جامعة القاهرة



مركز
البحوث والدراسات السياسية

انتخابات الكنيست الثانى عشر

فى

إسرائيـــل

احمد صدقى الدجانى — أشرف راضى — السيد عليوة

السيد ياسين — حسنين توفيق — سعد الدين ابراهيم

عصام الدين جلال — على الدين هلال (المحرر) — كامل زهيرى

محجوب عمر — محسن عوض — وحيد عبد المجيد

الناشـــر
مركز التنمية البشرية والمعلومات
الطبعـة الأولـــى
١٩٨٩ م

إنتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل

احمد صدقى الدجانى | أشرف راضى | السيد عليوة

السيد يسين | حسنين توفيق | سعدالدين ابراهيم

عصام الدين جلال | على الدين هلال (المحرر) | كامل زهيرى

محجوب عمر | محسن عوض | وحيد عبدالمجيد

الناشر

مركز التنمية البشرية والمعلومات

الطبعة الأولى

١٩٨٩م

مركز التنمية البشرية والمعلومات

التعريف بالمشاركين في الندوة

[حسب الأبجدية]

١- د. أحمد صدقي الدجاني -أستاذ التاريخ الحديث- معهد البحوث والدراسات العربية.

٢- أ. أشرف راضي -باحث ومحرر بجريدة الشعب.

٣- د. السيد عليوة -وكيل كلية التجارة- جامعة حلوان.

٤- أ. السيد يسين -مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

٥- أ. حسنين توفيق -مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

٦- د. سعد الدين إبراهيم - أستاذ الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية.

٧- د. عصام الدين جلال- طبيب ورئيس جمعية الباجواش المصرية.

٨- د. علي الدين هلال -أستاذ ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

٩- أ. كامل زهيري -مفكر عربي وكاتب بجريدة الجمهورية- نقيب الصحفيين المصريين والعرب الأسبق.

١٠- د. محجوب عمر- كاتب وصحفي

١١- أ. محسن عوض -مدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية- القاهرة.

١٢- أ. وحيد عبد المجيد -خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

تقديم

هذا الكتاب هو محصلة أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية فى يناير ١٩٨٩، والتى كانت مناسبة لفتح باب الحوار بين مجموعة من المتخصصين والخبراء فى الشئون الإسرائيلية من مختلف الجامعات ومراكز البحث فى مصر.

ونرجو أن يكون فى عقد هذه الندوة، ونشر مداولاتها، إشارة إلى أهمية الاستمرار فى دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إسرائيل، وعرض ما يحدث فيها من متغيرات. وفى هذا المقام، يمكن القول بأن الدراسات الإسرائيلية فى مصر مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهى تلك التى سبقت عام ١٩٦٧، والتى اتسمت بعدم الاهتمام العلمى بدراسة إسرائيل، وسيادة النهج الإعلامى والدعائى فى أغلب الدراسات التى تناولت هذا الموضوع. ومن أدلة ذلك قلة عدد الكتب التى نشرت فى مصر وتناولت الأوضاع الداخلية فى إسرائيل خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية: بدأت بعد عام ١٩٦٧، وتمثلت فى إنشاء مركز للدراسات الفلسطينية والصهيونية بمؤسسة الأهرام، والذى كان بمثابة هيئة بحثية متخصصة فى الشئون الإسرائيلية، وشهدت تلك المرحلة اهتماماً متزايداً بدراسة إسرائيل، وهو ما تمثل فى مطبوعات ذلك المركز. كما تمثل فى اهتمام معهد البحوث والدراسات العربية بهذا الموضوع، وكذلك فى إنشاء مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، والذى ركز فى بداية نشاطه على الدراسات الإسرائيلية. وكانت غرة تلك المرحلة مجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث والرسائل العلمية فى مختلف الشئون الإسرائيلية، كما نتج عنها بروز جيل من الباحثين المتخصصين فى هذا الموضوع.

المرحلة الثالثة: تبلورت مع نهاية السبعينات، وعكست تراجعاً فى الاهتمام بالشئون الإسرائيلية. وربما يمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها تنوع اهتمامات مركز دراسات الأهرام، وخاصة بعد أن تغير اسمه إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. ومنها التطورات السياسية فى مصر وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وشيوع فكرة أن الصراع انتهى، وأن الاهتمام الكبير بإسرائيل لم يعد له ما يبرره. وبين هذه الأسباب، أيضاً، تزايد الهموم العربية مع اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، فضلا عن مظاهر التفتت العربى التى ظهرت فى هذه المرحلة.

واليوم، مع بداية حقبة التسعينات، يعود الاهتمام مجدداً بموضوع إسرائيل كقضية مركزية على جدول أعمال الباحثين العرب، وبالذات بعد بدء الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها ودخولها عامها الثانى دون أن تنجح سلطات الاحتلال الإسرائيلى فى إخمادها. كما تبدو أهمية العودة للاهتمام بالشئون الإسرائيلية بعد صدور قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى منتصف

نوفمبر ١٩٨٨ ومارافقها -وتبعها- من تطورات سياسية.

وفى هذا السياق يرجو المركز أن يكون الكتاب، الذى نقدمه اليوم، دعوة للباحثين والمفكرين فى مصر لاستمرار الاهتمام بدراسة التطورات الخاصة بإسرائيل وانعكاساتها على مستقبل المنطقة.

وأود فى النهاية أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ وحيد عبد المجيد الذى تعاون مع المركز فى كل مراحل التفكير والتخطيط للندوة وتنفيذها، ثم قام بعملية المراجعة وتحرير البحوث للنشر وبالمساهمة فى إعداد ملاحق الكتاب. كما أشكر د. محجوب عمر مستشار مركزالتخطيط الفلسطينى على تعاونه الصادق فى سبيل عقد الندوة.

والشكر لله من قبل ومن بعد.

د. على الدين هلال

مدير المركز

الفصل الأول

تحليل نتائج انتخابات "الكنيست" الثانى عشر.

* انتخابات "الكنيست" الثانى عشر والنظام
الحزبى الإسرائيلى. أ. وحيد عبد المجيد.

تعقيب: د. السيد عليوة .

ملخص المناقشات.

انتخابات "الكنيست" الثاني عشر
والنظام الحزبي الإسرائيلي

أ. وحيد عبد المجيد

يتميز النظام الحزبي الإسرائيلي[١] منذ نشأته بالتعددية الواسعة نتيجة وجود عدد كبير من الأحزاب والحركات والقوائم المتنافسة، لكن دون وجود حزب أغلبية، وبالتالي ضرورة قيام الحكومات على أساس ائتلافي. كما يتميز هذا النظام بالتغيرات المستمرة في العلاقات الحزبية، سواء في ذلك التحالف بين حزبين أو أكثر، أو اندماج حزبين أو أكثر في كتلة واحدة، أو انشقاق أفراد أو أجنحة من بعض الأحزاب للانضمام إلى غيرها.

وللنظام الحزبي الإسرائيلي، في هذا الإطار، قدرة استيعابية عالية، حيث يسمح لأية جماعة صغيرة بالتعبير عن نفسها وخوض الانتخابات دون أي قيود تقريباً، فضلا عن أنه يتيح التمثيل البرلماني لأية قائمة تحصل على نسبة ١٪ من مجموع الأصوات في ظل نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي ويتسم بأعلى درجة من "الشفافية" كامتداد للنظام الذي كان قائماً في المجلس الملي اليهودي، وهو التنظيم الطائفي لليهود في فلسطين والذي كانت حكومة الانتداب تعترف به. ويهدف هذا النظام إلى ضمان تمثيل أكبر عدد ممكن من التيارات والاتجاهات السياسية الإسرائيلية المرتبطة بدورها باتجاهات مماثلة بين يهود العالم، مما يتيح لأية جماعة يهودية الإحساس بأنها ممثلة، وبالتالي تدعيم ارتباطها بالدولة الإسرائيلية.

وقد اتسم النظام الحزبي الإسرائيلي بالاستقرار لمدة ٢٩ عاما [١٩٤٨-١٩٧٧]، حيث ساده حزب كبير مهيمن ["الماباي" ثم حزب العمل] قادر على تشكيل حكومات ائتلافية متماسكة غالباً. لكن هذا النظام تعرض لتحول جوهري ابتداء من عام ١٩٧٧ عندما حقق تكتل ليكود اليميني التفوق لأول مرة في انتخابات "الكنيست" التاسع بحصوله على ٤٣ مقعداً مقابل ٣٢ مقعداً لـ"المعراج" [حزب العمل و"مابام"]، غير أن "ليكود" لم يستطيع الحفاظ على هذا التفوق في الانتخابين التاليين [١٩٨١ و١٩٨٤] اللذين أسفرا عن نوع من التعادل[٢] مع "المعراج"، الأمر الذي جعل النظام الحزبي مفتقداً إلى نمط مستقر من التحالفات الائتلافية.

فرغم اتجاه هذا النظام للاستقرار على أساس تشارك كل من "ليكود" والعمل في بؤرته أو مركزه، تظل العلاقات الائتلافية بعيدة عن الاستقرار وقابلة للتغير باستمرار. فبينما أدت انتخابات ١٩٨١ التعادلية إلى تشكيل حكومة ائتلاف يميني، فرضت انتخابات ١٩٨٤ التعادلية أيضا تشكيل حكومة ائتلاف وطني واسع بين "ليكود" والعمل وعدد من الأحزاب الأخرى. وأصبحت هاتان الصيغتان مطروحتين نظرياً وعملياً عقب ثالث انتخابات تعادلية على التوالي [١٩٨٨]. كما لم يكن احتمال تشكيل ائتلاف بقيادة حزب العمل يضم أحزاب اليسار الصهيوني وقسم من الأحزاب الدينية وتؤيده الأحزاب العربية-اليهودية والعربية مستبعداً على الأقل من الناحية النظرية.

ودلالة ذلك أن نتائج انتخابات "الكنيست" للثانى عشر كرست ظاهرة غياب النمط المستقر للإتلاف، فى الوقت الذى لم تؤد إلى تغيرات جوهرية فى علاقات القوى التى ينطوى عليها النظام الحزبى بالمقارنة مع انتخابات "الكنيست" الحادى عشر. ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين تركيب كل من البرلمانيين، وهى المقارنة التى ستقودنا إلى رصد ظاهرتين مهمتين فى نتائج الانتخابات الأخيرة، قبل أن نطرح -فى عجالة- تصوراً أولياً حول علاقة هذه النتائج بالتطورات الحادثة على صعيد القضية الفلسطينية.

أولاً: نتائج الانتخابات بين برلمانين:

لم تؤد نتائج الانتخابات الأخيرة إلى تغير جوهرى فى تركيب "الكنيست" الثانى عشر بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها التى جرت فى ٢٣ يوليو ١٩٨٤. فيتضح من المقارنة بين الجدولين [أ] و [ب] أن "الكنيست" الثانى عشر يظل مشكلا من ستة معسكرات كما كان "الكنيست" السابق، وذلك على النحو التالى:

١- حزب العمل الذى حصل على ٣٩ مقعداً مقابل ٣٨ فى "الكنيست" السابق. وتدل هذه النتيجة على فوز حزب العمل بمقعد إضافى خاصة إذا أخذ فى الاعتبار سلسلة الانضمامات إليه والانشقاقات عنه منذ انتهاء انتخابات ١٩٨٤.

فقد انضمت إليه حركة معاً "ياحد" بمقاعدها الثلاثة، بينما انشق عليه النائب [يوسى ساريد] الذى انضم إلى حركة حقوق المواطن "راتس" والنائب [اسحق آرتز][٣] الذى انضم إلى حركة التغيير "شينوى" والنائب عبد الوهاب الدرواشة الذى أسس الحزب الديمقراطى العربى.

وبذلك يكون حزب العمل قد فاز بمقعد وفقاً للحساب التالى.

$$\frac{٣٨}{\text{فى}١٩٨٤} + [٣]-[١]-[١]-[١] = \frac{٣٨+١[\text{مقعد إضافى}]}{\text{فى } ١٩٨٨}$$

٢- أحزاب اليسار الصهيونى التى بقيت ممثلة بنفس القوى التى مثلتها فى "الكنيست" الحادى عشر باستثناء حركة "ياحد" التى انضمت إلى حزب العمل. وبحصول حركة "راتس" على ٥ مقاعد وحزب العمال الموحد "مابام" على ٣ مقاعد وحركة "شينوى" على مقعدين، يكون لهذا المعسكر ١٠ مقاعد فى "الكنيست" الجديد مقابل ١٥ مقعداً فى "الكنيست" السابق كانت موزعة كالتالى: ٦ للمابام، و٣ لكل من "راتس" و"شينوى" و"ياحد".

ولذلك يعتبر هذا المعسكر هو أكثر الخاسرين فى الانتخابات الأخيرة، حيث

تتجاوز خسارته المقاعد الخمسة التي تظهر من المقارنة السابقة، وتصل إلى ٧ مقاعد بسبب انضمام [ساريد] إلى "راتس" و[ارتز] إلى "شينوى" قبل الانتخابات الأخيرة كما سبقت الإشارة. وتعتبر حركة "راتس" الطرف الوحيد في هذا المعسكر الذى حقق نتيجة أفضل من ١٩٨٤ بحصولها على مقعدين إضافيين، أحدهما بانضمام النائب العمالي [يوسى ساريد] إليها.

٣- تكتل "ليكود" الذى حصل على ٤٠ مقعداً مقابل ٤١ عام ١٩٨٤. لكن خسارته لاتقتصر على هذا المقعد وحده، وإنما تصل إلى ٣ مقاعد. فقد انضم إليه، قبل الانتخابات، كل من إيجال هورفيتز ممثل حركة الشجاعة "أومتز" و[أهارون أبو حصيرة] ممثل حركة تقاليد إسرائيل "تامى".

٤- اليمين الراديكالي الذى حدث تغير في تركيبه في "الكنيست" الجديد نتيجة حرمان حركة "كاخ" من خوض الانتخابات بقرار من اللجنة المركزية التي تشرف على العملية الانتخابية لاتهامها بالعنصرية[٤] وظهور حركة الوطن "موليدت" وحصولها على مقعدين. وقد فاز هذا المعسكر في مجمله بمقعد إضافي حيث حصل على ٧ مقاعد على النحو التالي: ٣ لحركة النهضة "هاتحيا" و٢ لحركة المفترق "تسومت" و٢ لحركة "موليدت"، وذلك مقابل ٦ مقاعد عام ١٩٨٤ كالتالي: ٥ لتحالف "هاتحيا" و"تسومت" ومقعد لحركة "كاخ".

٥- الأحزاب الدينية التي تعتبر الرابح الأكبر في انتخابات ١٩٨٨ بحصولها على ٥ مقاعد إضافية [١٨ مقابل ١٣ عام ١٩٨٤]، وقد حدث تغير ملموس في تركيب هذا المعسكر، حيث ظهر حزب جديد هو علم التوراة "ديجل هاتوراه" إلى جانب ثلاثة من الأحزاب الخمسة التي كانت ممثلة في "الكنيست" الحادى عشر، وهي حزب المتدينين الوطنيين "مفدال"، واتحاد السفارديم حراس التوراة "شاس"، والاتحاد الإسرائيلي "أجودات يسرائيل"، بينما اختفت كتلة التراث "موراشا" التي تشكلت عشية انتخابات ١٩٨٤ من تحالف بين ثلاث كتل هي: حزب "بوعالى أجودات يسرائيل"، وحركتين منشقتين عن "مفدال" هما "اوروت" بزعامة حنان بورات و "متساد" بزعامة الحاخام دوروكمان. فقد انضم "بوعالى أجودات" إلى "أجودات يسرائيل" ، وتوزع أعضاء "أورت ومتساد" على حزبي "مفدال" وحركة "هاتحيا".

ويعكس هذا التغير اختلال التوازن داخل ذلك المعسكر لصالح الجناح الديني الأصولي الأكثر تشدداً في قضية العلاقة بين الدين والدولة، بشقيه الاشكنازى والسفاردى، حيث حصل على ١٣ مقعداً "٦ لـ'شاس' و٥ لـ'إجودات' و٢ لـ'ديجل هاتوراه'" بعد أن كانت له ٧ مقاعد فقط عام ١٩٨٤. بينما خسر الجناح الديني القومي مقعداً نتيجة اندماج "تامى" في تكتل "ليكود"، في الوقت الذى حافظ "مفدال" على وزنه بحصوله على ٥ مقاعد هى حاصل جمع مقاعده الأربعة التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨٤ ومقعد [حاييم دوروكمان]، ممثل "متساد"، الذى انضم إليه في إطار تفكك كتلة "موراشا".

٦- الأحزاب العربية-اليهودية والعربية التي حافظت على وزنها البرلماني كما

كان في "الكنيست" السابق، وهو ٦ مقاعد، لكن حدث تغير في تركيبها، فأصبحت هذه المقاعد موزعة على ثلاث كتل بدلا من كتلتين نتيجة ظهور الحزب العربي الديمقراطي بانشقاق مؤسسه عبد الوهاب الدرواشة عن حزب العمل في فبراير ١٩٨٨. وقد حافظت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" على وزنها بحصولها على ٤ مقاعد، بينما فقدت القائمة التقدمية للسلام أحد مقعديها، في الوقت الذي فاز الحزب الديمقراطي العربي بمقعد واحد. لكن ينبغي عدم الربط بين خسارة التقدمية لمقعد وفوز الحزب العربي بمقعد كما سنرى لاحقاً.

ثانياً: ظواهر جديدة في انتخابات ١٩٨٨:

تكشف المقارنة السالفة بين نتائج انتخابات "الكنيست" الحالي والسابق عليه عن ظاهرتين جديرتين بالتأمل:

١- ظاهرة تنامي الوزن البرلماني للأحزاب الدينية بحصولها على ٥ مقاعد إضافية حققتها نتيجة الحصول علي ٨٦٨١٨ صوتاً زيادة على أصواتها عام ١٩٨٤. ومن الصعب قبول التفسير الذي شاع في الصحافة العربية وجانب من الصحافة الغربية، والذى يعتبر هذا التنامي مؤشراً على تزايد التطرف القومي في إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية. فلا يمكن، في الواقع، فهم لماذا يمنح الناخب المتطرف قومياً صوته لأحزاب متطرفة دينياً، بينما لايمكن اعتبار ثلاثة منها متطرفة[٥] تجاه هذه القضية، بمعنى أنها لاتطالب بضم الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ولا بطرد العرب منها ولا ترفض مبدئيا صيغة الحل الوسط الإقليمي التى يتبناها حزب العمل. فالمفترض منطقيا أن يصوت الناخب المتطرف قومياً إما لصالح "ليكود" أو لأحد أحزاب اليمين الراديكالي، وفقاً لدرجة تطرفه.

والملاحظ أن الحزب الديني الوحيد الذى يعتبر متطرفاً تجاه القضية الفلسطينية بهذا المعنى هو "مفدال" الذى حافظ على وزنه البرلماني السابق دون زيادة. وقد اتجه هذا الحزب للتطرف القومي بفعل التغيرات الداخلية التي شهدها وأدت إلى إضعاف نفوذ التيار الوسطي البراجماتي، وممثله [يوسف بورج]، الذى قاد حزبه للائتلاف مع التيار العمالي طوال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٧، حيث انتقل مركز الثقل داخل الحزب الآن إلى التيار المتطرف قومياً والمرتبط بجماعة "جوش أيمونيم" الاستيطانية. أما الأحزاب الثلاثة الأخيرة التى يسودها تيار معتدل نسبياً تجاه القضية الفلسطينية فهي التي حققت التنامي في الوزن العام للمعسكر الديني.

ولذلك فإن هذا التنامي يرتبط بتزايد التشدد الديني أساساً بالإضافة إلى التعصب العرقي أكثر مما يعكس نمو التطرف القومي. ومن المؤسف أن يشيع الخلط في كثير من الكتابات العربية بين هذه المستويات الثلاثة للتطرف رغم أنها لايمكن أن تكون متطابقة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التطرف الديني ليس بظاهرة جديدة في إسرائيل.

لكن الجديد فى هذه الظاهرة هو فقدان التيار الدينى القومى لمركز الصدارة لصالح التيار الأصولى المغرق فى أرثوذكسيتة. وكذلك التزايد النسبى فى ارتباط التشدد الدينى بالتعصب العرقى لليهود الشرقيين الذين رفعوا حزب "شاس" إلى المركز الأول داخل المعسكر الدينى على نحو غير مسبوق. لكن ينبغى التأكيد على أن هذا الارتباط يظل نسبياً فى حدود معينة، حيث لاتحصل الأحزاب الدينية حتى الآن على غالبية أصوات اليهود الشرقيين. كما لايحصل حزب "شاس" الدينى الشرقى على كل أصوات اليهود الشرقيين المتدينين، بدليل قيام بعض الزعماء الدينيين الشرقيين بتأييد "أجودات يسرائيل" والدعوة لانتخابه مثل [باباروسن] والحاخام [لوبانتش]، المغربيين الأصل[٦].

وإذا تابعنا تطور الوزن البرلمانى للأحزاب الدينية فى إسرائيل[٧]، نلاحظ أنها تحصل على ما بين ١١٪ و ١٦٪ من مجموع المقاعد. ولذلك لم يكن حصولها على ١٨ مقعداً [بنسبة ١٥٪] هذه المرة أمراً غير مسبوق، لأنها حصلت على عدد مساو من المقاعد فى "الكنيست" الرابع [١٩٥٩]، والسابع [١٩٦٩]. بل وزادت عليها فى "الكنيست" الخامس [١٩٦١]، حيث حصلت على ١٩ مقعداً. كما أحرزت ١٧ مقعداً فى "الكنيست" الثالث [١٩٥٥]، والسادس [١٩٦٥]، والتاسع [١٩٧٧]، و١٦ مقعداً فى "الكنيست" الأول [١٩٤٩] .

ويبدو أن التغير فى وزن الأحزاب الدينية من انتخاب لآخر يتوقف على مدى إقبال المتدينين على الانتخابات، وهو ما يرتبط بنشاط وفاعلية الأحزاب الدينية التى تخوض الانتخابات وقدرتها على تعبئة الجمهور من المتدينين وراءها.

لكن إذا كانت النتيجة التى حققتها الأحزاب الدينية لا تمثل ظاهرة إسرائيلية جديدة، ففيم إذن الضجة التى أثيرت حولها؟ يبدو أن هذه الضجة ترتبط بعاملين: أولهما، القفزة التى حققتها بحصولها على ٥ مقاعد إضافية عام ١٩٨٨ لتكون هى المعسكر الوحيد الذى يحسن مركزه البرلمانى، كما سبقت الإشارة. وثانيهما، أن النتائج الإجمالية للانتخابات أتاحت لهذه الأحزاب إمكانية الإمساك بدفة المفاوضات الائتلافية، وبالتالى مضاعفة قوتها التساومية، وإن كانت الخلافات الكبيرة بينها قد حددت من قدرتها على توحيد مواقفها والاستثمار الكامل لهذا الوضع، بالإضافة إلى قلق قطاع مهم من اليهود الأمريكيين من دور هذه الأحزاب.

٣- إخفاق القوى العربية-اليهودية والعربية المؤيدة لقيام دولة فلسطينية فى الضفة وقطاع غزة فى تحسين مركزها البرلمانى. فقد حصلت ثلاثتها [الجبهة والقائمة والحزب] على ذات المقاعد الستة التى حصلت عليها الجبهة والقائمة فى ١٩٨٤ دون زيادة، بينما كانت مختلف التوقعات تشير إلى إمكانية حصولها على نتيجة أفضل بفعل تأثيرات الانتفاضة على عرب ١٩٤٨. ولايعنى ذلك القبول بالتقديرات المبالغة التى تحدثت عن إمكانية أن تحصل هذه القوى على ١٤ مقعداً.

فقد قامت تلك التقديرات على حسابات مسطحة تفترض ذهاب كل أصحاب حق الاقتراع من العرب [حوالى ٣٤٧ ألفاً] إلى صناديق الاقتراع، ثم تصويتهم جميعاً لصالح

هذه القوى.

والافتراضان فى الواقع مستحيلان. فمن ناحية لاتوجد نسبة مشاركة بالانتخابات ١٠٠٪ فى أى مكان على ظهر الأرض حتى الآن، فضلا عن أن بعض التيارات السياسية النشطة بين عرب ١٩٤٨ تقاطع الانتخابات، وخاصة التيار الإسلامى أو قطاع رئيسى منه على الأقل، وحركة أبناء البلد[٨]. ومن ناحية أخرى فإن تصويت عرب ١٩٤٨ يرتبط بمؤثرات عديدة تتحكم فى بعضها اعتبارات عشائرية وعائلية وطائفية ومصالح اقتصادية تدفع قطاعاً منهم للتصويت لصالح بعض الأحزاب الصهيونية، وخاصة حزب العمل، بل ولتكتل ليكود وبعض الأحزاب الدينية، كم يتضح من الجدول رقم ٣ [انظر الملاحق].

لكن تجدر ملاحظة أن عدم تحسن المركز البرلمانى للقوى العربية-اليهودية والعربية لايعنى عدم تغير اتجاهات التصويت العربى. فثمة ظاهرة إيجابية تتمثل فى انحسار التصويت لصالح الأحزاب الصهيونية: ٤٢٪ فقط صوتوا لها مقابل حوالى ٥٠,٥٪ عام ١٩٨٤. وكان حزب العمل هو الخاسر الأكبر بين الأحزاب الصهيونية فى الشارع العربى حيث فقد نحو ٣٠٪ من الأصوات التى حصل عليها -مع "مابام"- عام ١٩٨٤، بينما لم يحصل "مابام" سوى على ٣,٦٪ من أصوات العرب عام ١٩٨٨.[٩]

وبذلك تكون القوى العربية-اليهودية والعربية قد حصلت على نسبة ٨,٥٪ من أصوات العرب فوق ما أحرزته عام ١٩٨٤، وهو ما يقدر بحوالى ٣٣ ألف صوت إضافى. ومن هنا فإن المقعد الذى فاز به الحزب الديمقراطى العربى لم يكن نتيجة خسارة القائمة التقدمية لأحد مقعديها اللذين فازت بهما عام ١٩٨٤، رغم حدة الصراع بينهما، بل بين القوى الثلاثة الممثلة لهذا المعسكر. فالمرجح أن الحزب الديمقراطى العربى حصل على معظم أصواته من الأصوات التى فقدها حزب العمل. كما أن القائمة التقدمية لم تخسر سوى حوالى ٤٣٠٠ صوتاً فقط، بينما حصل الحزب الديمقراطى على ٢٧٠١٢ صوتاً.

والثابت أن الأصوات الإضافية التى حصلت عليها القوى الثلاثة مجتمعة لم تترجم إلى مقاعد إضافية بـ"الكنيست" لعجزها عن الإفادة من هذه الأصوات بسبب العلاقات العدائية بينها. فلم تستطع هذه القوى تأجيل خلافاتها وتغليب ما هو مشترك بينها. بل واتخذت الحملات المتبادلة بينها، وخاصة بين الجبهة والقائمة، طابعاً بالغ الحدة والعنف، فكانت تهم الخيانة والعمالة والخداع تنهمر يومياً بحدة تتجاوز أسلوب تعامل كل منها مع أحزاب اليمين الصهيونى. ولذلك لم يكن ممكناً مجرد التفكير فى أن تتحالف هذه القوى فى قائمة مشتركة، ولاحتى فى عقد اتفاقية لفائض الأصوات الذى يتحول من قائمة لأخرى، وبالتالى لم تتمكن من الإفادة من فائض أصواتها لمصلحتها. ففى أى نظام انتخابى بالقائمة النسبية يتم احتساب التمثيل على أساس مقعد لكل عدد محدد من الأصوات وفقاً لعملية حسابية معينة. وكان هذا العدد المحدد فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة هو ١٨٥٦٣، ولذلك فإن عدد الأصوات الذى يزيد على هذا العدد، لكنه لايصل إلى ضعفه، يسمى فائض أصوات. ويسمح القانون الإسرائيلى بعقد اتفاقيات بين قائمتين أو أكثر للإفادة من فائض

أصواتها لصالح إحداها. وإذا عدنا إلى مجموع الأصوات التى حصلت عليها القوى العربية، نجد أن الجبهة فقدت ٩٧٨٠ صوتاً، والقائمة فقدت ٦٥٦٣١ صوتاً بينما فقد الحزب ٨٤٤٩ صوتاً.

وبذلك فإن ما فقده كل طرف على حدة لايكفى للحصول على مقعد إضافى. لكن مجموع فاقد أصوات ثلاثتها كان يتيح الحصول على هذا المقعد. بل إن الحصول عليه كان ممكناً عبر اتفاقية بين القائمة وأى من الجبهة أو الحزب وحدهما.

وبذلك لم توصل هذه القوى سوى أربعة نواب عرب "للكنيست" الثانى عشر: توفيق طوبى وتوفيق زياد من "حداش" ومحمد ميعارى من القائمة التقدمية، وعبد الوهاب الدرواشة من الحزب الديمقراطى. كما وصل نائبان عربيان وآخران من البوابة الصهيونية، وهما نواف مصالحة على قائمة حزب العمل وحسين فارس على قائمة "مابام".

ثالثا: نتائج الإنتخابات - والقضية الفلسطينية:

يقودنا التحليل السابق إلى خلاصة مفادها أنه باستثناء الأحزاب الدينية، التى زاد وزنها البرلمانى ضمن الحدود التى تتحرك فى إطارها منذ قيام إسرائيل، لم يحدث تغير مهم فى الوزن النسبى لأى من القوى السياسية الإسرائيلية الفاعلة. ومعنى ذلك أن قطبى النظام الحزبى الإسرائيلى [تكتل "ليكود" وحزب العمل] قد راوحا فى مكانيهما تقريبا بعد أن خاضا حملة انتخابية ساخنة فى ظل استمرار الانتفاضة التى كانت قد دخلت شهرها الحادى عشر عند بداية تلك الحملة، ومن ثم فرضت نفسها عليها فى صورة جدل مكثف حول السبيل الأمثل للتصرف فى قضية الأراضى المحتلة.

وبذلك يمكن القول بأن نتائج الانتخابات لم تحمل إجابة حاسمة على التساؤل الجوهرى حول تأثير الانتفاضة على الرأى العام الإسرائيلى، والذى يمكن صياغته على النحو التالى:

هل تؤدى الانتفاضة إلى نمو دعوات التشدد والتطرف والانغلاق؟ أم تؤدى إلى الاقتراب من الواقع والتسليم باستحالة استمرار التحكم فى شعب يصر على تقرير مصيره بنفسه، وبالتالى نمو دعوات الواقعية والاعتدال؟

١- لاتطرف - ولا اعتدال:

فالواضح من هذه النتائج أنها كرست الاستقطاب بين الذين يتجهون إلى التطرف ويخشون تقديم أى تنازل يمكن أن يفتح شهية الفلسطينيين والعرب عموما، وبين الذين يتجهون إلى الاعتدال[١٠] معتقدين فى أنه لافائدة من مقاومة المشاعر الوطنية لأبناء الأراضى المحتلة.

وهذه الخلاصة لاتتسق مع الاعتقاد، الشائع على نطاق واسع، بأن إسرائيل تتجه يميناً صوب مزيد من التطرف بفعل تأثيرات الانتفاضة. وهى تشير بوضوح إلى وجود تباين جوهرى فى ردود الفعل الإسرائيلية لهذه التأثيرات. وربما تعود جذور هذا التباين إلى الانقسام التاريخى بين تيارين كبيرين فى السياسة الإسرائيلية تجاه قضية الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧:

- التيار اليمينى: الذى يطالب بضرورة الاحتفاظ بهذه الأراضى باعتبارها جزءاً من "أرض إسرائيل" تم تحريرها ولايمكن إعادة أى جزء منها للعرب.

- التيار العمالى: الذى أدرك مدى العبء الذى تمثله هذه الأراضى على إسرائيل، فطرح من البداية صيغة الحل الوسط الإقليمى، بدءاً بمشروع آلون الشهير.

وقد تبارز هذا التياران المتبلوران مبارزة حامية خلال حملة انتخاب "الكنيست" الثانى عشر من خلال موقفى ليكود والعمل، الأمر الذى وضعهما أمام الرأى العام الإسرائيلى بشكل أوضح وأكثر تحديداً من أى وقت مضى. فأعاد ليكود التأكيد على أولوية الأمن على السلام ومحورية الأرض فى النظرية الأمنية، وبالتالى رفض الانسحاب من أى جزء من الضفة، والقطاع، مع الاستعداد لإجراء مفاوضات مباشرة حول حكم ذاتى للسكان فيها، كما أعاد حزب العمل التأكيد على أن الأمن يمكن أن يتحقق من خلال السلام، وأن تطور التكنولوجيا العسكرية يقلص أهمية الأرض فى النظرية الأمنية، وبالتالى إمكانية الانسحاب من حوالى ثلثى الضفة الغربية [أى باستثناء غور الأردن وجوش وغدسيون والقدس بضواحيها]، ومن قطاع غزة بشرط عدم قيام دولة فلسطينية وعدم وجود سلاح أو قوات عربية غربى نهر الأردن.[١١]

لكن أياً من هاتين الدعوتين لم تستطع التأثير على الرأى العام بما يكفل تقدماً ملموساً لأحدهما على حساب الآخر. فلم يجتذب "ليكود" أكثر من ٤٨ ألف صوت، بينما لم يجتذب حزب العمل أكثر من ٥٧ ألف صوت، فى حين شهدت انتخابات ١٩٨٨ مشاركة حوالى ٢٥٠ ألف ناخب جديد، بالمقارنة مع ١٩٨٤، نتيجة ارتفاع نسبة المشاركة من ٧٦٫٩٪ إلى ٧٩٫٦٥٪ ودخول ناخبين جدد. لكن ثمة تحفظ يرد هنا مؤداه أننا إزاء نتائج انتخابات تتعدد فيها القضايا التى يتم التصويت على أساسها، بمعنى أن قضية الأراضى المحتلة، والموقف منها، كانت واحدة فقط من القضايا المثارة فى هذه الانتخابات. ومع قبول هذا التحفظ والإقرار بوجود قضايا متعددة اقتصادية وطائفية وتشريعية متفجرة، يظل من الجائز القول بعدم حدوث تغير ملموس فى الاستقطاب الحادث فى الرأى العام الإسرائيلى تجاه قضية الأراضى المحتلة، التى طرحت كقضية رئيسية فى هذه الانتخابات التى شهدت أولوية متقدمة للسياسة الخارجية، لأول مرة، منذ انتخابات "الكنيست" الثامن التى جرت بعد حوالى شهرين من حرب أكتوبر ١٩٧٣. فعندما نخلص إلى عدم حدوث تغير نحو التطرف أو الاعتدال، لاتواجهنا مشكلة العلاقة بين قضية الأراضى المحتلة والقضايا الانتخابية الأخرى. فهذه المشكلة تبرز فى حالة رصد وجود تغير ملموس، وبالتالى السعى إلى نسبته لقضية محددة دون غيرها.

والواقع أن النظرة المدققة لبرنامجي ومواقف كل من "ليكود" والعمل تدل على تقاربهما بشأن معظم القضايا الانتخابية باستثناء قضية الأراضي المحتلة، التي يمكن اعتبارها قضية الخلاف الرئيسية بينهما. فكان حزب العمل قد أخذ في التحرك نحو اليمين تدريجيا منذ أوائل السبعينات، حتى لم يعد هناك فارق جوهري الآن بين برنامجه الاقتصادي والبرنامج الليكودي، وخاصة بعد أن تبنيا خطة اقتصادية مشتركة من خلال حكومة الاتحاد الوطني ١٩٨٤-١٩٨٨.[٩] فهما متفقان، على سبيل المثال، على أن معدلات الضرائب أعلى مما ينبغي، لكن خفضها أدنى من حد معين يزيد العجز في الميزانية، وعلى ضرورة زيادة الادخار وإصلاح بنية الفائدة، وعلى ضرورة الاتفاق بين الحكومة و"الهستدروت" وأرباب العمل، وعلى دعم فاعلية الرقابة على الأسعار. وعلى هذا النحو لايجد الناخب المتردد فارقاً ملموساً بين موقفي العمل و"ليكود" من المسألة الاقتصادية، وخاصة في ظل صعوبة نسبة الإنجاز الذي حققته حكومة الاتحاد الوطني، [بخفض نسبة التضخم من حوالي ٤٠٠٪ إلى حوالي ٢٠٪، وخفض عجز الميزانية من ٣ مليار إلى ٧٠٠ مليون دولار]، لأي من الطرفين دون الآخر. فإذا كان هذا الإنجاز قد تحقق بالأساس خلال فترة رئاسة بيريز لهذه الحكومة، فقد كان وزير المالية الليكودي [اسحق مرداعي] هو الذي أخذ على عاتقه تنفيذ الخطة المتفق عليها، بل وصياغة معالمها الرئيسية.[١٠]

كما تتقارب مواقف "ليكود" والعمل، إلى حد كبير، تجاه قضية العلاقة بين الدين والدولة، وتجاه مختلف القضايا الاجتماعية بما فيها المسألة الطائفية. فقد تنبه حزب العمل إلى الاهتمام بقضية اليهود الشرقيين في انتخابات ١٩٨٨، بشكل غير مسبوق، في محاولة لتبديد الاعتقاد الذي رسخه ليكود لدى قطاع ضخم منهم بأن التيار العمالي هو المسئول عن ظروف التمييز التي يعيشونها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً[١١].

وهذا التقارب بين مواقف "ليكود" والعمل في مختلف القضايا يجعل قضية الأراضي المحتلة هي القضية الفاصلة بينهما، ومن ثم تصبح هي مفتاح تقدمهما أو تراجعهما الانتخابي، ولما كانت نتائج الانتخابات تشير إلى مراوحتهما في مكانيهما، يمكن القول بأن الانتفاضة لم تدفع في اتجاه دعم موقف "ليكود" [المتشدد] ولا موقف حزب العمل [الاعتدال] حتى الأول من نوفمبر ١٩٨٨.

٢- التقدم الطفيف لليمين الراديكالي:

إذا كانت النتيجة التي حققها كل من تكتل "ليكود" وحزب العمل تشير إلى عدم حدوث تغير ملموس في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه مزيد من التطرف أو الاعتدال، فثمة مؤشر آخر على ذلك لايقل أهمية وهو التقدم الطفيف الذي أحرزته أحزاب اليمين الراديكالي، التي حصلت في مجموعها على مقعد إضافي واحد بالمقارنة مع ١٩٨٤.

ولم يكن للتغير في تركيب هذا المعسكر تأثير واضح على هذه النتيجة، سواء حرمان حركة "كاخ" من دخول الانتخابات أو ظهور حركة "موليدت" أو انتهاء التحالف بين حركتي "هاتحيا" و"تسومت".

فليس هناك فارق جوهرى بين موقف كل من "كاخ" و"موليدت" تجاه قضية الأراضي المحتلة، حيث تتفقان على ضمها وطرد العرب منها بالقوة، وإن كانت حركة "كاخ" تنفرد بأنها تدعو إلى طرد عرب ١٩٤٨ أيضاً، وهو الموقف الذى استندت إليه اللجنة المركزية للانتخابات والمحكمة العليا الإسرائيلية في شطبها. والمرجح أن تكون الأصوات التى حصلت عليها "كاخ" عام ١٩٨٤، وهى ٢٣٨٤٥ صوتاً، قد ذهبت إلى حركة "موليدت" التى حصلت على ٤٤١٧٤ صوتاً. ومعنى ذلك أن أصوات "كاخ" ظلت داخل المعسكر نفسه ولم تذهب خارجه، على عكس ما توقعه بعض المراقبين من أن تذهب بعضها إلى ليكود، وهو التوقع الذى قام على أساس موقف "ليكود" المؤيد لشطب قائمة "كاخ". والمرجح أن حسابات "ليكود"، عندما اتخذ ذلك الموقف، لم تكن تتعلق بالأمل فى الحصول على أصوات "كاخ"، وإنما فى أن تذهب هذه الأصوات إلى قائمة يمكن التعامل مع أصحابها عند تشكيل الائتلاف مثل "هاتحيا" أو "تسومت" أو حتى "موليدت" التى أظهرت كلها مرونة واضحة خلال مفاوضات ليكود الائتلافية معها بعد الانتخابات.

كما أن فض التحالف بين "هاتحيا" و "تسومت" كان مرتبطاً بخلافات وصراعات على النفوذ وتوزيع الأماكن الأولى بالقائمة الانتخابية، ولم تكن له صلة بالموقف السياسي أو البرنامج، حيث تتفق الحركتان على ضم الأراضى المحتلة وعلى تشجيع ومساعدة العرب على الهجرة منها إذا لم يقبلوا العيش تحت السلطة الإسرائيلية. وقد حصلت قائمتهما فى الانتخابات الأخيرة على ٣٣١٨٢ صوتاً إضافية فوق ما حصلت عليه قائمتهما المشتركة عام ١٩٨٤.

ويشير التقدم الطفيف الذى أحرزه اليمين الراديكالى، عموماً، إلى أن الموقف الأكثر تشدداً تجاه قضية الأراضى المحتلة لم يجذب له أنصاراً كثيرين على نحو يتيح الحديث عن تحول الرأى العام فى اتجاه التشدد عقب الانتفاضة. ولايزال هذا الموقف هامشياً فى مجال الصراع على الرأى العام الإسرائيلى، الذى لم يزل ثلثاه منقسماً بين التشدد "الليكودى" والاعتدال العمالى. ويبدو أن معسكر اليمين الراديكالى لم يزل يلعب فى ملعبه التقليدى، أى بين جمهور مدن التطوير فى الجليل والأحياء الفقيرة، حيث "يعانى" هذا الجمهور من مزاحمة العرب لهم فى العمل مما يضاعف من كراهيته لكل ما هو عربى، بالإضافة إلى قطاع من سكان المستوطنات يؤيد "هاتحيا" و"تسومت" بصفة خاصة. فتحظى "هاتحيا" بدعم حركة "جوشى أيمونيم" بينما تحظى "تسومت" بتأييد حركة الاستيطان العامل.[١٢]

خاتمة

وهكذا نخلص من هذا التحليل لنتائج انتخابات "الكنيست" الثاني عشر إلى أنها لم تؤد إلى تغيرات جوهرية في علاقات القوى داخل النظام الحزبي الإسرائيلي بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها. ولذلك فقد أكدت تشارك كل من "ليكود" والعمل في بؤرة أو مركز هذا النظام من خلال استمرار نمط التعادل بينهما. وكانت الأحزاب الدينية وحدها هي التي حسنت وزنها البرلماني، الكن ضمن الحدود التي تتحرك في إطارها منذ إقامة إسرائيل، وإن كانت النتائج الإجمالية للانتخابات قد أتاحت لها فرصة أفضل للإمساك بتلابيب أي ائتلاف يسعى إلى تشكيله "ليكود" أو العمل منفردين.

وفي إطار استمرار نمط التعادل، لم تحسم نتائج الانتخابات الجدل حول ماإذا كانت الانتفاضة تدفع بالمجتمع الإسرائيلي صوب مزيد من التشدد أو الاعتدال؟ لكنها كرست استقطاب الرأى العام الإسرائيلي بين القطبين اللذين يمثلان التشدد "ليكود" والاعتدال "العمل"، حيث لم يستطع أى منهما التأثير على الرأى العام بما يكفل له حسم المعركة لصالحه أو حتى تحقيق تقدم ملموس بالمقارنة مع ١٩٨٤.

ورغم أن الانتخابات الأخيرة حملت إلى "الكنيست" ١٥ كتلة برلمانية، فقد ظل لقطبي النظام الحزبي ثلثا المقاعد تقريباً، بينما توزع الثلث الأخير على ١٣ كتلة تتراوح مقاعدها بين مقعد وستة مقاعد، كما كان الحال في "الكنيست" الحادي عشر الذي دخلته أيضاً ١٥ كتلة زادت إلى ١٦ بخروج "مابام" من "لمعراخ"، ثم إلى ١٧ بفض التحالف بين "هاتحيا" و"تسومت"، ثم إلى ١٨ بانشقاق الدرواشة عن حزب العمل وموافقة "الكنيست" على اعتباره كتلة مستقلة، ولينخفض عددها في غضون ذلك إلى ١٤ كتلة نتيجة اندماج "ياحد" في حزب العمل واندماج "أومتز" و"تامي" في "ليكود" وتفكك كتلة "موراشا".

ويعتبر هذا العدد من الكتل البرلمانية في "الكنيست" الحادي عشر والثاني عشر هو الأكبر في تاريخ البرلمان الإسرائيلي الذي لم يشهد عدداً مماثلا إلا في "الكنيست" الثاني [١٩٥١]. ولذلك فليس ثمة ما يدل على أن النظام الحزبي الإسرائيلي يمكن أن يتطور في المستقبل المنظور في اتجاه نظام الحزبيين. فمن الصعب حتى الآن تصور إمكانية أن يحصل أحد قطبيه الحاليين على أغلبية مطلقة، طالما أن الاتجاه إلى زيادة الكتل وتوزع المقاعد وليس إلى تقلصها بما يتيح إمكانية لزيادة المقاعد التي يحصل عليها القطبان. ومن هنا فرغم ما هو ملاحظ من تشتت ثلث مقاعد "الكنيست" بين ١٣ كتلة برلمانية معظمها كتل قزمية، إلا أن النفوذ السياسي لهذه الكتل، أو بالأحرى لبعضها، تصاعد بشكل غير مسبوق بسبب حاجة أي من القطبين الحائزين معا لثلثي المقاعد إلى أكثر من نصف مقاعد هذه الكتل [أي أكثر من ٢٠ مقعداً] لتشكيل ائتلاف يستبعد القطب الآخر، الأمر الذي يزيد من سطوة الكتل المرشحة للانضمام إلى مثل هذا الائتلاف بدرجات متفاوتة. فلم يعد دور هذه الكتل تكميلياً كما كان الحال في ظل هيمنة "الماباي" ثم حزب العمل على النظام الحزبي، وإنما بات دورها حاسماً في تحديد القطب الذي يشكل الائتلاف في

حالة عدم إقامة حكومة اتحاد وطني.

ويبدو أن استمرار هذه الظاهرة يفرض على "ليكود" والعمل أحد خيارين. أولهما: بذل جهود متزايدة للتقارب بغرض تجنب هذه السطوة، الأمر الذى قاد إلى تشكيل حكومة اتحاد وطني عام ١٩٨٤ وجعل هذا الخيار مطروحاً بقوة عقب انتخابات ١٩٨١، وحتى إعداد هذه الورقة. وثانيهما: التحرك من أجل تعديل النظام الانتخابي على نحو يحد من تمثيل الجماعات الصغيرة في "الكنيست" عن طريق رفع نسبة الحد الأدني لهذا التمثيل على سبيل المثال. ويبدو هذا الخيار الثانى أكثر صعوبة، لكنه سيؤدى حال توفر الظروف التى تتيح المضي فيه إلى تغيير جوهرى فى النظام الحزبي الإسرائيلي.

الهوامش

[١] حول النظام الحزبي الإسرائيلي، انظر:

يكتب من WS2000

Michael Breacher, The Foreign Policy ystem Of Israel [London : Oxford University Press, 1972],PP. 117 - 118.
- Oscar Krains, Government And Politics In Israel [Boston : Mibblin Company, 1967] PP. 32 - 41.
- Moshe Lesak And Amanwel Gotman, Israeli Political System [Tel Aviv : A'm Obid, 1977] PP. 14 - 36.

- د. أسعد رزق، نظرة في أحزاب إسرائيل [بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٦٦] ص ص ٢٧-٣٤.
- هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل [بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، د.ت].

[٢] لانقصد بهذا التعادل المساواة العددية التامة بالضرورة ، وإنما أيضا تقارب عدد المقاعد التي يحصل عليها ليكود والمعراخ. ففي ١٩٨١ حصل ليكود على ٤٨ والمعراخ على ٤٧، وفي ١٩٨٤ حصل ليكود على ٤١ والمعراخ على ٤٤. وبانسحاب المابام من المعراخ في العام نفسه، أصبح لحزب العمل ٣٨ مقعداً.

[٣] لم يكن اسحق ارتز عضواً في حزب العمل ولكن في حزب الأحرار المستقلين الذي كان قد انضم إلى تجمع "المعراخ" قبل انتخابات ١٩٨٤، ثم خرج منه بعدها وانضم إلى حركة "شينوي".

[٤] لم تقصد لجنة الانتخابات موقف حركة "كاخ" من فلسطينيي الأراضي المحتلة وإنما من عرب إسرائيل [عرب ١٩٤٨]، لأنها تنفرد بين جميع الأحزاب الإسرائيلية بالدعوة إلى طردهم للخارج.

[٥] تجدر ملاحظة أن مفهومي التطرف والاعتدال مستخدمان في هذه الورقة بمعنى نسبي ومقارن، ومن ثم لاينبغي تحميلهما أية دلالات مطلقة. فالتطرف يقصد به مواقف ليكود واليمين الراديكالي، أما الاعتدال فيقصد به موقف حزب العمل تحديداً، أي اعتدال بالمقارنة مع الموقف الآخر لابمعنى القبول بالحق والخير.

[6] Jerusalem Post, September 9, 1988

[٧] راجع: سمير جبور، انتخابات "الكنيست" الحادى عشر -الأبعاد السياسية والاجتماعية، [بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥] ص.ص. ٩٧-١١٢.

[٨] غازى السعدى، الناخب الإسرائيلى يرفع راية التطرف، صحيفة الرأى الأردنية، ٣ نوفمبر ١٩٨٨.

[٩] صحيفة على همشار الإسرائيلية، ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ [نقلا عن الدائرة العربية فى حزب مابام].

[١٠] المقصود بالاعتدال هنا معنى نسبى، كما سبقت الإشارة، يتضمن كل المواقف التى تخالف ما يتبناه ليكود واليمين الراديكالى وأهمها موقف حزب العمل.

[١١] راجع: وحيد عبد المجيد، الانتخابات الإسرائيلية فى ظل الانتفاضة الفلسطينية، مجلة الأهرام الاقتصادى، ١٧ أكتوبر و٢٤ أكتوبر ١٩٨٨.

[١٢] Jerusalem Post, September 2, 1988

[١٣] صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ١٥ أكتوبر ١٩٨٦.

[١٤] راجع وحيد عبد المجيد، اليهود العرب فى إسرائيل -احتمالات العودة واتجاهاتها [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨ ص.ص. ١٨-٢٠.

[١٥] نورميت اميتاى ، الخلاف بين هاتحيا وتسومت، صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢ سبتمبر ١٩٨٨.

تعقيب

د. السيد عليوة

يستند الوجود السياسى الإسرائيلى القائم فى فلسطين المحتلة إلى مجموعة متشابكة من العوامل هيأت للمشروع الاستيطاني الصهيوني أسباب النشوء والبقاء والنمو، وذلك فى مواجهة كل الصعاب التى تنبع أساساً من النشأة الاصطناعية للمجتمع الإسرائيلى. ولعل من أهم هذه المقومات نظام الانتخابات النيابية وطبيعة النظام الحزبى الذى يوفر لإسرائيل آلية مرنة تتمتع بدينامية عالية تعزز مقومات البقاء والاستمرار لها فى مواجهة روح الفداء الذى تولده الغطرسة الإسرائيلية والعنصرية الصهيونية.

من هنا تأتى أهمية البحث الذى يقدمه الأستاذ وحيد عبد المجيد عن "انتخابات الكنيست الثانى عشر والنظام الحزبى الإسرائيلى"، لارتباطه بدور إسرائيل ومستقبل السلام والتعايش فى المنطقة العربية.

وسوف يحاول هذا التعقيب تسليط الضوء على بعض جوانب الموضوع الذى عالجه بشكل جيد البحث المذكور، وذلك فى خمسة بنود رئيسية تشمل مجموعة من الملاحظات الشكلية، والإضافات المنهجية، والمدخلات الموضوعية، والهوامش التعريفية، وأخيراً تعليقات تحليلية.

أولا: ملاحظات شكلية:

١- تعتبر إسرائيل واحدة من قليل من الدول الجديدة والتى لاتملك دستوراً رسمياً. فقد سنت القوانين المتعلقة بتشكيل مختلف أجهزة الدولة ولكن ليس ثمة جزء من تشريعات الكنيست يتمتع بالسيادة فوق الأجزاء الأخرى. كما لاتوجد وثيقة أساسية ينبغى أن تتطابق معها القوانين، وترتب على ذلك أنه لم يعد هناك معرفة أكيدة بأى القوانين يعتبر دستورياً. ثم جرت بعد ذلك عدة محاولات للتغلب على أهم مشاكل القانون الدستورى والإدارى.

وهذا التخبط الدستورى يكمن فى أن الصهيونية لاتقوم على تفضيل مبدأ أساس معين، كما أنها لاتملك تصوراً للسلطة، ومن ثم لازالت تعيش فى نظامها السياسى على التقاليد الأنجلو سكسونية. وعلى هذا النحو يمكن القول أن إسرائيل، من الناحية الدستورية، جمهورية برلمانية تتوزع السلطة فيها بين رئيس الدولة والكنيست ورئيس الوزراء ثم السلطة القضائية. بيد أن منصب رئيس الدولة لايعدو كونه منصباً شرفياً، فى حين تتركز السلطة الفعلية فى يد رئيس الوزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين الملامح الرئيسية للنظام الدستورى الإسرائيلى

نظام التصويت القائم على التمثيل النسبى والانتخاب بالقائمة، واعتبار البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. ونظراً لتعدد مساوئ هذا النظام الذى يشجع على تعدد الأحزاب السياسية ويجعل من الصعب تشكيل وزارة مالم تكن وزارة ائتلافية، الأمر الذى يؤدى فى كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار الوزارى وفقدان الاستمرار فى الحياة السياسية والإدارية. نقول لذلك جرت عدة محاولات لإصلاح النظام الانتخابى.

والواقع أن مجلس الوزراء عقب تشكيله يعتبر بؤرة السلطة فى النظام السياسى لإسرائيل، إذ يرغب كل حزب فى تأمين موطئ قدم له داخله يمارس النفوذ من خلاله. ويملك المجلس القدرة على الحكم بسلطة دكتاتورية تقريباً. ورغم أن القانون يجعل المرء يعتقد أن إسرائيل تحظى بكنيست قوى ومجلس وزراء تابع، مثلما كان الوضع فى فرنسا ما قبل ديجول أو جمهورية فيمار، ولكن فى التطبيق نجد الوضع على العكس تماماً. وبدلا من أن يملى الكنيست وينفذ الوزراء، نجد أن الوزارة هى التى تقود الكنيست، وفى نفس الوقت نجد أن الائتلاف قد أثر على عمليات صنع السياسة العامة. إذ يعد تمثيل المؤسسات القومية أمراً متلازماً حتماً مع المحافظة على الائتلاف، فيتم توزيع المناصب طبقاً لعدد الأصوات التى أحرزها كل حزب. هذا ويستفيد الشركاء من اشتراكهم المتساوى والمباشر من عمليات صنع السياسة. إذ كلما انقسموا أكثر فى النظام كلما أصبحوا أكثر مسئولية.

ومن ناحية أخرى كان للهيكل الائتلافى فى الحكومة أثر بعيد فى التخطيط القومى، ويبدو أن الوزارات المختلفة تعمل كوحدات متنافسة لا كأجزاء متكاملة فى جهاز حكومى متناسب. وقد غدا عرفاً لدى المؤتلفين أن يدير كل حزب مايناط به من دوائر كما يرغب الوزير أو الحزب دون تدخل مجلس الوزراء أو أية هيئة مركزية أخرى مثل هيئات التخطيط القومى. ولكن لاينبغى أن يوحى حديثنا عن نقاط الضعف فى النظام الإسرائيلى بأنه عار من كل نواحى القوة. فمما لاشك فيه أن النظام الإسرائيلى أكثر تماسكاً وأكثر قوة وأكثر ديمقراطية من النظم العربية، ولكن ليس لأنه تعبير عن التقاليد الأوروبية فقط، وأنما لأسباب أخرى تفرض التسليم بحقيقة التماسك العضوى الذى يربط الطبقة الحاكمة بالطبقات المحكومة، والذى يظهر فى لحظات التكتل المصيرى وفى ظاهرة التحالفات الحاكمة التى تسمح بها العلاقة الأيديولوجية المتواجدة حول مفهوم الصهيونية الإسرائيلية، وفى حكومة الوحدة الوطنية فى لحظات الخطر.

جملة القول أنه يمكن وصف النظام السياسى الإسرائيلى بأنه محاولة للجمع بين النظام الإنجليزى والنظام القارى الأوربى بما يتفق مع وصف الدولة الصهيونية بأنها دولة جديدة. فهى قد أخذت من النظام الانجليزى جوهر تركيب السلطة من جانب، ثم مبدأ الانضباط الحزبى من جانب آخر. وهى لم تتردد فى أن تسلم بفكرة تعدد الأحزاب الذى يمثل أحد التقاليد العزيزة على الديمقراطية القارية.

ويقوم جوهر نظام إسرائيل السياسى على وجود حكومات ائتلافية وعجز أى من الأحزاب على تشكيل حكومة أكثرية بمفرده. ولكن هذه الحكومات الائتلافية لم تكن مطلقاً ائتلافاً بين متساويين، ولم تكن اتحاداً بين متجانسين فكرياً

وأيديولوجياً. وأهم ما يميز هذه الائتلافات فى إسرائيل هو وجود قوة مركزية داخل الائتلاف تحتفظ لنفسها بالقوة والسلطة. وقوى أخرى صغيرة تحاول استغلال السلطة لتحقيق مآربها ودعم نفوذها، ومع أن النظام الائتلافى يعتبر قيداً على حرية صانعى القرارات فى الحكومة، إذ يتوجب عليهم مراعاة تصورات ومواقف المجموعات الائتلافية، إلا أن النظام الائتلافى فى إسرائيل جاء بتقاليد مخالفة وأعطى حرية للقيادات حسب ماتراه مناسباً ومتفقاً مع أيديولوجيتها.

وفى ضوء هذه الحقائق يمكن القول أن نظام الحكم البرلمانى يمثل أحد مصادر القوة للنظام السياسى الإسرائيلى حيث أنه وفر إطاراً تتفاعل داخله الفعاليات السياسية والاجتماعية بصورة تمكنه من تقوية ثلاث من قدرات النظام السياسى، ونعنى بها قدرة البقاء، وقدرة الإنجاز، وقدرة التكامل.

٢- هكذا تلافينا فى هذه المقدمة النقص الذى كان يلزم البحث لإيضاح فكرة عن النظام السياسى الإسرائيلى كإطار عام لفهم آلية النظام الحزبى هناك، والذى يمثل نسقاً فرعياً، وبالتالى لايمكن تحليله إلا فى إطار التفاعل مع باقى متغيرات النظام السياسى فى إسرائيل.

٣- هذا ويمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى ثلاثة أجنحة رئيسية هى جناح الأحزاب العمالية، وجناح الأحزاب اليمينية المحافظة، وجناح الأحزاب الدينية. وإلى جانبها تقوم عدة أحزاب صغيرة ضئيلة الأثر.

لقد كان المابام أكثر جناح الأحزاب العمالية تطرفاً، فقد كان يؤمن بالصراع الطبقى وبضرورة إزالة القطاع الخاص. بيد أن رياح التغيير الاجتماعى والأيديولوجى، وكذا حرب ١٩٦٧ وآثارها، فضلا عن الارتباطات الدولية ساعدت جميعا على تآكل أيديولوجيته اليسارية تحت ضغط المشاركة فى الائتلافات الوزارية، ناهيك عن التطورات التى سرت داخل كيان الماباى الذى أصبح حزب جميع الشعب لاحزب طبقة واحدة. كل هذا أدى إلى ضمور اليسار والتحول نحو اليمين. معنى ذلك أن التعددية الحزبية فى الكنيست الاسرائيلى تشكل نقطة ضعف واضحة فى النظام السياسى للدولة الصهيونية، حيث أنها تبالغ فى أداء وظائف تجميع المصالح والتعبير عن المصالح على حساب الوظائف الأخرى، الأمر الذى يضعف من قدرات النظام على البقاء [حكومات ائتلافية مهزوزة] والتكيف الإقليمى الخارجى.

٤- هذه الإضافة تعالج بدورها عيباً شكلياً آخر فى الدراسة، وكان ذلك حين ألقى بنا الباحث فجأة، وبلامقدمات، فى أتون المعركة الانتخابية الإسرائيلية بأحزابها وأجنحتها وانشقاقاتها المعقدة، وكأنه يفترض أن يكون القارئ على دراية واسعة بدقائق الحياة الحزبية فى إسرائيل. فنجد صياغة غامضة لمعادلة حزب العمل، ولوغاريتم الأحزاب الاسرائيلية، وهذه الأعراض الجانبية التى تصيب الأداء الأكاديمى نتيجة الانغماس فى الكتابة الصحفية. كما كان يلزم تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة مثل اليسار الصهيونى واليمين الراديكالى، وتوضيح الاتجاهات الرئيسية لكل

من ليكود والمعراخ.

قد تكون المتاعب الشكلية اللغوية والمطبعية ناجحة من عادات العمل الصحفي الذى يلقى بالمقالة الخام إلى مطبخ التصحيح والتحرير والتوضيب ليتولى إعدادها بشكل مفهوم ومهضوم.

هذا القول لايمس بحال من الأحوال جهد صديقى وكفاية زميلى الأستاذ وحيد عبد المجيد فهو كاتب ذكى أجله وأحترمه وأستمتع بكتاباته.

٥- من غير الناسب استخدام تسميات إسرائيلية للمناطق العربية، أوعلى الأقل كان ينبغى توضيحها.

ثانياً: إضافات منهجية:

١- كان يتوجب على الباحث تحديد بعض ملامح المعركة الانتخابية، مثل إصرار شيمون بيرين على جعل صلاحيته لتولى منصب رئيس الوزراء ومن اقتراحه الداعى إلى عقد مؤتمر لإحلال السلام فى الشرق الأوسط العقيدتين الرئيسيتين فى حملته الانتخابية.

٢- كان من الضرورى شرح الملابسات التى أحاطت بالمعركة الانتخابية فى أيامها الأخيرة، مثل تصاعد الانتفاضة الفلسطينية وتزايد أعمال المقاومة الفلسطينية [هجوم انتحارى فى مناطق الحزام الأمنى جنوبى لبنان ومقتل ثمانية جنود إسرائيليين، وقبل الانتخابات بيومين جرى إلقاء زجاجة حارقة على حافلة ركاب إسرائيلية بمدينة أريحا مما تسبب فى مقتل سيدة وأطفالها الثلاثة، كذلك انفجرت سيارة ملغومة فى القدس الشرقية مما تسبب فى مقتل ثلاثة إسرائيليين يوم الانتخابات]. وسط هذا الجو المشحون توجه نحو ٢٧٦ر٨٩٤ر٢ ناخب يهودى وحوالى ١٧٢ر٢٤٠ عربى فى مطلع شهر نوفمبر ١٩٨٨ للإدلاء بأصواتهم فى ٤٨٤٠ مركز اقتراع لانتخاب أعضاء الكنيست الثانى عشر، وقد بلغت نسبة التصويب ٨٠٪. وتنافست فى هذه الانتخابات ٢٧ قائمة [تتكون من خمس اتجاهات رئيسية هى: اليمين، العمل، الدينية، العربية، والمستقلة]. وقد نجحت ١٥ قائمة فى الفوز بعدد مقاعد الكنيست التى تبلغ ١٢٠ مقعداً.

٣- ملحوظة أخرى من المفيد تسجيلها. أين الأيديولوجية الصهيونية؟ هل اختفت أم اضمحل دورها فى الحياة السياسية فى إسرائيل، وبالذات فيما يتعلق بمهمتها التاريخية بعد إنشاء الدولة وشيوع الروح الاستهلاكية داخل المجتمع الاسرائيلى وصعود الأرثوذكسية الدينية اليهودية؟

ثالثاً: مداخلات موضوعية:

١- من المفيد التساؤل حول النتائج الفاترة وغير الحاسمة للانتخابات، وهل يمكن أن يؤدى ذلك إلى مزيد من التساؤل حول فكرة توزيع الأدوار بين الفرقاء على الساحة الاسرائيلية؟

٢- من المهم تحليل دلالات تقدم الأحزاب الدينية ومغزى ذلك لدى الأصوليين الإسلاميين من أنصار الإسلام السياسى الذين قد يطالبون بإنشاء أحزاب دينية -وما يستتبع ذلك من ضرورة توضيح مخاطر قيام الأحزاب والدول على أسس دينية- والهجرة من إسرائيل ولبنان وإيران وغيرها.

٣- من المجدى التعمق فى تحليل مستقبل العمل الحزبى العربى داخل إسرائيل، وذلك فى صور حصول الحزب الديمقراطى العربى [عبد الوهاب دراوشة] على مقعد واحد فى ضوء انخفاض نسبة التصويت وتشتت الصوت العربى [إجمالى ثلاثة مقاعد فقط للعرب].

٤- غاب عن التحليل تتبع دور المؤثرات الخارجية فى التحول الجوهرى فى النظام الحزبى ابتداء من عام ١٩٧٧ ثم عام ١٩٧٣، ١٩٧٧.

٥- أين تأثير الانتفاضة؟ هل هى محايدة أم أنها أفرزت نتائجها فى الاتجاهين؟ وهل يكتفى بالقول بأن الانتفاضة لم تدفع فى اتجاه دعم موقف ليكود [التشدد] ولا مساندة موقف حزب العمل [الاعتدال]؟

٦- يلاحظ وجود فجوة فى قوة الجناح العمالى والجناح اليمينى بين انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩ وبين الكنيست الأخير [هبوط الجناح العمالى من ٦٦ مقعداً إلى ٤١ مقعداً، وصعود الجناح اليمينى من ٢٦ مقعداً إلى ٤١ مقعداً]. تحتاج هذه الفجوة إلى تفسير مقنع وتوقع لمسارها المستقبلى.

٧- علامة استفهام تثار حول ما ورد من أن نتيجة الانتخابات تعبر عن اتجاهات الرأى العام الإسرائيلى الذى لم يزل ثلثاه منقسماً بين التشدد الليكودى والاعتدال العمالى. أى أن نتائج الانتخابات مرادفة لاستطلاعات الرأى العام، فى حين أن الرأى العام بطبيعته متغير ومتقلب؛ بدليل أن آخر الاستطلاعات فى إسرائيل تشير إلى أن نحو ٥٠٪ منهم يؤيدون مفاوضات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.

الواقع أن نتائج الانتخابات تعبر عن عوامل عديدة... تتعلق بالأيديولوجية السياسية والولاء الحزبى ودرجة شعبية الحزب وسلوك الناخبين ورسوخ القوى والطبقات الاجتماعية الممثلة لاتجاه معين...ألخ.

رابعاً: هوامش تعريفية:

١- يضم جناح اليمين أحزاب "الليكود" وحزب "هاتحيا" [النهضة] وحزب "موليدت" [الوطن الأم] وحزب "تسوميت" [مفترق الطرق].

٢- يشمل جناح اليسار العمالى أحزاب "ماباى" [العمل] و"مابام" [اتحاد العمل] اللذان يكونان المعراخ، وشنوى والشيوعيين.

٣- يضم جناح الأحزاب الدينية "شاس" [يهود شرقيين متشددون] و"المندل" [الحزب الوطنى الدينى] وحزب "أجودات إسرائيل" وراية التوراة.

٤- تشمل القوائم العربية حركة راتس [حقوق المواطن] والقائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطى العربى.

خامساً: تعليقات تحليلية:

١- مما سبق يتضح أن أكبر الرابحين فى انتخابات إسرائيل الجناح الدينى واليمينى، فى حين أكبر المهزومين كان السلام و[شيمون بيريز] والنظام البرلمانى الإسرائيلى والعلمانية الإسرائيلية.

٢- إن مستقبل النظام الحزبى فى إسرائيل سيظل رهناً بنظام الانتخابات عن طريق التمثيل النسبى الذى يسفر دائما عن حتمية قيام حكومات ائتلافية.

٣- قدم الباحث تحليلا متعمقاً فى مجال التمييز بين ثلاث مستويات للتطرف وهى التشدد الدينى، التعصب العرقى، والتطرف القومى، وكذلك فى مجال وضع الأحزاب العربية.

٤- لايفوتنا كذلك أن نشير إلى أثر نتائج الانتخابات على الانتفاضة الفلسطينية التى دخلت عامها الثانى، والتى اكتسبت قوة دفع ذاتية بعد الانتصارات الفلسطينية على الساحة الدولية وذلك بعد ارتفاع نجم القوى المتشددة المتطرفة والداعية إلى العنف فى الجانب الإسرائيلى.

وأخيراً، تبقى الإشارة إلى حقيقتين هامتين كشفت عنهما الانتخابات تفحصان عن التأثير السلبى للانتخابات على مسيرة التسوية والسلام. فقد كشفت، من ناحية، عن أن السياسة والدين يشكلان خليطاً متفجراً فى الشرق الأوسط، حيث تشكل إسرائيل- ذاتها أحد عوامل التفجير. وكشفت، من ناحية ثانية، أن الانتخابات الإسرائيلية -وذلك رغم وجهة النظر الرسمية لمصر بأن الانتخابات من الأمور الداخلية لإسرائيل إذ تتعامل مصر مع أيا حكومة إسرائيلية- تشكل خطوة أو عقبة فى طريق

السلام. إذ كيف يمكن لمصر تحقيق السلام مع حكومة إسرائيلية لاتعترف بالحقوق الفلسطينية.

ولكن، من يدرى؟ فقد تتمكن الدبلوماسية المصرية من اغتنام هذه المشكلة -كالفرصة على طريق تحويل التهديد إلى ميزة حين تجبر حكومة إسرائيلية قوية -حكومة الائتلاف القومى الجديدة - على السير قدماً نحو السلام والتعايش.

ملخص المناقشات

شارك في مناقشات الجلسة الأولى، التي رأسها الأستاذ الدكتور علي عبد القادر وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تسعة من المشاركين بالندوة، وهم: أ. أشرف راضي، د. أحمد صدقي الدجاني، أ. أحمد عز الدين، د. جمال زهران، السفير حسن سالم، أ. عبد العزيز شادي، د. علي الدين هلال، أ. نبيل صادق، أ. نجوى طنطاوي.

وقد ركزت المناقشات في هذه الجلسة على عدة قضايا رئيسية، فكانت القضية الأولى هي ظاهرة التطرف في إسرائيل، وما إذا كانت الورقة قد نجحت في التوصل إلى تحديد دقيق لواقع هذه الظاهرة في إسرائيل الآن.

وأثير، في هذا الصدد، أن التحليل الكمي المستخدم في هذه الورقة لايتيح التوصل إلى نتائج دقيقة تعبر عن الواقع الإسرائيلي الراهن الذي يتجه صوب المزيد من التطرف. فقيل، على سبيل المثال، أن كلا من حزب العمل وتكتل ليكود في ذاتهما أصبحا أكثر تطرفاً عما كانا عليه عام ١٩٨٤ في انتخابات الكنيست الحادي عشر. ووردت في مجال التدليل على ذلك إشارة إلى أن برنامج ليكود تضمن لأول مرة في انتخابات ١٩٨٨ فقرة تتضمن أن الأردن جزء من إسرائيل، وإلى أن حزب العمل تبنى برنامجاً أكثر تطرفاً من برنامجه عام ١٩٨٣ رغم استمراره في الدعوة إلى التسوية الإقليمية، حيث يؤكد هذا البرنامج على رفض الدولة الفلسطينية، وعدم التعامل مع منظمة التحرير، وعدم إخلاء المستوطنات، والإصرار على القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل، وإيقاف أعمال العنف في الأراضي المحتلة قبل المفاوضات. ويأتي هذا التطور في إطار اتجاه الأحزاب الإسرائيلية، عموماً، إلى المزيد من التطرف للتواؤم مع المزاج العام في إسرائيل. وأثيرت في هذا المجال، أيضاً، قضية المقياس الذي يمكن الاعتماد عليه لقياس الاعتدال والتطرف في إسرائيل، مع التأكيد على ضرورة الحذر من المقاييس الإسرائيلية والغربية، وعلى أهمية تطوير مقاييس خاصة بنا. فإذا أخذنا مقياساً بسيطاً مثل الموقف من الأراضي المحتلة ومن الحقوق الفلسطينية وطبقناه على حزب العمل، فلا يمكن وصفه بالاعتدال بأي حال.

وشهدت المناقشات اعتراضاً على إحدى النتائج التي تخلص إليها الورقة، وهي أن الانتخابات الأخيرة لم تأت بجديد مهم على صعيد التطرف والاعتدال بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها. وقيل أن هذه النتيجة لاتعكس الواقع الذي ينحو إلى مزيد من التطرف، الأمر الذي يظهر من تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يهيمن عليها تكتل ليكود بلا تناوب على رئاستها مع حزب العمل وفقا لصيغة حكومة ١٩٨٩.

وفي إطار نفس القضية طرحت تساؤلات حول تأثير الانتفاضة الفلسطينية على مايسمى بالاعتدال والتطرف أو التشدد، أياً كان تعريف كل منهما، وبالتالي ماذا سيكون تأثير استمرارها على توجهات الرأي العام الإسرائيلي؟ وقيل في هذا الصدد أنه

مع تصور استمرار الإنتفاضة، يكون الفرضان قائمين من الناحية المنطقية، بمعنى أن استمرارها يمكن أن يقود إلى مزيد من التشدد أو إلى نوع من الاعتدال. وطرح اقتراحان لحسم هذا الأمر:

أولهما، الاعتماد على المدة الزمنية. فقد تؤدى الانتفاضة إلى نتائج مختلفة على آماد زمنية متباينة، بمعنى أنها قد تقود فى الأجل القريب إلى مزيد من التشدد، فيما تؤدى مع استمرارها أكثر إلى اعتدال. والمنطق هنا أنه طالما ظل هناك اعتقاد لدى الإسرائيليين فى قدرتهم على حسم الانتفاضة عسكريا فإنها ستؤدى إلى تشدد. لكن إذا تأكد لهم استحالة إخمادها عسكرياً فعندئذ قد ينفتح الباب موضوعياً للاعتدال.

وثانيهما، دور الموقف العربى. فما الذى يمكن للعرب ومنظمة التحرير القيام به أو عدم القيام به بما يؤدى إلى ترجيح التأثير الإيجابى للانتفاضة؟

أما القضية الثانية التى دار جدل حولها فى هذه الجلسة فهى معايير تصنيف الأحزاب الإسرائيلية. فأثير التساؤل حول معايير تصنيفها الى يمين ويسار، خاصة وأن هناك رأياً يذهب إلى أن هذا التصنيف ينبغى أن يتم وفقاً لمواقف الأحزاب الإسرائيلية من الصهيونية السياسية بالأساس. وطرح اقتراح بديل للتصنيف إلى أحزاب يمينية وعمالية ودينية وما إلى ذلك، وهو تصنيف يرتبط بواقع انقسام المجتمع الإسرائيلى إلى يهود غربيين وشرقيين، وخاصة بعد صدور كتاب جدع جلاوى، الذى طرح فيه مصطلح [يهود دار الإسلام]. وقيل أنه قد آن الأوان لأن ننتبه إلى هذا التصنيف الجديد، بدلا من التصنيف الذى يأتينا من بلد آخر، دون إغفال هذا التصنيف الأخير كلية.

لكن كان هناك رأى يؤكد على أنه رغم أهمية البحث عن المقاييس الخاصة، إلا أن هذا لايمنع من التعرف على المقاييس الموجودة واستخدامها والوصول إلى النتائج المعتمدة فيها، فى نفس الوقت الذى نقوم بتطوير مقاييسنا، وهى مهمة تتجاوز جهد شخص واحد أو بحث واحد.

وفى هذا السياق برزت أيضا قضية الأحزاب الدينية التى أثير حولها تساؤلان رئيسيان: أولهما عن المعيار الذى يمكن الاستناد إليه عند القول بأن هناك تطرفاً دينياً أو اعتدالا دينياً، ورغم أن كل الأحزاب الدينية يمكن أن تأتلف مع ليكود ومع حزب العمل. وثانيهما عما إذا كان تزايد وزن هذه الأحزاب فى إسرائيل يرتبط بالصحوة الدينية فى المنطقة عموماً. كما أثير تساؤل حول ماأشارت إليه الورقة بشأن تزايد نفوذ التيار الدينى الأرثوذكسى فى هذه الأحزاب، رغم أن المعروف عن هذا التيار أنه لايؤمن إلا بما جاء فى التوراة، بما يترتب على ذلك من عدم الإيمان بالدولة الإسرائيلية القائمة حاليا، لأن التوراة تقول أن المسيح هو الذى سيقيم دولة اليهود عندما يظهر ويخلصهم من العذاب والشتات الذى يعانونه، ولذلك لايمكن أن تقوم الدولة قبل ذلك.

وإلى جانب هذه المناقشات التى تناولت الورقة المقدمة فى هذه الجلسة، تعرضت بعض المناقشات لما ورد فى التعقيب عليها، وخاصة حول ما تضمنه من نقد مؤداه أن الورقة لم تتضمن خلفية للتعريف بالنظام السياسى الإسرائيلى. فقيل فى هذا الصدد أن هذه الخلفيات درست كثيراً، ولم يعد فيها مجال للمزيد بين البحث، ولاداعى لكثرة تكرارها، وإذا بدأنا فى كل بحث من نقطة الصفر فلن نتقدم أبداً، حيث يصبح هذا الحرص على الشمولية عاملا معوقاً للبحث العلمى. ويظل من الأفضل أن يأخذ الباحث نقطة جزئية محدودة ليدرسها خلال فترة معينة ويصل فيها إلى نتائج، وبذلك يتقدم البحث العلمى.

كما برزت دعوة، بمناسبة ماورد فى التعقيب عن توزيع الأدوار فى إسرائيل، إلى مراجعة بعض الأفكار السائدة لدينا. فتعبير توزيع الأدوار شائع ونرتاح إليه بسبب عدائنا لإسرائيل أحياناً، وبسبب التفكير التآمرى وتفسير التاريخ على أنه مؤامرة فى أحيان أخرى. ومن الضرورى أن نراجع هذا، لأنه لايمكن أن يكون كل مانراه فى إسرائيل مؤامرة معدة مسبقا وأدوار مرسومة على المسرح. فإذا كان هناك توزيع أدوار فى إسرائيل، بهذا المعنى الذى يوجد فى كل البلاد، أى أن يلعب الناس أدواراً مختلفة بشكل طبيعى نظراً لاختلاف أفكارهم ومشاربهم. أما التعامل مع السياسة الإسرائيلية على أنها مؤامرة محبوكة الأطراف، أو تمثيلية معدة سلفاً فهو يؤدى إلى تعطيل البحث العلمى.

وفى نهاية مناقشات هذه الجلسة علق مقدم الورقة أ. وحيد عبد المجيد على بعض هذه المناقشات، وخاصة حول ماورد بشأن التطرف والاعتدال فى إسرائيل. فقال إن نتائج الانتخابات لاتشير بالفعل إلى أن هناك مزيداً من التطرف بالمقارنة بما كان عليه الحال عام ١٩٨٤، موضحاً أن برنامجى ليكود والعمل لم يجنحا إلى مزيد من التطرف وفقاً لما هو شائع فى الصحافة العربية، وأنما يمثلان امتداداً لبرنامجهما فى انتخابات ١٩٨٤. وأشار إلى خطأ شائع فى بعض المصادر التى تناولت برنامج ليكود فى ١٩٨٨ مفاده أن هناك نصاً أضيف إليه هو أن الأردن جزء من إسرائيل، بينما الحقيقة أن هذا النص كان موجوداً فى برنامج حزب حيروت منذ ١٩٤٨ حتى تحالفه مع حزب الأحرار لتكوين "جاحال" ثم "ليكود"، حيث اشترط حزب الأحرار إلغاء هذا النص وقبل ليكود ذلك. ولذلك جاءت برامج ليكود خالية من هذا النص حتى الآن، ولم يعد أحد يتبنى فكرة "شرق الأردن الإسرائيلية" الآن فى ليكود بما فى ذلك أكثر قادته تطرفاً، مثل شارون، الذى طور، على العكس، فكرة شرق الأردن الفلسطينية، حيث يدعو إلى تصفية القضية الفلسطينية عن طريق تهجير أبناء الضفة إلى الأردن. كما أن برنامج حزب العمل فى ١٩٨٨ يتميز بأنه يتضمن، لأول مرة، النص على المؤتمر الدولى كصيغة للتسوية وتحديد المناطق التى يمكن الانسحاب منها فى إطار التسوية الإقليمية، والتى تصل إلى نحو ثلثى الضفة وكل قطاع غزة تقريباً.

وبالنسبة لتركيب الحكومة التى تشكلت بعد الانتخابات الأخيرة، فإن هذا التركيب لايعكس نتائج الانتخابات، وإنما يعبر عن نتائج المفاوضات الائتلافية التى عجز حزب العمل عن إدارتها بالشكل الأفضل لأسباب تتعلق بانقسامه على نفسه، وتصاعد الصراع داخله، وحرص بيريز ورابين على الائتلاف مع "ليكود" بأى ثمن

خشية أن يؤدى انتقال الحزب للمعارضة إلى الإطاحة بهما من قيادته، فضلا عن الشعور العميق بالانهزام والعجز على نحو يتجاوز الواقع الذى تعكسه نتائج الانتخابات التى تؤكد وجود تعادل بين العمل و"ليكود".

وأشار إلى اتفاقه مع التحفظ الذى ورد على اعتبار حزب العمل ممثلا للاعتدال، وأحال إلى ما ورد فى هوامش الورقة من إشارة واضحة إلى أن هذا التصنيف ذو صفة مقارنة ونسبية، لامطلقة.

وبخصوص تفسير زيادة نفوذ الأحزاب الدينية، قال أنه ليست هناك حاجة لمثل هذا التفسير لأن هذا النفوذ لم يزد عن الحدود التى تتحرك فى إطارها الأحزاب الدينية الإسرائيلية منذ ١٩٤٨،كما توضح الورقة. أما عن زيادة الوزن النسبى للتيار الأرثوذكسى، فأوضح أن القطاع الأكبر من هذا التيار طور موقفه منذ فترة طويلة وأصبح يقبل بالدولة الإسرائيلية لكنه يرفض الأيديولوجية الصهيونية، وهذا هو موقف حزبى "شاسى" و"أجودات إسرائيل" اللذين حصلا على أكثر من ثلثى المقاعد التى أحرزتها الأحزاب الدينية الأربعة فى انتخابات ١٩٨٨.

الفصل الثانى

دور بعض الجماعات الاجتماعية فى الانتخابات

دور عرب ١٩٤٨	د. محجوب عمر
دور اليهود الشرقيين	أ. أشرف راضى
تعقيب:	د. سعد الدين إبراهيم

ملخص المناقشات.

عرب ١٩٤٨ وانتخابات الكنيست الثانى عشر

دكتور محجوب عمر

مقدمة:

مع استمرار النزاع العربى الإسرائيلى وتطوره يزداد اهتمام المعنيين بساحة كانت، إلى وقت قريب نسبياً، لاتحظى بالاهتمام الذى تستحقه، برغم أنها الساحة الرئيسية فى الصراع، وهى أيضاً ساحة المعركة النهائية فيه. تلك هى ساحة فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بما قام عليها من كيان مؤسسى حصل على الاعتراف الدولى ووسع رقعة أرضه وأخذ إسم دولة إسرائيل، وما فى داخل هذا الكيان من قوى وصراعات لابد أن تلعب الدور الحاسم فى مستقبله استمراراً أو انهياراً.

ولقد حظى الكيان الإسرائيلى ببعض الدراسات، ولكن الكثير منها هو إما مترجم أو تم فى الخارج. كما أن قسماً كبيراً، من الذى تم، اقتصر على النواحى السياسية والعسكرية ثم الاقتصادية، ولم يلتفت الباحثون إلى الجوانب الأخرى فى الصراعات الداخلية، كالصراع بين العلمانيين والمتدينين، والصراع بين اليهود الأوروبيين [إشكنازيم] ويهود دار الإسلام [سفارديم]، ثم الصراع بين العرب الفلسطينيين الذين بقوا على الأرض وبين مجمل هذا الكيان الصهيونى.

ولعل الصراع الأخير، أى الصراع بين العرب الفلسطينيين وبين مجموع التجمع الإسرائيلى والمؤسسة الإسرائيلية، هو أقل هذه الصراعات حظاً، ليس فقط فى البحوث والدراسات، بل حتى فى مجال التعريف به والإعلام عنه.

ودون الخروج على مخطط الندوة، فإنه من الضرورى ذكر أن دور عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨، أو عرب الـ٤٨ كما يحبون هم أنفسهم أن يسموا، هو بالتأكيد دور حاسم ونهائى فى مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى، وهم قد اختاروا اسم عرب الـ٤٨ وهم الأقلية العربية التى يشار إليها فى الدولة اليهودية على نحو سلبى، باعتبارهم غير يهود، وتذكرهم الإحصاءات الإسرائيلية دائماً ليس بصفتهم عرباً وإنما بوصفهم مسلمين أو مسيحيين أو دروز.

ومن المفهوم، طبعاً، سبب حرص الصهاينة على عدم استعمال الصفة القومية لهذه المجموعة البشرية باعتبارهم عرباً، فالصهاينة يخشون أن تؤدى هذه التسمية، تلقائياً، إلى انتساب هذه المجموعة البشرية العربية إلى بقية أمتها العربية. كما أن الصهاينة لايستعملون كلمة "فلسطينيين"، وفى ذلك استمرار لخطتهم لنفى الهوية

الوطنية الفلسطينية، ليس فقط عن الأقلية البشرية التى عاشت بينهم وإنما أيضا عن كل الشعب الفلسطينى داخل وخارج فلسطين المحتلة، وعن الأرض نفسها.

فى مواجهة هذا المخطط الصهيونى، وتحايلا على كل محاولة للإبعاد أو الطرد من فلسطين المحتلة، اختار العرب الفلسطينيون، الذين بقوا داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، اسم عرب الـ٤٨. ولقد تحملوا الاحتلال بصبر وواجهوه بذكاء، وتتبعوا ما يجرى حولهم فى أمتهم العربية بحماس كبير، ولم يكن لديهم من وسائل المقاومة إلا البقاء على الأرض والتمسك بالتقاليد والتراث والتحصن فى اللغة.

وبالرغم من أنهم لم يعلنوا، إبداً، رفضهم للاندماج داخل المجتمع الإسرائيلى فأنهم لم يذوبوا فيه، وقد ساعد على ذلك حقيقة أن العقيدة الصهيونية عقيدة عنصرية ترفض إدماج غير اليهود بشكل عام، بل هى ترفض إدماج غير اليهود الأوروبيين أيضاً.

يقول مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية للشئون العربية، [موشيه شارون]، فى مقابلة مع جريدة [معاريف] يوم ١٩٧٩/٢/٢: "إن الأقلية العربية لاتعيش فى الفراغ، فهى ترتبط ارتباطاً عضوياً بالعالم العربى المحيط بها من جميع النواحى اللغوية والحضارية والدينية والعائلية والقومية والسياسية، ...إنها لاتتماثل بأى شكل من الأشكال، ...ولايجوز لنا أن نتوقع منها التماثل مع الدولة الإسرائيلية".

من هم عرب الـ٤٨؟

هم من بقى من أهل فلسطين بعد أن نجح العدو الصهيونى فى إرغام بقية أهلها على اللجوء إلى البلاد العربية الأخرى.

كان عددهم فى [١٩٤٨] ١٦٠ ألفا، وأصبح عددهم فى [١٩٧٩] ٥٩٦,٤٠٠، وزاد هذا العدد فى عام ١٩٨٨ إلى ما يقرب من ٨٠٠ ألف، فإذا استبعدنا من الأرقام التالية لعام ١٩٦٧ عدد سكان القدس العربية، التى أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلى ضمها، وكانوا حوالى ٨٠ ألفا عام ١٩٦٧ [١٢٠ ألفا الآن] يكون عدد عرب الـ٤٨ الآن ٦٨٠ ألفا. ومعنى ذلك أن عددهم قد تضاعف أكثر من أربع مرات خلال أربعين عاما، وأن أكثر من ٧٠٪ من عددهم الإجمالى ولد بعد عام ١٩٤٨ فى ظل السيطرة الإسرائيلية، وأنهم يشكلون ١٦٪ من التعداد الرسمى لسكان دولة إسرائيل و١٨,٥٪ من التعداد الفعلى لهذه الدولة [الإحصاءات الإسرائيلية تضيف أرقام النازحين اليهود من فلسطين المحتلة إلى خارجها إلى التعداد].

ويعيش عرب الـ٤٨، الآن، فى ٩٠ قرية و٤ تجمعات بدوية موزعة على الجليل والمثلث والنقب وفى ٥ مدن مختلطة هى عكا وحيفا ويافا واللد والرملة. والقرى التسعون هى ما تبقى من ٤٧٥ قرية كانت قائمة فى عام ١٩٤٨ وهدمها الصهاينة وصادروا أراضيها وأجبروا أهلها على العيش لاجئين فى قرى عربية أخرى.

وبالرغم من أن عددهم يشكل ١٨٪ من مجموع سكان دولة إسرائيل فإنهم يعيشون في ٨٪ من المساكن فقط، ولايزيد نصيب الفرد منهم من الأراضي الزراعية عن نصف دونم [١/٨ فدان]، ومتوسط أجر الفرد هو نصف الأجر الذي يحصل عليه اليهودي. وبذلك تطابق البعدان القومي والاجتماعي في المواجهة مع المحتلين.

تطور الوعي بالهوية:

كانت حرب عام ١٩٤٨ كارثة استحقت أن يطلق عليها في الأدبيات الفلسطينية والعربية اسم النكبة. فلم يقتصر الأمر على إعلان دولة إسرائيل على قسم كبير من أرض فلسطين [وضم ما تبقى بعد ذلك إلى الأردن]، وإنما كانت النكبة الحقيقية هي طرد مايقرب من نصف الشعب، وكان على الذين بقوا على الأرض [١٦٠ ألفاً فقط] أن يواجهوا مصيرهم بدون أي قوة منظمة أو بنية قائمة.

يقول السيد توفيق زياد، رئيس بلدية الناصرة، في هذا المجال: "في عام ١٩٤٨ كنا بقايا شعب. ولقد بقي هؤلاء في البلاد بدون حرفيين ودون شعراء ودون قادة سياسيين، ولكن هذا تغير خلال الأعوام التي أعقبت ذلك، فقد نجحنا حالياً في القضاء على فكرة دولة يهودية بحتة".

والواقع أن الموقف الذي اتخذته القوى السياسية العربية، بشكل عام، تجاه الذين بقوا على الأرض اتصف بالإغفال على أحسن الفروض، إن لم يكن بالتجاهل والحصار. ومضت سنوات طويلة وجماهير الأمة العربية تتصور أن كل من في دولة إسرائيل يهود [بل لعل أقساماً من الرأي العام العربي ماتزال في هذا الوهم]، مع أن موقف العرب الذين بقوا على الأرض المحتلة كان على العكس تماماً. فقد أدى حرمانهم من أي فرصة للنشاط السياسي المحلي وحذرهم من إعطاء المحتلين الجدد أي مبرر للإبعاد إلى تركيز اهتمامهم كلية على مايجري حولهم في الوطن العربي وبشكل خاص في دول الطوق.

وبالرغم من الإهمال العربي الخارجي، فإن سلطات الاحتلال الصهيونية كانت تعامل العرب الباقين على الأرض بحذر شديد، ففرضت عليهم الحكم العسكري حتى عام ١٩٥٩، وكثيراً ماكانت تفرض حظر التجول على المناطق العربية كلما توترت الحدود وخطوط التماس مع الجيوش العربية. ومايزال العرب الفلسطينيون يحتفلون بذكرى شهداء مذبحة كفر قاسم في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر عام ١٩٥٦، وملخصها أن سلطات الاحتلال أعلنت حظر التجول فجأة استعداداً لعدوان ١٩٥٦ على مصر، وأطلقت قواتها النار على مجموعة من الفلاحين العرب، رجالا ونساء وأطفالا، كانوا عائدين إلى بيوتهم في قرية كفر قاسم دون أن يعرفوا شيئا عن حظر التجول، وسقط سبعة عشر شهيداً دون ذنب أو جريرة إلا أنهم عرب.

وظل الانتماء السياسي للعرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ متوجهاً نحو القيادات العربية خارج فلسطين حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبروز دور الثورة

الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي جذبت أعداداً كبيرة من أبناء عرب الـ٤٨ إلى صفوفها، والتي أعطت في النهاية الهوية الوطنية الفلسطينية لهؤلاء العرب.

في بداية سنوات الاحتلال، وبعد افتقاد الشبكة القيادية الاجتماعية، نمت إلى حد كبير العلاقات العشائرية والعائلية كوسيلة للحماية الاجتماعية. وفي ذلك الوقت تلخص الموقف السياسي لمن بقوا في التمسك بالأرض. كانت القوانين الإسرائيلية تتوالى لمصادرة الأراضي وهدم القرى وبناء المستوطنات، وكان على العرب الذين بقوا أن يقاوموا ذلك لمجرد البقاء.

يقول عمدة قرية سخنين، الواقعة في الجليل المحتل، في حديث مسجل له عام ١٩٧٦ [غير منشور]:

> "إحنا مع الأرض، إذا الأرض فرنسية إحنا فرنساوية، وإذا الأرض مع بريطانيا إحنا انجليز، وإذا الأرض مع إسرائيل أحنا إسرائيلية، ولما ترجع فلسطين حنرجع فلسطينية".

هذا المنطق هو الذي حكم إلى حد كبير موقف عدد من الوجهاء والأعيان وشيوخ القبائل والأسر الذين نجحوا في البقاء على الأرض بعد النكبة، ثم قبلوا أن يحملوا الجنسية الإسرائيلية، وأن تطبق عليهم قوانين إسرائيل في محاولة منهم للبقاء على الأرض. ذلك كان موقف الجيل الأول بعد النكبة، ولم تجد روح المقاومة منفذاً سوى الحزب الشيوعي الإسرائيلي فانضم البعض له.

الجيل الثاني بعدالنكبة، والذى نما في ظل مد قومي عربي عام، تأثر بهذه الروح القومية. وسرعان ماتجمع عدد من المثقفين القوميين وشكلوا تنظيماً قومياً هو حركة الأرض، تسجلت بموجب أحكام القانون العثماني الذى يسمح بتشكيل مثل هذه الجمعيات، ولكن المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت قراراً، في عام ١٩٦٤، بحل هذه الحركة وتحريمها بعد أن كانت قد استمرت لخمس سنوات. واضطر معظم زعماء حركة الأرض إلى الخروج من فلسطين، وبقى عدد منهم يحاول، مرة بعد مرة، متخذاً أسماء أخرى، ولكنها في كل مرة كانت تحرم بقرار من المحكمة العليا. وهكذا حكم الفكر القومي الجيل السياسي الثاني من الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

الجيل الثالث ولد بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ويلخص النائب السابق محمد وتد، وهو عربي، الأمر قائلا:

> " ان اهم امر حدث لعرب إسرائيل، منذ عام ١٩٦٧، هو إعادة اكتشاف أصلهم الفلسطيني. إنهم يؤيدون اليوم منظمة التحرير الفلسطينية، وكانوا

يؤيدون في الماضي الناصرية".
[مردخاي بركاي، الأرض أرضي، ملحق دافار، ٢٥/٣/١٩٨٣].

وهكذا بعد أن كان عرب الـ٤٨ يتخذون من الأرض شعاراً ووطناً رفعوا علم القومية أملا وخلاصا، واستقر بهم المطاف فأعلنوا عن أنفسهم -كما تكرر مرات خلال العام الماضي- أنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني، ورفعوا علم فلسطين، بل ويعلنون أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

في ظل هذه الروح الوطنية الفلسطينية التي ساهمت الانتفاضة في إذكائها جرت انتخابات الكنيست الثاني عشر الأخيرة، ولأول مرة تتركز الأضواء على موقف عرب الـ٤٨ في هذه الانتخابات، وتنوعت التوقعات بين مبالغ ومضلل حتى أعلنت النتائج. وكان على جميع المعينين أن يدرسوها وأن يستنتجوا منها ما يفيد في التحرك المستقبلي.

الأصوات العربية في انتخابات الكنيست الثاني عشر:

يقدر عدد الناخبين العرب في انتخابات الكنيست الثاني عشر لعام ١٩٨٨ بـ٣٣٠ ألف صوت، بينما كان العدد في انتخابات الكنيست السابق ٢٤٠ ألف صوت.

وبلغت نسبة التصويت ٧٦٪، بينما كانت عام ١٩٨٤، في الانتخابات السابقة، حوالي ٧٢٪.

وتوزعت نسب الصوت العربي على عدد من الأحزاب المشتركة في الانتخابات على النحو التالي [تقدم للانتخابات ٢٨ قائمة وتوزعت أصوات العرب على ستة عشر منها [أنظر الملحق رقم ٣].

وأدى هذا التوزع إلى نجاح ست نواب عرب فقط في الكنيست الجديد هم: توفيق طوبي، وتوفيق زياد من الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام [حداش]، ونواف مصيلحة من "المعراخ"، وحسين فارس من "مابام"، وعبد الوهاب دراوشة من الحزب الديمقراطي العربي، ومحمد معاري من القائمة التقدمية للسلام، [ولو تم حساب الأصوات العربية ككتلة واحدة غير موزعة لكان من المفروض أن يحتل العرب على ١٥ إلى ١٧ مقعداً].

وتكشف نسب الأصوات العربية وتوزعها في هذه الانتخابات عن تحول ملموس في اتجاه التصويت نحو الأحزاب العربية بحيث صوت ٦٠٪ منهم لصالح الأحزاب العربية أو العربية اليهودية [٥٩,٣٪ بالدقة]، وصوت الباقون لأحزاب صهيونية مختلفة. وكانت النسبة عام ١٩٨٤ عكس ذلك تقريباً، إذ صوت في ذلك العام ٥١,٣٪ فقط

للأحزاب العربية اليهودية [لم يكن هناك حزب عربي خالص]، وصوت للأحزاب الصهيونية ٤٨٫٧٪ [شموئيل توليدانو، عل همشمار ١٩٨٨/١١/٧].

وتشير معلومات الصحافة الإسرائيلية إلى اتجاه تصويت أبناء الطائفة الدرزية وتصويت البدو، وكلاهما يشترك في الخدمة العسكرية الإسرائيلية على عكس بقية العرب من مسلمين ومسيحيين، وتلاحظ أن الطائفة الدرزية صوتت بنفس اتجاه التصويت عام ١٩٨٤، أي ٨٠٪ للأحزاب الصهيونية و٢٠٪ للقوائم العربية، بينما جاء تصويت البدو مفاجأة، إذ أعطوا ٥٥٪ من أصواتهم للأحزاب العربية، خاصة الحزب العربي الديمقراطي [دراوشة]، وكانت هذه النسبة هي ١٠٪ فقط للأحزاب العربية عام ١٩٨٤.

وهكذا تثير اتجاهات التصويت ونتائج الانتخابات عدداً من الأسئلة لابد من التعرض لها:

* السؤال الأول: لماذا لم يتقدم العرب بقائمة واحدة؟

يبدو السؤال منطقياً من الناحية النظرية. ولكن واقع الحياة الذي يفترض الاختلاف والتعدد يجيب بأن المجموعة البشرية العربية الفلسطينية، التي تعيش في إطار دولة إسرائيل، هي مجموعة متنوعة الخبرة والمصالح وحتى درجة التطور في الوعي الاجتماعي. وبذلك فإن افتراض توحدهم ضمن قائمة واحدة هو افتراض محتمل في المستقبل وبعد أن تخوض هذه المجموعة معارك تصهرها ضمن إطار مؤسسي واحد مع الاحتفاظ بتنوع مصالحها ومصادر وعيها.

ولقد أجاب عدد من قادة عرب ٤٨ على هذا السؤال، الذي يسأل عادة، واتفقت الإجابات على أن التوزع على الأحزاب هو اختيار مقصود.

يقول عضو الكنيست السابق محمد وتد، قبل خمس سنوات، رداً على سؤال كهذا السؤال:

"إنهم يبذلون [أي العرب] جهوداً للاشتراك في الأحزاب لأجل الفوز بتأثير كبير متزايد لحل مشاكلهم".
[مردخاي بركاي، مصدر سبق ذكره].

ويقول الدكتور شكري العبد، الأستاذ بجامعة حيفا، مجيباً على هذا السؤال في إذاعة لندن باللغة العربية يوم انتخابات الكنيست الأخير:

> "إنه ليس من مصلحة العرب أن يشكلوا قائمة واحدة الآن، لأن في إمكان السلطات الإسرائيلية أن تمنعها من خوض الانتخابات كما منعت قائمة حركة كاخ الصهيونية المتطرفة. وأن العرب يتوزعون على الأحزاب لكي يزداد تأثيرهم بين اليهود".

القول نفسه كرره كل من سؤل السؤال، وليس لنا إلا أن نقبل بهذا التفسير مع الوضع في الاعتبار ماسبق ذكره عن اختلاف الخبرات والمصالح والظروف داخل عرب الـ٤٨.

*** السؤال الثاني: إذا كانت فكرة التوزع مطلوبة ومقبولة، فكيف يمكن تفسير حصول تنظيمات صهيونية متطرفة كحركة "هتحياه" و"ديجل توراه" و"المفدال" وحتى "الليكود" على أصوات عربية؟**

ليس من السهل على غير عرب الـ٤٨ فهم هذه الظاهرة فهماً كاملاً. إن الإجابات على هذا السؤال المنطقي تتراوح بين الحديث عن تأخر وعي بعض القطاعات، والمقصود هنا أن بعض القطاعات تحسب حساب المصالح المحلية المباشرة كاعتمادات البلديات والمجالس القروية وتوفير الخدمات وفرص العمل بل وحتى المصالح العائلية، وبين تقدير بعض القوى النشطة سياسياً إلى عدم جدوى التصويت للقوى الصغيرة أو الهامشية.

بعض المراقبين لايرى لهذا السؤال مكاناً إذا اقتصر على التصويت عام ١٩٨٨ فقط، ويقارنون في إجابتهم بنسب التصويت العربي في الكنيست السابق.

وهم يسوقون هنا الحقائق التالية:

١- إن نسبة التصويت للأحزاب والقوى المناصرة للحقوق الفلسطينية العربية قد زادت في عام ١٩٨٨ عما كانت عليه عام ١٩٨٤ [٩ر٦٪ و٢ر٥٪ على التوالي].

٢- أن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة [حداش] قد نالت ٨٤٠٣٢ صوتاً عام ١٩٨٨ مقابل ٦٩٨١٥ عام ١٩٨٤، وأن الحزب العربي الديمقراطي [دراوشة] قد نال ٢٧٠١٢ صوتاً، ولم يكن موجوداً في الانتخابات السابقة، بينما حصلت القائمة التقدمية للسلام على ٣٣٦٩٥ صوتاً عام ١٩٨٨ مقابل ٢٨٠١٢ عام ١٩٨٤.

ويستنتج المراقبون من ذلك ازدياد التوجه العربي نحو المشاركة في الانتخابات بعد أن زادت نسبة التصويت لعام ١٩٨٨ وبلغت ٧٦٪، وكانت عام ١٩٨٤ في حدود ٧٢٪، وكذلك زادت نسبة التصويت العربي للأحزاب العربية إلى ٦٠٪ من الأصوات، بينما كانت ٥٠٪ عام ١٩٨٤.

وقد فقدت الأحزاب العربية، بسبب قانون توزيع فائض الأصوات، مقعداً واحداً. وبدلاً من أن يكون للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ٥ مقاعد بقيت مقاعدها ٤ مقاعد فقط، مع أن الفائض من الأصوات الذى أخذ منها ووزع على الأحزاب الكبرى كان ٩٧٨٠ صوتاً. وكذلك فقدت القائمة التقدمية للسلام ١٥١٣٢ صوتاً، وفقد دراوشة ٨٤٤٩ صوتاً. وكل هذه الأصوات ضاعت بسبب عدم تمكن الأحزاب العربية، أو ذات التوجه العربي، من الاتفاق فيما بينها قبل الانتخابات مع توزيع فائض الأصوات.

ولعلّ ذلك يكون درساً للاستفادة به في الانتخابات المقبلة.

أما حصول بعض القوائم المعادية صراحة للعرب، بل والمنادية بنقلهم إلى خارج فلسطين المحتلة، فإن تفسير ذلك ربما يعود إلى العلاقات التاريخية بين الأفراد المرشحين وبين هذه القبيلة أو تلك، أو أهل هذه القرية أو تلك، كما حدث على سبيل المثال لقائمة "ديجل توراه" التي ساوم مرشحها عمدة قرية عربية بجوار حيفا على الإفراج عن ابنه المعتقل بتهمة عضويته للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وإعطائه منحة دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك ما ذكره كاتب صهيوني عن تصويت بعض العائلات للمرشحة الصهيونية جئولا كوهين، وهي معروفة بتطرفها الشديد، لأنها على علاقة بهم منذ أن ساعدوها على الهرب من السجن أيام الاحتلال البريطاني.

وعلى أية حال، فإن نسب التصويت العربي لهذه المجموعات الصهيونية الصغيرة، المغرقة في تطرفها، هي نسب ضئيلة [أقل من ١ صحيح في المائة]، بحيث لايمكن اعتبارها دليلا على اتجاه التصويت، مثلما يمكن اعتبار اتجاه التصويت بالنسبة لـ"المعراخ" و"الليكود". وفي حالة هذين الحزبين، فقد تراجع نصيب "المعراخ" من التصويت العربي من ٢٥٪ إلى ٢ر١٦٪، وتراجع "الليكود" من ٧٪ إلى ٢ر٦٪.

× السؤال الثالث: كيف يمكن تفسير توجه كتلة كبيرة، هي ٧ر٤٠٪، من الأصوات نحو الأحزاب الصهيونية اليهودية؟

لابد من إعادة التذكير بأن هذه المجموعة من الأحزاب قد فقدت، بالنسب المئوية، حوالي ٨٪ من مجموع الأصوات العربية التي نالتها عام ١٩٨٤. ويعني استمرار كتلة كبيرة من الأصوات العربية [٤٠٪] في التوجه نحو الأحزاب الصهيونية أن قوة لها نفس الثقل بين عرب الـ٤٨ ماتزال محافظة على مواقفها السابقة التي تعودت أن تصوت لأصحاب السلطة، وأن هذه القوة الانتخابية لم تقتنع بعد بجدوى التصويت التصادمي على المستوى السياسي العام، بل هي تفضل [استعمال] الانتخابات كوسيلة للمساومة مع رجال المؤسسة الإسرائيلية لصالح تحسين الأحوال المعيشية، بدلا من المواجهة على أساس سياسي واضح.

عرب ١٩٤٨ بين الأسرلة والفلسطنة:

في شهر سبتمبر ١٩٨٧ قدمت إلى القيادة الإسرائيلية مذكرة عن عرب ١٩٤٨ سميت وثيقة عاموس جلبوع، تناول فيها التطورات الحادثة بين هؤلاء العرب وخاصة شعورهم بالهوية الوطنية الفلسطينية ومنع انعكاس ذلك تنظيمياً.

وقد أحدث الإعلان عن هذه الوثيقة، وما جاء فيها، جدلا شديداً حول ماسمي بالأسرلة [أي التحول إلى إسرائيليين] والفلسطنة [أي التحول إلى فلسطينيين].

عن الأسرلة أو التأسرل، يقول موشيه أرينز [وزير الدفاع السابق ومن قيادى الليكود] أنها "تتضح خارجياً فى تعلم ومعرفة اللغة العبرية وشكل السلوك والملبس الذى يميز الإسرائيليين، وأهم نقطة فى هذه الظاهرة هى التطلع للاندماج فى المجتمع الإسرائيلى، حتى لو كان هذا الاندماج مرتبطا بضعف الارتباط والالتزام تجاه عرب إسرائيل" [الأقليات فى إسرائيل، مشكلة أم تحدى، هاآرتس ١٦/١٢/١٩٨٧].

أما عن ظاهرة الفلسطنة، فيقول أرنز فى المقال نفسه أنها "مرتبطة بتوثيق العلاقات والشعور بالتضامن مع عرب الأراضى المحتلة ومع العالم العربى". وأضاف إن نتائج الانتخابات الأخيرة [١٩٨٤] توضح المنافسة بين هاتين الظاهرتين.

جلبوع كان أكثر تحديداً، إذ اعتبر أن الظاهرة التى تجتاح عرب إسرائيل هى "العودة إلى الهوية الفلسطينية"، وذكر أن عملية الفلسطنة تظهر فى شكلين: الأول تزايد التضامن مع عرب الأرض المحتلة ونضالهم القومى، وبعد ذلك تقوية العلاقات والتأييد لمنظمة التحرير وأهدافها".

[روبان بدهتسور، عرب إسرائيل والانتفاضة، هاآرتس ١٤-١٥/٣/١٩٨٨].

وباندلاع الانتفاضة الفلسطينية سجل المراقبون الصهانية: "إن مساندة عرب إسرائيل لإخوانهم عرب الأراضى المحتلة تطورت تدريجياً منذ عام ١٩٦٧، ولكنها تركزت حتى شهر ديسمبر [انطلاق الانتفاضة] على الصعيد الكلامى فقط، والذى استجد خلال الشهور الثلاثة الأخيرة هو انتقال عرب إسرائيل إلى المجال العملى النشط -لقد خلقت الانتفاضة مبادئ جديدة للعبة". [المصدر السابق]

وقد أثار موقف عرب ١٩٤٨ يوم ٢١/١٢/١٩٨٧ نقاشاً حاداً بين الصهاينة، وهو اليوم الذى سمى بيوم السلام وخصص للتضامن والمساندة للانتفاضة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففى ذلك اليوم عم الإضراب الشامل جميع المناطق والتجمعات العربية فى داخل الخط الأخضر، أى فى الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨، ووقعت أحداث عنف شبيهة بأحداث الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفع العلم الفلسطينى. وفوجئت السلطات الإسرائيلية بما حدث، وسجلت صحافتهم: "إن ظاهرة الفلسطنة، التى بدأت بعد حرب الأيام الستة [١٩٦٧] أخذت على مر السنوات دفعات كبيرة وأصبح لها اليوم نفوذ وتأثير كبيرين على عرب إسرائيل لدرجة أنهم أصبحوا يقولون، بلا تردد، [نحن فلسطينيون].

[بينى شوفرون، عرب إسرائيل ١٩٨٨، إلى أين؟ ملحق هاتسوفيه ١/٤/١٩٨٨]

أما بالنسبة لعلاقة عرب ٤٨ بمنظمة التحرير الفلسطينية فإن الكاتب نفسه يقول: "إن تعزيز وضع منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة العربية والدولية وضع بصمة عميقة على عرب إسرائيل وخلق علاقة تأييد لهذه المنظمة". [المصدر السابق]

ويعتقد [جلبوع] أن تضامن [عرب إسرائيل]، أو أغلبيتهم على الأقل، مع منظمة التحرير الفلسطينية كان قائماً طوال الوقت، وإن كان فى حالة خمول، ..ولكن بمرور هذه السنوات أخذت هذه العلاقة تتوثق". ويقول جلبوع، أيضاً، إن ماحدث يوم السلام، والأحداث التى وقعت حول إبحار [أو عدم إبحار] سفينة العودة، وما يحدث اليوم لدى [عرب إسرائيل] يعتبر تنسيقاً بين الطرفين".

وقد لعبت الانتفاضة دوراً كبيراً فى إثارة حماس عرب ١٩٤٨، خاصة الشباب منهم، بشكل انعكس على يوم السلام الذى سبق ذكره وكذلك على الاحتفالات بيوم الأرض فى ٣٠ مارس ١٩٨٨.

وتوقع بعض المراقبين الصهاينة أن تنتشر الانتفاضة لتشمل عرب ١٩٤٨، وأخذوا يحذرون من ذلك.

يقول [رؤبان بدهتسور] فى مقال بعنوان: [عرب إسرائيل والانتفاضة: مفاجأة أخرى قريباً]، "إن من يصمم على أن الانتفاضة سوف تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة وتتخطى عرب إسرائيل لايدرى ماذا يقول ومنفصل تماما عن الأحداث بين حوالى ٨٠٠ ألف عربى يعيشون داخل حدود الخط الأخضر". والكاتب يلاحظ أن هناك فراغاً استخبارياً إسرائيلياً فى هذا المجال، وأن القيادات لاتعرف شيئاً عما يجرى".

ويلاحظ الكاتب فى مقاله الثانى فى هذه السلسلة، والذى نشر فى [هاآرتس] الإسرائيلية فى ١٥-٣-١٩٨٨، أن عرب ١٩٤٨ قد خلقوا لهم زعامتهم الوطنية، وأن اللجنة القطرية لرؤساء "المجالس العربية، وهى لجنة كانت قد تشكلت عام ١٩٧٥ لتهتم بالشئون البلدية وشئون مصادرة الأراضى، "أصبحت زعامة سياسية تهتم بالأمور القومية، تتفرع عنها مؤسسات وتنظيمات، وإلى جوارها لجان قطرية أخرى لحماية الأراضى والطلاب ولتلاميذ الثانوى، وقد شكلوا فيما بينهم مجمع رؤساء جميع المجالس"، ويقول:

> "عندما تعمل هذه المؤسسات، مثل لجنة المتابعة لشئون التعليم، على تعميق التراث الفلسطينى وفى تنظيم جولات للفتيان فى الأماكن الأثرية الفلسطينية التى زالت -وهذه الأمور لها مغزى يخرج عن إطار العمل الثقافى المجرد- فإن ماكان يبدو غريبا [من قبل] أصبح الآن واقعاً عصيباً". [المصدر السابق].

وقد دفعت مساندة عرب ١٩٤٨ لإخوانهم فى الضفة الغربية وغزة المحتلين بالعديد من الباحثين الإسرائيليين إلى دراسة وضع عرب ١٩٤٨ من جديد. وشدد البعض على خطورة ازدياد نسبة العرب من سكان الجليل على نسبة اليهود، كذلك من خطورة نمو الفلسطنة، ووصف أحدهم، جابى باشان، فى مقال بجريدة عل همشمار فى ١٥/٤/١٩٨٨ ما يحدث بأنه زحف فلسطينى، وجعله عنواناً لمقال هو فى الواقع

حوار صحفى أجراه مع [إسرائيل كينيج]، وهو إسم مشهور في تاريخ عرب ١٩٤٨، إذ عمل كمشرف على القطاع الشمالي لمدة ١٧ سنة وكتب وثيقة عرفت بإسمه نشرت فى عام ١٩٧٦ تضمنت بداية هادئة على حد تعبير الكاتب لفكرة الترانسفير.

ردا على سؤال: "ألا توجد فرصة قيام حزب عربى جديد تحت سيطرة لجنة رؤساء المجالس يمكنه أجتراف الأصوات بصورة كبيرة؟

ج- أعتقد أن هناك افتراضاً منذ سنوات بأن عرب إسرائيل سوف يتخلصون من الوصاية اليهودية. كان زعماء الأحزاب الإسرائيلية المختلفة ينظرون إلى العرب على أنهم منطقة صيد للأصوات، ومن خلال هذا الغرور كانوا يعتقدون أنهم حكماء، وأنهم يفهمون العرب أكثر من العرب أنفسهم. لو أدرك اليهود، فى الوقت المناسب، السماح لحزب عربى مستقل أن يقوم ...لأمكن إيقاف تدهور عرب إسرائيل إلى دائرة الفلسطنة. لقد كان السكان العرب يتنقلون من يد إلى يد دون أن يصلهم أى وعى قومى".

واستمر الحوار بين الكاتب و[إسرائيل كينيج]، وقلب المتحاوران الحلول المقترحة لضمان تضامن العرب مع "الدولة" فى إطار "دولة يهودية"، وكانت إجابة كينج وهو خبير "لاأعتقد أن هناك من يتوقع من عرب إسرائيل أن يتضامنوا مع دولة إسرائيل".

وفى مقال آخر نشر فى مجلة [كوتيرت راشيت] فى ١٩٨٨/٤/٢٠، بقلم [آفى كاتسمان] وبعنوان [الأساس هو عدم الخوف]، جرى حوار مع د.عزمى بشارة، وهو من عرب الناصرة. ومحاضر فى جامعة بيرزيت. وفى هذا الحوار أكد د. عزمى بشارة أن معظم العرب فى إسرائيل يؤيدون اليوم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، بل تنبأ بأن تذهب أصوات العرب إلى أحزاب اليسار، أى "راكاح، و"راتس" و"مابام"، التى تطالب بدولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل وإجراء مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية. أما عن الانتفاضة فهو يرى أن الشعب الفلسطينى قام بعد مرور ٢٠ عاماً، وهذا متأخر جداً، وقد كان لزاماً عليهم أن يقوموا بهذه الانتفاضة منذ زمن بعيد.

ويصف [عوزى بنزيمان] فى [هاآرتس] فى ١٩٨٨/٩/٩، فى مقالة بعنوان [زحف الانتفاضة إلى مناطق ١٩٤٨]، الأحوال فيما يسمه القطاع العربى-الإسرائيلى، وتنعكاس الانتفاضة عليه. ويذكر أنه عندما تدوى قنابل الغاز فى طولكرم فإن الناس فى قرية الطيبة يشاهدون الدخان المتصاعد ويسمعون إطلاق الرصاص ويشاركون إخوانهم مشاعرهم. وذكر أن جدران هذه القرية امتلأت فى الأسابيع الأخيرة بشعارات قتالية هى: "منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى"، "إذا كنت عربياً أو مسلماً عليك أن تقرأ الفاتحة على أرواح شهداء المناطق"، "فلسطين"، "الانتفاضة حتى قطرة الدم الأخيرة"، "الله معكم ياأبطال الانتفاضة". والشعارات كلها مكتوبة بألوان علم فلسطين.

... الكاتب عن [جلبوع]، سابق الذكر، أن المسار ... ريه الان الانتفاضة] تنطوى على إمكان تفجير عنيف في المستقبل أو تقديم مطالب من جـ ب الجمهور العربى الإسرائيلى للاعتراف كأقلية قومية.

كما ينقل، أيضاً، نتائج استطلاع للرأى بين ٢٢٠ تلميذاً في الصفين الحادى عشر والثانى عشر في مدرسة الطيبة، نشرتها مجلة شئون أكاديمية، جاء فيها رد على سؤال كيف تعرف نفسك؟

عربى فلسطينى ٢٧٪، عربى إسرائيلى ٧ر٤٪، عربى فلسطينى من سكان إسرائيل ٣ر٥٧٪، رد ذو طابع دينى ١١٪.

وجواب على سؤال ماهو في رأيك أفضل حل للمشكلة الفلسطينية؟ كانت الإجابة: دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل ٨ر٧٥٪، إعادة الضفة الغربية إلى الأردن وإعادة غزة إلى مصر ١ر٤٪، الضم إلى إسرائيل صفر٪، دولة علمانية ديمقراطية فلسطينية ٧ر١٦٪، اقتراح آخر ٤ر٣٪.

ويقدر الكاتب في الإسرائيليات، الأستاذ خالد عايد، في تقرير له عن فلسطينى الـ٤٨ وانتفاضة المناطق المحتلة، نشر في العدد ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، السنة الخامسة عشر، من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أن بعض أساليب النتفاضة قد انتقل بالفعل إلى عرب ٤٨، وأن موجة الحرائق التى جاءت في إطار الانتفاضة، وأتت على نحو ١٥٠ ألف دونم [حوالى ٤٠ ألف فدان] تركز معظمها في المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨، وتمت كما يبدو على يد الفلسطينيين هناك.

ولكن الأستاذ خالد عايد يقدر أن تضامن فلسطينيى ٤٨ مع الانتفاضة ظل، بشكل عام، ضمن إطار القانون إجمالا، وترابط مع نضالهم ضد التمييز ومن أجل المساواة ضمن الكيان الصهيونى، وإن حدث تصاعد في ممارسات خرق النظام الانتفاضية. وقد اعتقل ٦٦٣ معتقلا حتى أوائل شهر أغسطس الماضي بتهمة المشاركة في هذه الممارسات، قدم منهم ٨٧ إلى المحاكمة، ونسب هذه الأرقام إلى تصريحات وزير الشرطة [حاييم بارليف] في صحيفة [بديعوت أحرونوت] في ١٩٨٨/٨/٣.

وعلى ذلك، يمكن القول بأن عرب ٤٨ قد اتخذوا موقفاً يعد بمثابة قاعدة الإسناد للانتفاضة، وان استجابتهم لأحداثها كانت ضمن ظروفهم الخاصة التى فرضها عليهم وجودهم داخل الكيان الإسرائيلى.

وبالعودة إلى الفئات العمرية للناخبين العرب يمكن استنتاج أن نسبة الـ٤٠٪ تتفق، تقريباً، مع نسبة الناخبين البالغين من العمر أكثر من ٤٠ عاماً.

فبينما يبلغ عدد الناخبين العرب ٣٣٠ ألفاً عام ١٩٨٨ كان عددهم في الانتخابات السابقة ٢٤٠ ألفاً، أى بزيادة قدرها ٩٠ ألف ناخب. وتشير الإحصاءات

الإسرائيلية لعام ١٩٨٧ أن عدد العرب [مسلمين ومسيحيين ودروز] ممن هم فوق سن الأربعين يبلغ ١٠٢ ألف ناخب. وبمراجعة بسيطة يمكن تبين أن الأصوات العربية قد توزعت بنسب تقارب نسبة الفئات العمرية بين العرب تقريباً، مع الأخذ في الاعتبار أن تصويت الدروز والبدو يتأثر بعوامل روابط الأسرة والعشيرة أكثر من غيرهم. لقد حصلت الأحزاب اليهودية العربية والعربية على ٥٩،٣٪ من الأصوات، ويقدر الخبراء، بشكل عام، أن ٦٠٪ من عرب الـ٤٨ ولدوا بعد الاحتلال.

جاء في مقال بعنوان [زيادة في الصوت الواهن] في جريدة على همشمار الإسرائيلية في ١٩٨٨/١١/٦، بقلم قاسم زياد: "إن الشاب العربي، الذى يمثل حاليا الأغلبية داخل الجماهير العربية، أصبح يعطى صوته بعد تفكير ومن خلال اعتبارات موضوعية والتضامن مع برنامج الحزب الذى يختاره. وفي المقابل فإن الجيل التقليدى مازال يصوت لصالح أحزاب السلطة من خلال اعتبارات عملية، وليس من خلال اعتبارات فكرية. فمازالت هذه الجماهير التقليدية تؤمن بأنه يمكن تحقيق إنجازات من خلال الأحزاب الحاكمة".

وعلى أية حال، لايكفى تفسير واحد لمغزى تصويت ٤٠٪ من الناخبين العرب لأحزاب صهيونية، وإنما من الضرورى دراسة تفاصيل هذا التصويت بالتفصيل بحيث يمكن تأكيد الافتراضات السابقة أو نفيها.

والسؤال الرابع: هل يكشف التصويت العربى عن اتجاه نحو الاستقلال بشكل عام أو نحو تأييد استقلال الضفة الغربية وغزة بشكل خاص؟

من المؤكد أن نتائج الانتخابات تشير إلى تحرك نحو الاستقلال. وقد كشف ذلك بوضوح حصول قائمة دراوشة على ١٠،٢٪ من الأصوات باعتبارها القائمة العربية الوحيدة التى لم تضم مرشحين يهود. ففى قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" مرشحان يهوديان، هما "ميئير فلنر" و"شارلي بيتون"، وفي قائمة القائمة التقدمية للسلام يوجد "ماتى بيليد"، مما يؤكد أن إبراز الطابع العربى لحزب دراوشة هو سر نجاحه.

ومع ذلك، فإن قسماً كبيراً من الأصوات ذهب ليس فقط للقائمتين الأخريين اللتين تعترفان علنا بمنظمة التحرير الفلسطينية، واللتين تشكلان مع الحزب الديمقراطى العربى [دراوشة] كتلة الأحزاب العربية، بل إلى أحزاب أخرى كحركة حقوق المواطن والسلام "راتس" التى قفز نصيبها من ٠،٩٪ عام ١٩٨٤ إلى ٤،٤٪ عام ١٩٨٨ من أصوات الناخبين العرب. كذلك حصل حزب "مابام"، بعد أن استقل عن "المعراخ" على ٣،٨٪ من هذه الأصوات، مع أنه كحزب جديد فى ساحة الانتخابات فإن: "جيلا عربياً كاملا لم يعرف ولم يسمع شيئاً عن هذا الحزب". [عل همشمار ١٩٨٨/١١/٦]. كذلك يكشف تصويت الدروز والبدو تحولهما عن أحزاب السلطة السابقة ["الليكود و"المعراخ"] إلى الأحزاب العربية والعربية اليهودية.

وهكذا يمكن القول بأن هناك اتجاهاً للابتعاد عن الأحزاب الحاكمة، وهذا

الاتجاه يكمن بين الشباب الذى أصبح يعطى صوته بعد تفكير، ومن خلال اعتبارات موضوعية والتضامن مع برنامج الحزب الذى يختاره، فى مقابل الجيل التقليدى الذى مازال يصوت لصالح الأحزاب التقليدية ومن خلال اعتبارات عملية [عل همشمار، المصدر السابق].

وينفي كاتب عربي عن الناخبين العرب تهمة التطرف معتمداً على نسبة المساهمة في الانتخابات، ويقول أنه لو كانت الأغلبية العظمى لعرب اسرائيل قاطعت الانتخابات لأمكن القول أن هناك ظاهرة تتجه إلى التطرف وعدم الاعتراف بالدولة ولا بأحزابها. ولكنه في الوقت نفسه يذكر أن جماعة "أبناء القرية" وأتباعها، وجزءاً كبيراً من الشباب الإسلامى قد قاطعت الانتخابات.

الآثار السياسية للتصويت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية:

على الرغم من أن نصيب أحزاب [اليسار] الصهيوني و [اليسار] العربى، إن جاز التعبير، قد زاد من ٣٢ر١٠٪ من أصوات الناخبين عام ١٩٨٤ إلى ٥٤ر١٥٪ عام ١٩٨٨ وزادت أيضاً مقاعدها في الكنيست، إلا أنها لم تبلغ النسبة [فى الأصوات والمقاعد] التى كان من الممكن أن تجعلها مرجحة إلى جانب أحد الحزبين الكبيرين فى تشكيل حكومة جديدة. هذا مع العلم بأنه لم يحدث من قبل أن وافق حزب العمل على التحالف مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" لتشكيل حكومة، وقد بقيت هذه الجبهة خارج كل الحكومات حتى تلك التى ضمت الحزبين الكبيرين إلى جانب أحزاب أخرى صغيرة.

كما أن المقاعد التى حصل عليها اليسار العربى واليسار الصهيونى لاتسمح بتشكيل معارضة قوية داخل الكنيست، ولا بالتحالف مع حزب العمل، وإن كانت تسمح بالتأكيد بتشكيل معارضة لفظية تعبر عن الآراء السياسية للعرب.

لذا لايمكن القول بأن التصويت العربي في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة يمكن أن يؤثر على مستقبل عملية التسوية فى المنطقة، ليس فقط للضعف النسبى لهذه المجموعة، وإنما أيضا للفارق الكبير بين مواقفها السياسية وبين موقف حزب العمل السياسى، وهو الأقرب فى ترتيب الطيف السياسى الإسرائيلى لها. ذلك أن برنامج حزب العمل، الذى تقدم به للانتخابات، توقف دون التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، رغم أنه قبل الانسحاب من [مناطق] محتلة مع الاحتفاظ بمناطق للانتشار الأمنى لقوات الجيش الإسرائيلى. ونص على أن حل المشكلة الفلسطينية يتم فى إطار سياسى أردني-فلسطيني، ووعد البرنامج بأن حكومة برئاسة المعراخ ستستأنف، كأولوية عليا، مبادرة التحاور والتفاوض مع الأردن بمشاركة هيئة تمثيلية فلسطينية. وبعد قرار الملك حسين فك الارتباط القانونى والإدارى مع الضفة الغربية، أضاف حزب العمل إلى برنامجه فقرة تنص على أن [المعراخ] "سيكون مستعداً للتحاور مع شخصيات فلسطينية تعترف بإسرائيل وترفض الإرهاب وتوافق على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. إن منظمة التحرير الفلسطينية، المستندة إلى الميثاق الوطنى الفلسطينى، وكل منظمة أخرى ترفض حق إسرائيل فى

الوجود، والوجود القومى للشعب اليهودى، أو تعمل بأسلوب الإرهاب لايمكن أن تكون شريكاً فى المفاوضات". ثم تحدث البرنامج، بعد ذلك، عن تسويات مرحلية يمكن لإسرائيل أن تسلم فيها "مجالات مسئولية واسعة، وصلاحيات أدارة ذاتية، فى موضوعات بلدية ومدنية إلى سلطات محلية وجهات مدنية قائمة فى تلك المناطق".

وقد يبدو هذا البرنامج مرناً ويسمح بقيام تحالف مع أحزاب [اليسار]، إلا أن واقع الأمر والسلوك السياسى لقيادة حزب العمل يشيران بوضوح إلى التمسك [إلى درجة تعطيل أى تسوية] برفض منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الدولى ذى الصلاحيات، وهما شرطان أساسيان لدى الأحزاب العربية اليهودية أساساً.

وتشير المعلومات حول محاور تشكيل الحكومة الإسرائيلية، بعد الانتخابات، إلى تفضيل حزب العمل للتحالف مع الأحزاب الدينية أساساً، أو مع "الليكود"، إذا قبل الأخير بشروط العمل، ولم تجر أى مشاورات لامع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" ولا مع القائمة التقدمية للسلام.

الخلاصة

مما سبق يمكن استنتاج أنه برغم بروز تحرك إيجابي بين عرب ١٩٤٨، ظهر في ازدياد نسبة المصوتين من ٧٢٪ إلى ٧٨٪، تقريباً، وفي ازدياد نسبة المصوتين للقوائم العربية اليهودية أو العربية، إلا أن الموقف العام لعرب ١٩٤٨ مايزال، بحكم النتائج وتوزع الأصوات، قريباً من موقفهم التقليدي وبشكل خاص في انتخابات الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤.

التغير الكبير والمفاجئ كان هو في تحول أصوات البدو، الذين صوتوا للأحزاب الصهيونية في عام ١٩٨٤ بنسبة ٩٠٪ من أصواتهم بينما ذهبت ١٠٪ فقط من الأصوات للأحزاب العربية، فإذا بهم في أنتخابات عام ١٩٨٨ يحولون ٥٥٪ من أصواتهم للأحزاب العربية خاصة للحزب العربي الديمقراطي -درواشة. بينما صوت أبناء الطائفة الدرزية بنفس الطريقة التي صوتوا بها عام ١٩٨٤ [٨٠٪ للأحزاب الصهيونية منها ٢٠٪ لـ"الليكود"، ٢٠٪ لـ"المعراخ"، و٢٠٪ للقوائم العربية].

والاستنتاج الثاني هو استمرار كتلة التصويت التقليدي للحزبين الكبيرين على ما هي عليه بالرغم من هبوط نسبة "المعراخ" من ٢٥٪ إلى ١٦،٣٪، إلا أن هذا الفارق في الأصوات توزع بين "المابام" ٣،٨٪، الذي كان في انتخابات ٨٤ حليفاً لـ"المعراخ"، وبين الحزب الديمقراطي العربي -دراوشة، الذي كان عضواً في حزب العمل. ومع ذلك لابد من تسجيل التغير الطفيف الذي حدث في انخفاض نسبة الأصوات العربية لـ"الليكود" من ٧٪ إلى ٦،٢٪، إما كمؤشر لبداية تغيير في نمط التصويت العربي أو بسبب تغير النسب لزيادة عدد المصوتين في انتخابات ٨٨ عن المصوتين في انتخابات ١٩٨٤، بحيث تحولت الأصوات العربية [الثابتة] لـ"الليكود" من ٧٪ إلى ٦،٢٪.

الاستنتاج الثالث، أن القوى السياسية العربية أو ذات التوجه العربي لم تزل بعد منقسمة على نفسها. ولايجب النظر إلى هذه الظاهرة على النحو الذي ينظر به عادة للانشقاقات السياسية. فواقع الأمر أن العرب كانوا يصوتون في البداية للشيوعيين أو للهيئات التي يشكلها الشيوعيون، وفي دورة انتخابات ١٩٨٤، ١٩٨٨ كانت نسبة الأصوات العربية التي ذهبت إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي جبهة بقيادة الحزب الشيوعي في إسرائيل راكاح هي على التوالي ٣٣٪، ٣٤،٣٪، ويمكن إرجاع الزيادة [١،٣٪ إلى زيادة عدد الناخبين في الانتخابات الأخيرة]. ثم تشكلت القائمة التقدمية للسلام، وحصلت تقريبا على نفس نسبة الأصوات، إذ كانت ١٤،٧٪ عن ١٩٨٤، ١٤،٦٪ عن ١٩٨٨، وأضيفت إلى هاتين القائمتين في انتخابات ١٩٨٨ قائمة جديدة هي قائمة الحزب الديمقراطي العربي التي حصلت على ١٠،٢٪ من الأصوات.

وهكذا لم تكن القائمة التقدمية للسلام انشقاقاً على الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، كما لم تكن قائمة الحزب الديمقراطي العربي انشقاقاً على أي منهما، وإن لم ينف ذلك أنها متنافسة فيما بينها على الأصوات العربية.

ويمكن القول أن كتلة الأصوات العربية للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة هي كتلة تقليدية درجت على التصويت من الكنيست الثاني وحتى الكنيست الثاني عشر بنفس الطريقة وبنفس الالتزام السياسي. يتضح ذلك بوضوح من جدول الأرقام التالية :

الكنيست:		
الأولى	٦	[شيوعيون +قائمة عربية]
الثانية	٧	[شيوعيون +قائمتين عربيتين]
الثالثة	١١	[شيوعيون ٦ +ثلاث قوائم عربية ٤]
الرابعة	٧	[شيوعيون +قائمتين عربيتين]
الخامسة	٩	[شيوعيون +قوائم عربية]
السادسة	٧	[شيوعيون بعد الانشقاق +قائمتين عربيتين]
السابعة	٧	[شيوعيون بعد الانشقاق +قائمتين عربيتين]
الثامنة	٧	[شيوعيون بعد الانشقاق +قائمتين عربيتين]
التاسعة	٦	[٥ لحداش، ١ للقائمة العربية]
العاشرة	٤	[حداش]
الحادية عشر		[حداش +القائمة التقدمية]
الثانية عشر	٦	[حداش +القائمة التقدمية +الحزب العربي]

فإذا استبعدنا من نتائج الدورات الخمس الأولى الأرقام الخاصة بالشيوعيين قبل الانشقاق الذى وقع في صفوفه إلى حزب "ماكي" [يهودى] و"ركاح" [أغلبية عربية]، لوجدنا أن المقاعد العربية متقاربة، بالرغم من أن القوائم العربية في الدورات الثمانية الأولى كانت تعتمد على التصويت الطائفي [دروز وبدو]، أو على أحزاب يمينية .

ولكن القول بأن الأحزاب ذات التوجه العربي هي أحزاب متنافسة، وليست أحزاباً منشقة، لاينفي واقع أن هذا التنافس قد ضيع عليها، مجتمعة، مجموع الأصوات الفائضة منها، والذى بلغ ٣٣٣٦١ صوتاً لو أضيفت لزادت عدد المقاعد بمقعد آخر على الأقل، ولو شمل التنسيق حزبي "المابام" و"راتس" لضمت أصواتهم الفائضة وزادت عدد المقاعد إلى ثلاث مقاعد أخرى.

كيف يمكن تفسير هذا التنافس العدائي بين الأحزاب التى تعلن تبنيها لحقوق الشعب الفلسطيني وللتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية؟

للتطور التاريخي أثره بالطبع، إذ أن حزب ركاح، ومن سمى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، على سبيل المثال، يصر على اعتبار نفسه الممثل الوحيد لعرب الـ٤٨، ويعلن في كتاباته أن القوائم الأخرى أقيمت قصداً لمنع حصوله على أصوات العرب، كما أن الشك في دور دراوشة والخلافات بينه وبين محمد ميعارى جعلهما لايتفقان.

على أي حال، لايعد مثل هذا الوضع دائماً وثابتاً، ويمكن أن يتغير في المستقبل، هذا على الرغم مما سبق ذكره من أن النخبة العربية في فلسطين المحتلة ٤٨ لاتزال تقدر أنه ليس من الصواب، ولا المصلحة، التقدم بقائمة عربية واحدة حتى لاتعطي بذلك مبرراً للسلطات بحرمانها من خوض الانتخابات، وحتى لايؤدي ذلك إلى تكتل أصوات اليهود [المحبين للسلام على الجانب الآخر].

وليس من المتوقع، مع استطالة الطيف الحزبي والسياسي لعرب الـ٤٨، أن يتم توحد تنظيمي لهم في المستقبل. من الممكن أن يتحدوا في مواقفهم اليومية والمرحلية، ولكن اتحادهم الاندماجي في إطار تنظيم واحد هو مطلب متعارض مع الواقع والتاريخ ومجرى الحياة.

تبقى مشكلة كيفية التعامل مع هذه القوة العربية المتمرسة داخل القلعة الصهيونية.

ليس هنا مجال التفصيل، ولكن من الواجب التوصية بضرورة اتخاذ موقف إيجابي، وإقامة قنوات اتصال بهذه المجموعة البشرية، التي قال عنها يوما جنرال إسرائيلي أنهم سرطان في جسم الدولة، والذي قال عنهم، أخيراً، يسرائيل كينج أنه أمر غير عملي أن يتوقع أحد من عرب إسرائيل أن يتضامنوا مع الدولة.

إن الظروف الحالية التي تمر بها القضية الفلسطينية، وواقع العلاقات الرسمية القائمة الآن، تسمح بل وتوجب الاهتمام بدور عرب الـ٤٨ في مجمل النزاع العربي الإسرائيلي.
وينصف من يحاول التفكير في هذا الصراع مثلما يفكرون.

اليهود الشرقيون وانتخابات الكنيست الثاني عشر

أ. أشرف راضي

مقدمة:

مع بروز اليهود الشرقيين كثقل ديموجرافي، وتحولهم إلى ثقل انتخابي منذ انتخابات الكنيست التاسع [١٩٧٧] تزايد اهتمام الباحثين العرب، المعنيين بدراسة الصراع العربي-الإسرائيلي، والمختصين في الشئون الإسرائيلية، بدراسة أوضاع اليهود الشرقيين وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وركزت الدراسات الأولى على إبراز التمييز ضد أبناء الطوائف الشرقية على أيدي اليهود الغربيين، ويتمثل هذا التمييز في حرمان اليهود الشرقيين من الامتيازات العديدة الممنوحة لليهود الأوربيين. وكانت الدراسات التي تهتم بدراسة مواقف اليهود الشرقيين من قضايا محددة، قليلة للغاية.

وكانت هناك اعتبارات عديدة وراء دراسة ظاهرة اليهود الشرقيين في إسرائيل، فهناك بوجه خاص الاعتبارات العملية التي تتعلق مباشرة بالممارسة السياسية حيث برزت مؤخراً اتجاهات عديدة على الساحة الفلسطينية، وكذلك على الساحة العربية، تدعو إلى ضرورة الالتفات لهذه الظاهرة وتناولها من خلال رؤى جديدة مختلفة، بعدما تكشف حقائق عديدة حول تهجير يهود البلاد العربية والإسلامية إلى فلسطين، كان لها أثرها في ظهور أطروحات جديدة فيما يتعلق بإدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي وأساليبها، وكذلك فيما يتعلق بالتصورات التي ترتبط بتسويته المرحلية والنهائية. وفي المرحلتين يحظى اليهود العرب باهتمام خاص.

كما بدأ الاهتمام بظاهرة اليهود الشرقيين مع بدء الاهتمام بدراسة الكيان الإسرائيلي دراسة علمية موضوعية من شأنها أن تساعد في تقديم فهم دقيق لما يجري، وتمكن صناع القرار في العالم العربي من صياغة القرارات الملائمة واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة هذا الصراع الممتد ذو الأبعاد السياسية والاجتماعية والحضارية والقومية والدينية والعرقية... ألخ، وهي أبعاد متشابكة ومتفاعلة فيما بينها.

وكما هو محدد في إطار أعمال تلك الندوة، تستهدف هذه الورقة بحث دور اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست الثاني عشر، التي جرت في إسرائيل في الأول من شهر نوفمبر [١٩٨٨]، من خلال تحليل الأحزاب والقوى السياسية لهم،

واستعراض الوسائل التى تتبعها لهذا الغرض، وكذلك من خلال تحليل أنماط تصويتهم فى هذه الانتخابات بشكل مقارن مع الانتخابات السابقة.

ويتحدد دور اليهود الشرقيين فى انتخابات الكنيست بوضعهم فى الكيان الإسرائيلى، وعلاقتهم باليهود الغربيين، وعلاقتهم كذلك بالمؤسسات السياسية والحزبية فى إسرائيل والخاضعة لسيطرة اليهود الغربيين. والملاحظة الأساسية فى هذا الصدد هى وجود فجوة هائلة فى التمثيل السياسى بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين. ونتيجة لهذه الفجوة اليهود الشرقيون محرومون من الوجود المؤثر فى مختلف التنظيمات والمؤسسات السياسية والإدارية. وهذه الفجوة فى التمثيل السياسى هى محصلة للتفاوت الشديد فى توزيع الموارد السياسية فى إسرائيل. وهذا التفاوت حادث على مستوى الأحزاب السياسية الكبرى فى إسرائيل، وعلى مستوى الكنيست والوزارة والمناصب العليا فى الإدارات السياسية والاقتصادية والأمنية.[١]

وباستمرار تزايد نسبة اليهود الشرقيين إلى إجمالى سكان إسرائيل اليهود، يميل هذا التفاوت لأن يتخذ شكل سيطرة الأقلية [اليهود الغربيين] على الأغلبية [اليهود الشرقيين]. فقد لوحظ أن نسبة اليهود من أصل آسيوى-إفريقى فى إسرائيل تزايدت من ٤٥٫٣٪ فى عام ١٩٨٤ إلى ٤٨٫٠٪ عام ١٩٨٨، بينما تناقصت نسبة اليهود من أصل أوربى-أمريكى من ٤٨٫٥٪ عام ١٩٨٤ إلى ٤٤٫٢٪ عام ١٩٨٨، طبقاً للتقديرات الإسرائيلية.[٢] ويعد هذا التحول الديموجرافى من أبرز المتغيرات الساسية التى تلعب دوراً مهماً فى انتخابات الكنيست، إلى حد دفع الباحثين الإسرائيليين المهتمين بدراسة السلوك الانتخابى للجمهور الإسرائيلى إلى اعتبار أن انتخابات الكنيست الثانى عشر ذات بعد تاريخى فيما يتعلق بالعلاقات بين الطوائف الشرقية والطوائف الغربية، حيث فاق عدد الناخبين من أصل شرقى عدد الناخبين ذوى الأصل الغربى.[٣]

ويربط الباحثون بين التغير فى الوضع الديموجرافى فى إسرائيل وبين التصويت لصالح "الليكود" والأحزاب الدينية، ويشيرون إلى أن نتائج الانتخابات التى جرت فى أعوام ١٩٦٩، و١٩٧٣، و١٩٧٧، و١٩٨١ تؤكد أن التغير الديموجرافى فى إسرائيل لصالح اليهود الشرقيين ارتبط بصعود الليكود وتزايد عدد مقاعده فى الكنيست.[٤]

وأشار خبير استطلاعات الرأى الإسرائيلى [حانوخ سميث] إلى أن تفوق "الليكود" النسبى، وكذلك تفوق "شاس" [اتحاد "السيفارديين" حراس التوراة] يرجع إلى ازدياد عدد الناخبين من اليهود الشرقيين قياساً باليهود الغربيين.[٥] كما يرجع [جيف هالبر]، عالم الأنثروبولوجيا ذو الميول اليسارية، السبب فى صعود الأحزاب الدينية فى انتخابات الكنيست الثانى عشر إلى تدفق اليهود الشرقيين الذى حدث قبل عقدين إلى البلاد، ويشير إلى أن اليهود الشرقيين لم يكتسبوا القيم الغربية العلمانية والعقلانية، وإلى أنهم يسعون إلى إثبات وجودهم من خلال الأحزاب الدينية المسيحانية التى ستجعل إسرائيل تتجه لأن تكون دولة شرقية.[٦]

ويتزايد الغليان الاجتماعى فى أوساط اليهود الشرقيين، نتيجة تدهور أوضاعهم

المعيشية والاقتصادية فى السنوات الأخيرة، بعد سنوات قليلة من الانتعاش الاقتصادى تحققت بفضل سياسات [بيجين] الاقتصادية التى اتجهت إلى تحقيق إنعاش سريع لليهود الشرقيين، سكان مدن التطوير وأحزمة الفقر فى المدن الكبرى، من خلال اللجوء إلى الاقتراض من الولايات المتحدة.[٧]

ويبرهن إحصاء السكان والأحوال المدنية لعام ١٩٨٣ على عظم الفجوة بين مدن التطوير [ذات الأغلبية من اليهود الشرقيين] وباقى مناطق البلاد من حيث البطالة والعمل والسكن ومستوى المعيشة، وأن نسبة العائلات التى تحتاج إلى مساعدة حكومية فى مدن التطوير بلغت ٣٠٪، بينما كانت نسبتهم ٣٠٪ على المستوى القطرى. كذلك، توضح معطيات دوائر التشغيل الحكومى لعام ١٩٨٥ أن نسبة العاطلين عن العمل فى مدن التطوير بلغت ٢٨٪ من مجموع سكان القطر، وأن هذه النسبة تتزايد، فقد ارتفعت من ٢٤٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢٦٪ عام ١٩٨٤. هذا فضلا عن تدنى مستوى جميع الخدمات الاجتماعية فى مدن التطوير بالمقارنة بالمستوى القطرى، ومستوى الخدمات الاجتماعية التى تقدم لليهود الغربيين.[٨]

كما أشار [تانان روعى] مراسل صحيفة "دافار" فى تل أبيب إلى المقال الافتتاحى لجريدة "بعمون" [الناقوس]، والتى تصدر فى حى "هتكفاه" جنوب تل أبيب، حيث يعيش اليهود الشرقيون فى المدينة، بعنوان [الفخ دولة الأشكناز] يصف أحوال اليهود الشرقيين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين [لاستقلالها]، ويشير المقال إلى انتشار الجريمة والرذيلة فى أوساط اليهود الشرقيين فضلا عن تخلف مستواهم الثقافى، وانتشار البطالة بينهم. ويخلص إلى أنه لايوجد سبب لدى اليهود الشرقيين للاحتفال باستقلال دولة الأشكناز. وقال [روعى]، معلقاً على ماجاء فى المقال، أن جزءاً كبيراً من سكان الحى يوافقون صاحب المقال آراءه.[٩]

وفى وضع كهذا، فإن الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التى تعانى منها إسرائيل، يكون لها أثرها الأكبر على اليهود الشرقيين. فقد كشف [إسرائيل كيسار]، سكرتير عام الهستدروت، عن وجود ٣١٠٠ شركة إسرائيلية تعانى مشكلات مالية مستعصية، وأشار إلى أن عدد الشركات الإسرائيلية المهددة بالإفلاس قد تضاعف أربع مرات خلال العامين الأخيرين، وأن نسبة التضخم المالى بلغت ٢٨٪ كما ذكر راديو إسرائيل أن نسبة البطالة ارتفعت بمعدل أكبر من ١١٪، وبلغ عدد المسجلين فى دوائر الاستخدام من طالبى العمل حوالى ٥٣ ألفاً، وارتفع عدد الطلبات لاستخدام العمال، فى شهر أغسطس ١٩٨٨، بنسبة ٦٪. كما يوضح تقرير أصدرته وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أن الإنتاج الصناعى الإسرائيلى سجل انخفاضاً حاداً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالى، حيث انخفضت نسبة الاستثمارات الصناعية بمعدل ١٠٪، كذلك تواجه الحكومة الإسرائيلية مشكلة لتوفير دعم مالى حكومى للمواد الغذائية الأساسية وأجور المواصلات. واقترح [موشية نسيم] وزير المالية الإسرائيلى "ليكود" فى خطة قدمها للحكومة الإسرائيلية، لكى تقوم بتجميد تعيين موظفين جدد فى الدوائر الحكومية حتى نهاية السنة المالية، بما فى ذلك وقف تعيين المعلمين والمستخدمين فى جهاز الأمن وفى سلك الشرطة ومصلحة السجون، واقتراحاً آخر بتجميد ٧٫٥٪ من التعاقدات الحكومية مع مختلف الهيئات

حتى نهاية السنة المالية[١٠].

وهذا من شأنه أن يفاقم الأزمة الاقتصادية، وتردى أوضاع اليهود الشرقيين، الأمر الذى انعكس فى انتخابات الكنيست الثانى عشر، حيث برزت قضية اليهود الشرقيين وحل النزاع بينهم وبين اليهود الغربيين إلى جانب القضايا الأخرى.[١١]

ونظراً لأن الانتخابات العامة فى إسرائيل أصبحت، ومنذ انتخابات عام ١٩٧٧، وسيلة للتعبير عن احتجاج اليهود الشرقيين، وأداة لمعاقبة الحزب السياسى الذى يتعمد إهمالهم وتجاهل مشكلاتهم، يكون من المهم دراسة دور اليهود الشرقيين فى انتخابات الكنيست.

اولا: اليهود الشرقيون والانتخابات الاسرائيلية:

فرض اليهود الغربيون أسلوب الانتخابات الحزبية على الحياة السياسية فى إسرائيل، وبموجب الانتخابات الحزبية يمكن لقيادة كل حزب أن تتحكم فى عدد اليهود الشرقيين على قائمته، وكذلك فى مكانهم فى القائمة.[١٢] وبذلك أصبح اليهود الغربيون يقررون من يمثل الطوائف الشرقية فى الكنيست، كما أصبحوا يسيطرون على مفاتيح المناصب السياسية، حيث سيطرت الأحزاب السياسية ذات النشأة الأوربية، والخاضعة لسيطرة اليهود الغربيين على العملية السياسية فى إسرائيل. واستغلت تلك الأحزاب، خلال السنوات الأولى لقيام الدولة، شعار "جمع الشتات" للسيطرة على أبناء الطوائف الشرقية. وقبلت الزعامة الجديدة، التى بدأت تبرز بين أبناء الطوائف الشرقية، بهذا الشعار الذى وضعها فى ورطة كبيرة حيث بقى هذا الشعار "شعاراً وهمياً"، فقط، فلم ينجح هؤلاء الزعماء فى الدخول إلى معاقل الأحزاب والقيادة السياسية فيها، كما لم يستطع هؤلاء الزعماء إقامة أحزاب مستقلة خوفاً من اتهامهم بالمساس بمبدأ "جمع الشتات المقدس".[١٣]

وهكذا لم تنجح القوائم الانتخابية الطائفية فى أى من الدورات الانتخابية العامة فى إسرائيل، طوال الدورات من الثالثة وحتى التاسعة، فى الحصول على أيه مقاعد نيابية مستقلة رغم الغليان الاجتماعى المتزايد بين اليهود الشرقيين، حيث تمكنت الأحزاب الكبيرة من إفشالها من خلال التنديد بطابعها الطائفى، وبفتح أبواب تلك الأحزاب الكبيرة أمام المزيد من الممثلين عن الطوائف الشرقية إلى الحد الذى لايشكلون فيه خطراً على طابعها الاشكنازى.[١٤]

وفى ظل هذا الوضع، اختار زعماء اليهود الشرقيين طريق السيطرة على مزيد من السلطات المحلية فى إسرائيل، حيث ارتفعت نسبة تمثيلهم فى رئاسة المجالس المحلية فى مدن التطوير الفقيرة من ٥ر١١٪ عام ١٩٥٥ إلى ٧ر٣٣٪ عام ١٩٧٣، كما تزايد عددهم من ١١ شخصاً إلى ٣٣ شخصاً، بينما انخفض عدد اليهود الغربيين فى رئاسة مجالس المدن الكبرى من ٨٥ شخصاً فى عام ١٩٥٥ إلى ٦٥ شخصاً فقط فى عام ١٩٧٣. كما اختار زعماء اليهود الشرقيين، كذلك، منح تأييدهم لأحزاب المعارضة، خصوصاً الليكود، بسبب معارضتهم لحزب العمل ["الماباى" سابقاً] الحاكم، وهذا ما تؤكده نتائج الانتخابات العامة، وكذلك انتخابات الهستدروت،

...استفتاءات الرأى العام حيث أيد نحو ٦٠ - ٧٠٪ من أبناء الطوائف الش...
...الليكود" و"المفدال" [الحزب القومى الدينى] والأحزاب الطائفية البارزة.[١٥]

وقبيل بدء الحملة الانتخابية للكنيست الثانى عشر، طالبت أصوات عديدة ... إسرائيل بتغيير قانون الانتخابات. فقد شن قادة اليهود الشرقيين الشبان حم... لتعديل النظام الانتخابى. ونشرت جمعية إسرائيلية، كرست نفسها للدعوة إلى دستور لدولة إسرائيل، إعلاناً مدفوع الأجر طالبت فيه الإسرائيليين بمراقبة التصويت على مشروع القانون الخاص بتغيير النظام الانتخابى الراهن وتحويله إلى انتخاب فردى يعطى للمواطنين الحق فى اختيار ممثليهم فى الكنيست مباشرة. وأشار مراسل صحيفة "هاآرتس" إلى أن التفاهم الذى حدث بين "المعراخ" و"المفدال" حال دون التصويت على طريقة الانتخابات الإسرئيلية، رغم مطالبة عدد من قادة "المعراخ" بتغيير قانون الانتخابات للوصول إلى حكومة قوية وموحدة، وللتخلص من ابتزاز الأحزاب المتطرفة فى اليسار واليمين على حد سواء.[٢١]

ومن شأن تغيير قانون الانتخاب الإسرائيلى أن يؤدى إلى حدوث تغييرات جذرية فى النظام السياسى الإسرائيلى، وتختلف بالتالى أهداف القوى التى تطالب بتغيير قانون الانتخابات. وتفضل القوى الأشكنازية المسيطرة فى إسرائيل الإبقاء على النظام الانتخابى المعمول به لكى لاتفتح الباب أمام ازدياد المطالبة بتغيير قانون الانتخابات من نظام القائمة إلى النظام الفردى، الأمر الذى سيترتب عليه خروج العملية السياسية عن سيطرتها، وزيادة تمثيل اليهود الشرقيين فى الكنيست، على نحو يهدد الطابع الغربى الاشكنازى للدولة الصهيونية.

ومنذ أن تفجر الصراع بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين فى أعقاب حرب ١٩٦٧، قوى التنافس بين المجموعات الثقافية والأيديولوجية المتباينة على نحو انتهى إلى سيطرة الجناح اليمينى الإسرائيلى، بفوز الليكود فى انتخابات عام ١٩٧٧، وانتخابات عام ١٩٨١. ولوحظ، منذ انتخابات ١٩٧٧، أن النظام الحزبى الإسرائيلى ميل لأن يأخذ صورة الحزبين الكبيرين المتنافسين ["المعراخ" و"الليكود"] وتأكدت هذه الصورة فى انتخابات عام ١٩٨٨، بالرغم من تراجع نسبة الأصوات التى حصل عليها كلا من الحزبين لحساب الكتل الصغيرة، لاسيما الأحزاب الدينية التى بدأت تشكل كتلة ثالثة بين الحزبين.[٢٢]

بذلك، يكون من المهم بحث علاقة اليهود الشرقيين بكل من "الليكود" و"المعراخ" والأحزاب الدينية المختلفة فى إسرائيل.

ثانياً: اليهود الشرقيون والأحزاب الإسرائيلية:

١ - "الليكود":

اتضحت طبيعة العلاقة بين اليهود الشرقيين وحزب "الليكود" تماماً فى انتخابات الكنيست التاسع التى أجريت عام ١٩٧٧، حيث اختار اليهود الشرقيون،

المعزولون عن الحياة السياسية فى إسرائيل، كتلة "الليكود" كأداة للتعبير عن احتجاجهم على مؤسسة حزب العمل الأشكنازية، والذى حكم إسرائيل منذ قيامها وحتى عام ١٩٧٧. وترجع علاقة اليهود الشرقيين و"الليكود" إلى منتصف الستينات، وبالتحديد فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧، حيث فاقم وجود السكان العرب حدة النزاعات بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وذلك عندما وجد اليهود الشرقيون أن قوة العمل العربية توفر لهم الفرصة للترقى اجتماعياً، فأصبحت لهم مصلحة قوية فى استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، رغم تمثيلهم الضعيف فى حركات الاستيطان اليهودية.[٣٣] وربما يكون السبب فى ضعف تمثيلهم هو مصلحتهم فى بقاء العرب كطبقة ثانية فى إسرائيل، وليس فى طردهم كما تدعو تلك الحركات الاستيطانية. وبالتالى يكون موقف "الليكود"، فيما يتعلق بمستقبل الأراضى، هو الأقرب إلى موقفهم، مقارناً بما يدعو إلى العمل، وكذلك بما تدعو إليه الأحزاب اليمينية والدينية الأشكنازية.

ومنذ منتصف الستينات، بدأ "الليكود" يحصل على أصوات الطبقة الدنيا فى المدن، وكذلك على أصوات اليهود الشرقيين فى مُدن التطوير والمستوطنات التعاونية، والتى كانت قواعد قوية "للماباى" [العمل لاحقاً].[٢٤]

وكان بروز اليهود الشرقيين كقوة انتخابية فى إسرائيل، وتحولهم عن حزب العمل، ونمو الموجة الجديدة لحركة التصحيحيين -الحركة القومية المتطرفة- مع تشكيل "الليكود"، ومع ظهور [مناحيم بيجين] فى قيادته، واكتساب تلك الحركة مظهراً دينياً، قوة دفع رئيسية لليهود الشرقيين كقوة جماهيرية بعيدة عن الأيديولوجية السياسية والاجتماعية، وكذلك عن الأفكار السياسية التى ينادى بها زعماء حزب العمل.[٢٥]

ورغم الدور المهم الذى لعبه اليهود الشرقيون فى صعود "الليكود"، إلا أنهم لم يدخلوا فى الصراع بين كل من "الليكود" والعمل كأطراف مستقلة. وتحكمت فى انحيازهم لـ"الليكود" اعتبارات سطحية ومباشرة ومؤقتة، ولاتنم عن تبلور موقف متميز لهم من الحزبين.[٢٦]

واختلف الباحثون والدارسون فى شرح أسباب الارتباط بين اليهود الشرقيين و"الليكود". فهناك من يرد ذلك إلى مشاعر الحب لإسرائيل، وانتشار الأفكار المسيحانية بين اليهود الشرقيين، وصدقهم فى حزب العمل وقادته الذين كانوا يحكمون إسرائيل، ويسيطرون على المنظمة الصهيونية، واستيائهم من طريقة استقبالهم وتوطينهم فى فلسطين، ونجاح بيجين فى التقاط سخطهم واحتجاجهم الناجم عن إحباطهم، وترجمتهما إلى طاقة سياسية.[٢٧]

وهناك من يرى أن القومية الشوفينية، التى عبر عنها "الليكود"، قد أزالت الحد الفاصل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، بأن وضعت حداً فاصلا بين كل اليهود وكل الأغيار على نحو سمح بدمج اليهود الشرقيين فى الإطار القومى للحركة الصهيونية، وفى ضوء الخلاف المثار بين "الليكود" و"المعراخ" حول دور اليهود

الشرقيين وموقعهم على الخريطة الاجتماعية الإسرائيلية. ويصنف، هؤلاء، اليهود الشرقيين في فئة التيار الوطني الاشتراكي الشبيه بالنازي في ألمانيا. ويرون، من ثم، أنه حدث تلاحم عضوي بين اليهود الشرقيين و"الليكود"، حيث زودوه بقوة تصويت ومنحوه إطاراً ذهنياً مواتياً لفكره الشوفيني.[٢٨]

بيد أن التركيز على الارتباط بين اليهود الشرقيين و"الليكود"، يخفي جانباً مهماً شهدته الساحة السياسية في إسرائيل منذ عام ١٩٧٧، هو حالة الاستقطاب والتمحور السياسيين حول "الليكود" و"المعراخ"، والتي هي نتيجة وسبب في الوقت نفسه، وذلك نظراً لحالة الاستقطاب المجتمعي الذي يعيشه الكيان الصهيوني، حيث يتضح من تحليل دوافع الناخبين أن التصويت لأي من الحزبين الكبيرين، كان بالأساس، تصويتاً ضد الحزب الآخر.[٢٩] لذلك، يكون التفسير الأدق هو ذلك التفسير الذي يرى أن الاعتبارات السطحية والمباشرة والمؤقتة هي التي وجهت اليهود الشرقيين إلى "الليكود". وتتمثل تلك الاعتبارات في برنامج "الليكود" الانتخابي لعام ١٩٧٧، لاسيما في الشق الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في دعايته الانتخابية التي ركزت الهجوم على الامتيازات التي يتمتع بها كل من "الهستدروت" وقطاع الدولة والكيبوتز المكروهة من قبل اليهود الشرقيين، والتي يسيطر عليها حزب العمل.

وكان الانقلاب الاقتصادي الذي وضع أسسه [سميحا أرليخ]، وزير مالية "الليكود"، وأعلن عن تنفيذه في أواخر اكتوبر ١٩٧٧، وما ترتب عليه من انتعاش اقتصادي، سريع ومؤقت، لشرائح عديدة من الإسرائيليين محدودي الدخل، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، سبباً في انتخاب "الليكود" مرة أخرى في عام ١٩٨١.[٣٠]

ولايبرر تأييد اليهود الشرقيين لـ"الليكود" في انتخابات عام ١٩٨١ وانتخابات عام ١٩٨٤ التفسيرات السابقة المشار إليها. فلم يكن هذا التأييد سوى تعبيراً واضحاً للاستقطاب السياسي والمجتمعي القائم في إسرائيل. والذي تكشف في انتخابات ١٩٧٧ وأكدته شواهد العنف الذي ميز المعارك الانتخابية الأخيرة في إسرائيل، والذي تفاقم بسبب التوزع الديموجرافي والجيوسياسي للإسرائيليين.[٣١]

وإذا كان تصويت اليهود الشرقيين لـ"الليكود"، هو تصويت ضد حزب العمل بالأساس، فهل سيستمر اليهود الشرقيون في اعتبار الليكود بديلا لـ"المعراخ"؟

هناك تطورات عديدة تشير إلى أن ارتباط اليهود الشرقيين بـ"الليكود" قد بدأ يتفكك بالفعل، مع تزايد الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها سياسات "الليكود" السابقة، وتضرر اليهود الشرقيين من تلك السياسات وما ترتب عليها. ففي ١٩٨٠/١١/٣٠ صرح [عيزرا وايزمان]، قطب "الليكود" السابق، بأنه يخشى مقابلة سكان مدن التطوير الذين صوتوا لصالح حزبه في عام ١٩٧٧، حيث أن "الليكود" لم يحسن أحوالهم. وفي ١٩٨٢/٣/٥، نشرت جريدة [هاآرتس] تقريراً عن اجتماع رؤساء بلديات مدن التطوير هاجموا فيه السياسات الحكومية التي تفضل المستوطنات في الأراضي المحتلة، والذي برهن على تناقض مصالح اليهود في مدن التطوير، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، ومصالح المستوطنات الأشكنازية. كما شكل عدد من النشطين من

اليهود الشرقيين بزعامة [شارلي بيتون] المغربي الأصل، وزعيم الفهود السود حركة "نضال ٨٥"، التي تظاهرت في ٢٦ فبراير عام ١٩٨٥ رافعة شعار "المساعدات لتحسين المجتمعات" وليست للمستوطنات. وقامت مجموعة من النشطين، في ستة أحياء فقيرة في تل أبيب، بتنظيم حملة ضد تخفيض المخصصات المالية لإعادة إسكان المقيمين في تلك الأحياء. وفي ١٩٨٦/١/١٧ أعلنت جريدة هاآرتس أن رؤساء البلديات في مدن التطوير بدأوا الاعتصام في مكتب رئيس الحكومة للتشديد على مطالبهم.[٣٢]

وكما يتضح من الملحق رقم [٧]، يلاحظ ضعف تمثيل اليهود الشرقيين في الهيئة البرلمانية لـ"الليكود" في الكنيست، مقارنة بحزب العمل، مما جعل "الليكود" يكتسب صبغة أشكنازية متزايدة اتضحت أكثر مع قفز أبناء الزعماء القدامى [الأشكناز] إلى قمة الليكود. وكان ذلك سمة مميزة لقائمة "الليكود" الانتخابية التي تقدم بها لانتخابات الكنيست الثاني عشر، وما صاحب تلك السمة الجديدة من تعالي على جمهور اليهود الشرقيين، على نحو ماجاء في تعليق [بنيامين نيتينياهو]، أحد نجوم الليكود الجدد وسفير إسرائيل الأسبق لدى الأمم المتحدة، على سعي حزب العمل إلى اليهود الشرقيين وتركيزه عليهم في دعايته الانتخابية. إذ قال: "الليكود هو الذي جاء بالأشخاص من غير ذوي الامتيازات إلى التيار العام، وحدد قدراتهم وتركها تبرز" [٣٣].

ودفع تأييد اليهود الشرقيين لـ"الليكود"، رغم تركيزه في دعايته الانتخابية على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، العديد من الباحثين والسياسيين إلى ربط ذلك بموقفهم من مستقبل الأراضي المحتلة. لكن هناك مايشير إلى عدم صحة هذا التقدير، فقد أشير إلى أن اليهود الشرقيين الذين يعيشون في مدن التطوير لايهتمون بـ"يهودا" و"السامرة" [الضفة الغربية]. كما أظهرت استطلاعات الرأي المتعمقة أن ٣٦٪ من المقترعين لصالح "الليكود" يؤيدون حلاً وسطاً إقليمياً بالنسبة للمناطق المحتلة خلافاً لحزبهم، مما دفع أحد الباحثين إلى التعليق بأن نسبة كبيرة من مؤيدي "الليكود" مقتنعة بأن موقفه العنصري إنما هو موقف تكتيكي يطرح لأغراض المساومة.[٣٤]

ولم لا يكون ذلك صحيحاً!؟ ألم يكن الليكود هو الذي دخل في عملية التسوية السياسية مع مصر!؟

[٢] العمل [المعراخ]:

حكم حزب "الماباي" [العمل لاحقاً] إسرائيل منذ قيامها في عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧، حيث هزم أمام "الليكود"، وبقي في المعارضة حتى عام ١٩٨٤ حيث تمكن من العودة إلى الحكم في إطار حكومة [الوحدة الوطنية]، التي تشكلت بائتلافه مع "الليكود" في أعقاب انتخابات عام ١٩٨٤.

ولذلك، يميل الباحثون إلى اعتبار أن علاقة اليهود الشرقيين بحزب العمل،

هى نفسها علاقتهم بالمؤسسة الحاكمة فى إسرائيل. وتحددت علاقة حزب العمل باليهود الشرقيين من خلال سيطرة الحزب على حركة الكيبوتز والتعاونيات و"الهستدروت"، وسيطرته كذلك على مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية، لاسيما إدارة الهجرة والاستيعاب. وبفضل تلك السيطرة، أشرف حزب العمل على عمليات تهجير اليهود الشرقيين واستيعابهم فى الكيان الإسرائيلى. ولأسباب عديدة، لايتسع المجال لذكرها، تركت تلك العمليات أثرها السئ فى نفوس اليهود الشرقيين، لم وجدوه من سوء معاملة من قبل القائمين على أمر تلك المؤسسات والمشرفين على عملية استيعابهم وتأهيلهم، والتى يشرحها بالتفصيل الأستاذ [جدع جلادى] فى الفصل الخامس من كتابه المشار إليه فى هوامش تلك الدراسة. والذى يقدم كذلك صوراً عديدة للتمييز ضد اليهود الشرقيين واضطهادهم على أيدى الأشكناز فى حزب العمل ["المباى" سابقاً] والمؤسسات الخاضعة لسيطرته.[٣٥]

وكما أشير من قبل، فى تلك الدراسة، كان تصويت اليهود الشرقيين لصالح "الليكود" فى انتخابات ١٩٧٧ و١٩٨١، بالأساس، تصويتاً ضد حزب العمل. وتأكد ذلك فى انتخابات عام ١٩٨١، حيث اختاره اليهود الشرقيون، رغم الفساد، ورغم سجله الاقتصادى السئ.[٣٦]

ونظرة أخرى على الملحق رقم [٧] تؤكد ما ذهب إليه البعض من أن تأييد كل من العمل و"الليكود"، فى أوساط اليهود الشرقيين، لاتتناسب مع عدد المرشحين من اليهود الشرقيين على قوائمهما الانتخابية.[٣٧] حيث يتضح أن عدد اليهود الشرقيين فى قوائم حزب العمل، وكذلك عددهم بين أعضائه فى الكنيست، ونسبتهم، يفوق عددهم فى قوائم "الليكود"، وكذلك عددهم بين أعضائه فى الكنيست ونسبتهم.

ورغم ذلك، فتمثيل اليهود الشرقيين فى حزب العمل، لاسيما فى مستويات الحزب العليا، متدنى للغاية. فطبقاً للدراسة التى أعدها الباحث الإسرائيلى [إميل شيختر] عن حكام إسرائيل فى الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٨، وجد أنه من بين ٧٨ عضو سكرتارية فى حزب "المباى" [العمل لاحقاً]، كان هناك ٣٠ عضواً فقط من أصل شرقى. وبلغ عدد اليهود الشرقيين فى اللجنة المركزية للحزب، بين المؤتمرين الأول والثانى ،١٣٥ عضواً فقط من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٦١٠ عضواً.[٣٨]

وأصبحت صورة حزب العمل النمطية والثابتة، فى أذهان اليهود الشرقيين، هى أنه حزب أشكنازى ونخبوى، كما أنه الحزب الذى أساء معاملة آبائهم المهاجرين. وأبدى جمهور اليهود الشرقيين سلوكاً عدوانياً ضد مرشحى حزب العمل، حيث تعرض مرشحو الحزب وقادته لاعتداءات اليهود الشرقيين وإهاناتهم فى المؤتمرات الانتخابية، لاسيما فى مدن التطوير وفى الأحياء الفقيرة فى المدن الكبرى. وأصبح ذلك السلوك سمة مصاحبة لكل الانتخابات منذ عام ١٩٨١، وحتى الانتخابات الأخيرة.[٣٩]

وتشير نتائج الانتخابات السابقة، وكذلك الانتخابات الأخيرة الأكثر تفصيلاً، إلى فشل جميع محاولات حزب العمل وجهوده لتغيير صورته فى أذهان اليهود

الشرقيين. ويؤكد فشل محاولاته وجهوده المحمومة خلال المعركة الانتخابية للكنيست الثاني عشر، لكي يبدو في مظهر الحزب الجماهيرى المهتم بقضايا اليهود الشرقيين ومشكلاتهم، يؤكد ذلك أن تدهور علاقة الحزب باليهود الشرقيين قد وصل إلى نقطة اللاعودة، وأن الجهود المبذولة لتجسير الفجوة بينهما ليست مجدية.

[٣] الأحزاب الدينية:

فى ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، التى جرت أول نوفمبر ١٩٨٨، يكون من الضرورى تناول علاقة الأحزاب الدينية باليهود الشرقيين، فنتائج تلك الانتخابات قدمت نوعاً جديداً من الانقسام داخل إسرائيل، حيث اتجه جزء كبير من الناخبين إلى التصويت للأحزاب الدينية ليأسهم من قدرة قادة الحزبين الكبيرين [العمل و"الليكود"] على حل مشكلاتهم. ودفع هذا البعض إلى اعتبار أن نتائج الانتخابات عكست احتجاجاً ضد الحزبين الكبيرين، بينما اتجه العنصر المتدين إلى التبلور فى كتلة ثالثة تحدد من يحكم إسرائيل.[٤٠]

وتزداد أهمية تناول تلك العلاقة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الانشقاقات التى حدثت فى الأحزاب الدينية الرئيسية فى إسرائيل، كانت قائمة على أساس عرقى وطائفى، حيث لاتجه اليهود الشرقيون فى تلك الأحزاب، منذ انتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١، إلى تشكيل قوائم خاصة بهم لخوض معركة الانتخابات.[٤١]

والأحزاب الدينية الثلاثة التى تشكلت قبل قيام الدولة، واستمرت تسيطر على جمهور الناخبين المتدينين، دون منازع، حتى انتخابات الكنيست العاشر هى: الحزب القومى الدينى "المفدال"، و"أجودات إسرائيل"، و"بوعلى أجودات إسرائيل". ويلاحظ من خلال استعراض التركيب الطائفى لتلك الأحزاب أن ٤٥٪ من أعضاء الحزب القومى الدينى من أصل شرقى، ورغم ذلك كانت غالبية قيادات الحزب، منذ تأسيسه، من أصل أوربى، كما حرم اليهود الشرقيون من الوصول إلى مواقع النفوذ فى الحزب، وبلغ عددهم فى نخبة الحزب حتى انتخابات الكنيست التاسع، ستة أعضاء فقط. ويلاحظ أن حزب "أجودات إسرائيل" يعمل من خلال تكتلات قائمة على أساس عرقى، وشكلت كتلة اليهود الشرقيين التى تزعمها الحاخام [يعقوب مزارجى] ٦٪ من الحزب، وهذه الكتلة ليست كبيرة النفوذ فى الحزب الذى لم يتجاوز تمثيل اليهود الشرقيين فيه نسبة الـ١٠٪، وبلغت نسبتهم فى "بوعلى أجودات إسرائيل" ٣٠٪ فقط. ويرجع السبب فى تدنى تمثيلهم فى الحزبين إلى طابعهما الأشكنازى، لدرجة أن مناقشات مجلس حكماء التوراة، الهيئة العليا فى كل من الحزبين، كانت تدور باللغة اليديشية، لغة يهود شرق أوربا.[٤٢]

ومنذ عام ١٩٨٠، والعامل الطائفى حاسم فى الصراع الداخلى الدائر فى "المفدال". وبرزت أول قائمة دينية خاصة باليهود الشرقيين بعد انسحاب ممثليهم أعضاء اللجنة التنفيذية فى "المفدال" أثر الصراع الذى تفجر داخلها حول تشكيل قائمة مرشحى الحزب لانتخابات الكنيست العاشر [١٩٨١]، حيث انسحب [أهرون أبو

حصيرة] وزير الأديان فى حكومة "الليكود"، مغربى المولد، وشكل قائمة خاصة به أطلق عليها اسم "تامى" [حركة تراث إسرائيل]، والتى تزعمها وزيران سابقان، واعتمدت على تأييد النشطين المحليين من أبناء الطوائف الشرقية فى المجالس المحلية ومدن التطوير، حيث يتركز اليهود الشرقيون الذين أحسوا بقوتهم العامة فى ضوء دورهم فى انتخابات ١٩٧٧، وبدأوا يتطلعون إلى تحقيق تمثيل لهم فى القيادة السياسية فى إسرائيل. كما توفرت للقائمة إمكانيات مالية وفرها لها المليونير اليهودى [نسيم جاؤون]، المقيم فى سويسرا، ورئيس "اتحاد السيفارديين العالمى". ولتلك الأسباب مجتمعة كانت قائمة "تامى" مختلفة عن القوائم السابقة الخاصة باليهود الشرقيين.[٤٣]

وخلال الحملة الانتخابية للكنيست الحادى عشر [١٩٨٤]، واجهت جريدة تصدر باسم رابطة "أمنيكيم"، وهى رابطة تعمل من أجل رقى أبناء الطوائف الشرقية واليمنيين منهم بصفة خاصة، نداء لأبناء تلك الطوائف الأعضاء فى حزب "أجودات إسرائيل" تطلب منهم ترك هذا الحزب. وكانت نواة حزب "شاس" [اتحاد السيفارديين حراس التوراة] قد بدأت تتشكل قبل عام من الانتخابات، حيث خاض حزب "شاس" الانتخابات المحلية بقائمة مستقلة عن "أجودات إسرائيل"، ثم خاض انتخابات الكنيست الحادى عشر بقائمة مستقلة وحصل فيها على أربعة مقاعد بينما حصل "أجودات إسرائيل" على مقعدين.[٤٤].

وتشير نتائج انتخابات الكنيست، منذ ظهور تلك القوائم الدينية المستقلة الخاصة باليهود الشرقيين، إلى أن تأثير هذه القوائم لم يتجاوز حتى الآن جمهور المقترعين لصالح الأحزاب الدينية، حيث يلاحظ أن المقاعد التى حصلت عليها تلك القوائم من مقاعد الأحزاب الدينية التى أنشقت عليها. ورغم ذلك، تشير نتائج انتخابات الكنيست الثانى عشر [١٩٨٨] إلى تحول جديد فى قوة الأحزاب الدينية بشكل عام، وحزب "شاس" على وجه الخصوص، كما سيتضح فيما يلى.

ثالثاً: اليهود الشرقيون وانتخابات الكنيست الثانى عشر.

١- اليهود الشرقيون فى المعركة الإنتخابية:

تقدمت لانتخابات الكنيست الثانى عشر [١٩٨٨] فى إسرائيل ٢٨ قائمة، من بينها ١٤ قائمة جديدة، مقارنة بالقوائم الـ١٣ الجديدة التى شاركت فى انتخابات الكنيست الحادى عشر [١٩٨٤]. والقوائم الجديدة المشاركة هى: القوة الصامتة، وحركة "ترشيش"، وقبائل "إسرائيل/ بن شلومو: [انشقاق عن حزب "شاس" تزعمه [شمعون بن شلومو" ويتحدث باسم يهود اليمن]، و"موليدت" [الوطن]، وطريق الأرض، واتحاد اليمنيين بزعامة الحاخام [شالوم منصورة]، ويتحدث باسم المجتمع اليمنى، و"ميماد" [المعسكر المركزى الدينى]، وهو حزب جديد بزعامة الحاخام "يهودا عميطال" مرتبط بحزب العمل]، وحركة "الموشافيم"، وحركة "لاؤور/حاسيداى"، وراية التوراة [اتحاد "الحارديم"، وهو حزب دينى انشق على "أجودات إسرائيل" بزعامة الحاخام "اليعازر شاس"]، وحركة "من أجل مجتمع عادل"، وحركة "الجنود

المسرحين"، وحركة "أصحاب المعاشات"، والحزب الديمقراطى العربى[٤٥].

وتنافست في انتخابات الكنيست الثانى عشر أربع قوائم خاصة باليهود الشرقيين، هى قائمة "فيكتورتيار"، وقبائل "أسرائيل/بن شلومو"، واتحاد اليمنيين، واتحاد "السيفارديين" حراس التوراة "شاس". وكانت القوائم الخاصة بهم فى انتخابات الكنيست الحادى عشر [١٩٨٤] أربع قوائم أيضا، هى: "شاس" و"تامى"، وقائمة "فيكتورتيار"، وقائمة "مردخاى بن بورات" [الحركة من أجل التجديد]. وفي انتخابات الكنيست الثانى عشر [١٩٨٨] انضمت "تامى" إلى قائمة "الليكود"، بينما انسحب [مردخاى بن بورات] بقائمته بعد هزيمته.[٤٦]

ورغم الهدوء النسبى الذى صاحب انتخابات الكنيست الثانى عشر، مقارنة بانتخابات الكنيست العاشر [١٩٨١]، والكنيست الحادى عشر [١٩٨٤]، نظراً لغياب التعبئة الطائفية التى ميزت الانتخابات السابقة، لازالت الطائفية مفتاحاً حاسماً للسلوك التصويتى للناخبين الإسرائيليين. وبالرغم من ميل الناخبين الشرقيين، منذ انتخابات عام ١٩٧٧، للتصويت لصالح "الليكود"، كان الأمر مختلفاً فى انتخابات ١٩٨٨، حيث أعطت الانتخابات الأخيرة أفضلية لليهود الشرقيين أنعكست على مواقعهم فى القوائم الانتخابية للحزبين الكبيرين، مقارنة بالانتخابات السابقة. ففى انتخابات عام ١٩٨٨، جاءت أسماء اليهود الشرقيين فى المواقع الأولى تحقيقاً لما حققوه من ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية. وكان هناك ستة عشر مرشحاً من أصل شرقى فى قائمة "المعراخ" حتى المرتبة رقم ٤٥ فى القائمة، بينما كان هناك إثنى عشر مرشحاً، فقط، فى قائمة "الليكود". وإن كان المرشحون الشرقيون فى قائمة "الليكود" قد جاءوا فى مواقع أفضل مقارناً بقائمة العمل، كما كانت مواقفهم فى القائمتين أفضل مقارنة بمواقعهم فى قوائم الحزبين السابقة.[٤٧]

ولم يبد "الليكود" اهتماماً كبيراً باليهود الشرقيين، وقضيتهم، فى حملته لانتخابات الكنيست الثانى عشر. فمن ناحية، أستمر "الليكود" يركز فى برنامجه الانتخابى على قضية مستقبل الأراضى المحتلة، مؤكداً موقفه من تلك القضية. ومن ناحية أخرى، تحكمت الصراعات الشخصية داخل التكتل فى تشكيل قائمته الانتخابية، فعلى مستوى حزب "حيروت"، الحزب الرئيسى فى تكتل "الليكود"، كان هناك ثلاثة معسكرات هى: معسكر "شامير"-"أرنس"، ومعسكر "ديفيد ليفى" [مغربى]، ومعسكر "شارون".. ثم كان هناك مرشحو الحزب الليبرالى، ومرشحو حركة "أوميتز"، و[أهرون أبو حصيرة] مرشح "تامى". ومن ناحية ثالثة، ركز "الليكود" فى دعايته الانتخابية على الوجوه الجديدة ذات الشهرة، مثل [بنيامين نتينياهو]، سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة من قبل، و[بنيامين بيجين] ابن [مناحيم بيجين]، وكانا فى معسكر "شامير"-"أرنس"، وكان ترتيبهما فى القائمة التاسع والثالث عشر على التوالى. كذلك كف حزب "حيروت" عن أن يكون حزباً أيديولوجيا منذ فترة طويلة، وذلك حسبما يرى الدكتور [يهودا جولدبرج]، جامعة بار ايلان ومؤلف كتاب [اليمين الجديد]، إذ كتب فى صحيفة "حداشوت" بتاريخ ١٩٨٨/٦/٦ يقول، إنه "لايوجد فرق جوهرى بين 'حيروت' وحزب العمل".[٤٨]

ودفع ذلك بالبعض إلى الإشارة إلى أن "الليكود" قد اكتسب نوعاً من الصبغة الأشكنازية اتضحت أساساً في قفز أبناء الزعماء القدامى إلى قمته، وتأكدت تلك الصبغة من استمرار تدنى تمثيل اليهود الشرقيين من خلال مقاعده في الكنيست، رغم اندفاع حزب العمل وتركيزه على اليهود الشرقيين في تكتيكاته الانتخابية.

وكانت محاولات حزب العمل للتخلص من صورته القديمة، كحزب للأشكناز، الدافع الأساسى لأن يغير تكتيكه الانتخابى لاسيما في المجال الطائفى، حيث انتقل الحزب من أسلوب وصاية الأشكناز القدامى إلى شكل المشاركة الطائفية الذى اتضح في مجال التمثيل السياسى. ويؤكد هذا التحول ماذكر حول طلب [شيمون بيرس] من [اسحق رابين] بالتنازل عن المكانة الثانية في قائمة الحزب لـ"اسحاق نافون" لكى يتمكن الحزب من وضع مرشح من اليهود الشرقيين في مكانة بارزة؛ وإن كان ذلك لم يحدث، حيث اضطر حزب العمل إلى إدراج الموضوع الأمنى السياسى في مقدمة دعايته الانتخابية.[٤٩]

ومع هذا شهد حزب العمل تغيرات مهمة، فقد أسفرت الانتخابات الداخلية التى جرت في يونيو ١٩٨٨ عن دخول مرشحين جدد لقائمة الحزب، وازدياد وزن ممثلى اليهود الشرقيين في الحزب، إذ دخل القائمة ثمانية مرشحين جدد من اليهود الشرقيين، معظمهم من أصل مغربى، ليرتفع عدد اليهود الشرقيين في قائمة الحزب إلى ١٦ شخصاً بين المرشحين الـ٤٤ الأوائل. وطبقاً لنتيجة الاجتماع المفتوح للجنة المركزية للحزب لاختيار الأشخاص الأوائل في القائمة، بعد مراعاة القيود المفروضة، كان ٣٠٪ من المرشحين الجدد من اليهود الشرقيين، و٣٥٪ منهم في أعمار تتراوح بين الثلاثين والأربعين، والعديد منهم مسئولين في الحكم المحلى ولديهم قواعد محلية قوية. وضمت الوجوه الجديدة، على قائمة العمل، شخصيات ذات توجه شعبى من الشرائح الاجتماعية الأفقر، والتى تنتمى لمجموعات ممثلة في الماضى على قوائمه، لاسيما النشطين في الأحياء الفقيرة وأحزمة الفقر في المدن.[٥٠]

وأبرزت إعلانات حزب العمل الانتخابية، في التلفيزيون، مرشحيه ذوى الأصول الشرقية، مع الإشارة إلى اختلاف مصالح "الليكود" عن مصالحهم، حيث أن "الليكود" يوجه الميزانية لخدمة أهدافه الأيديولوجية في الضفة الغربية، ولايوجهها لتحسين أحوالهم في مدن التطوير. كما ركز مرشحو الحزب، من اليهود الشرقيين، على هذا التغيير. مثال ذلك ما قاله [إيلى دايان] مرشح الحزب وعمدة أشكليون [عسقلان] المغربى المولد: "قبل سنوات لم يكن لدى شخص مثلى، سيفاردى ومتدين، الفرصة لكى يكون مرشحاً لحساب حزب العمل".[٥١]

وتتضح أهمية التغير الذى شهده حزب العمل من مقارنة قائمته الانتخابية عام ١٩٨٨ بقائمته الانتخابية عام ١٩٨٤، حيث يتضح أن نسبة التغيير تجاوزت ٥٠٪. ورغم ذلك لا يتضمن ذلك التغير أى دلالات جوهرية، فالمرشحون الجدد من اليهود الشرقيين لايشكلون فيما بينهم تكتلا يمثل مصالح اليهود الشرقيين ويزعزع هيمنة اليهود الغربيين على الحزب، كذلك احتفظت قيادة الحزب لنفسها بالأماكن الستة الأولى في القائمة، تحدد مرشحيها من دون انتخاب، كما أدرج ممثلو حركة "ياحد" الثلاثة [عيزرا وايزمان، وبنيامين بن اليعازر، وشلومو عمار] في الأماكن ٥، ٣٥، ٤١

من القائمة دون انتخاب، كما لوحظ أن الوجوه الجديدة وضعت في أماكن متأخرة [ابتداء من المكان ١٩ فما بعد]. وأشار [رافي سميت] من مركز "سميث" للأبحاث إلى أن وضع المرشحين الـ٣٥ الأوائل في قائمة الحزب لم يتغير إلا تغيراً ضئيلاً، وأكد أن تلك التغييرات سيكون لها تأثير ضئيل على نتيجة الانتخابات.[٥٣]

كما لم يقترن التغير الكبير الذى طرأ على قائمة مرشحي حزب العمل بتغير ذي دلالة في برنامجه السياسي، لاسيما في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أشار البرنامج إلى أن حكومة "المعراخ" ستمنح مكانة مفضلة لمدن التطوير، كما أنها ستقوم بتوسيع مجال النشاط الفعلي والاجتماعي لمشروع ترميم الأحياء السكنية، وتتعاون مع الوكالة اليهودية لمصلحة مدن التطوير، وتبذل مجهوداً لتصفية أوضاع المحنة الاجتماعية والاقتصادية في مدن التطوير، وتشكل وحدة متابعة من مندوبين عن الحكومة ورؤساء مدن التطوير لتفرض تنفيذ قانون مدن التطوير لسنة ١٩٨٨.[٥٣]

وعلى مستوى الأحزاب الدينية، تنافست ثلاثة قوائم دينية خاصة باليهود الشرقيين، هي: قبائل "إسرائيل/بن شلومو" المنشقة عن حزب "شاس"، والتي تتحدث باسم يهود اليمن، واتحاد اليمنيين الذى يتزعمه الحاخام [شالوم منصورة]، و"شاس" اتحاد السفارديم حراس التوراة].

واتسمت الانتخابات الداخلية في الحزب القومي الديني "المفدال" والتي جرت على جولتين يومي ١٧،١٨ أبريل ١٩٨٨ بالطابع الطائفي، خاصة من جانب اليهود الشرقيين، والتي ساهمت في فوز [أفينرحاي شاكي] الذى حصل على أصوات المندوبين من اليهود الشرقيين من كافة الكتل في الحزب تقريباً. وانعكس ذلك في تشكيل قائمة الحزب الانتخابية التي اتسمت بالطابع الطائفي كذلك، حيث كان الأشخاص الأربعة، بين الأشخاص الستة الأوائل في قائمة الحزب، من اليهود الشرقيين، مما دفع البعض إلى الإقرار بأن "المفدال" تغير تماماً لدرجة أنه لم يعد هو "المفدال" المعروف، كما أشارت افتتاحية جريدة "عل همشمار" بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩ إلى أن نتائج الانتخابات تشير إلى دلالات خطيرة في بؤر سياسية واجتماعية مختلفة.[٥٤]

وكرد فعل على نتيجة الانتخابات الداخلية في المفدال أنشئ حزب ديني جديد في إسرائيل هو حزب "ميماد" [المعسكر المركزي الديني] بزعامة الحاخام "يهودا عميطال"، الذى يرتبط بحزب العمل ويعتمد على اليهود من أصل أوربي، لاسيما الناطقين بالإنجليزية، لينافس "المفدال" و"شاس". وقد قال الصحفي [موتي باسوك] أن حزب "ميماد"، "عبارة عن قائمة أكثر اشكنازية وأقل تطرفاً".[٥٥]

نتائج الانتخابات:

عند إغلاق صناديق الاقتراع بلغ عدد الناخبين الإسرائيليين الذين أدلوا بأصواتهم ٢٫٣٠٥٫٥٦٧ ناخباً. ووصلت نسبة التصويت إلى ٧٩٫٦٥٪ في تلك الانتخابات، وكانت في انتخابات الكنيست الحادى عشر [١٩٨٤] ٧٨٪ لتعاود بذلك ارتفاعها بعد أن وصلت أدنى مستوى لها في الانتخابات ١٩٨٤.[٥٦]

ورغم ما لاحظه البعض بخصوص التوتر الطائفي في انتخابات ١٩٨٨ من أنه ظهر بشكل غير مباشر من خلال الجدل العقيم والمصطنع، الذي توقف على الفور، حول تعارض المصالح بين مدن التطوير وبين المستوطنات، إلا أن تحليل نتائج الانتخابات وتحليل سلوك الناخبين عند التصويت يوضح أن الأسطورة الدينية والطائفية والقبلية كانت قوية وحاسمة في التصويت في تلك الانتخابات.[٥٧]

ويتضح من الأرقام الواردة في الملحق رقم [٢] [انظر الملاحق] أن الاستقطاب الطائفي، وكذلك الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين كان قوياً، حيث يلاحظ من الجدول المذكور أن المدن والمستوطنات التي حصل فيها حزب العمل على أعلى نسبة من الأصوات كانت "رامات هشارون" و"حيفا" و"رعنانا" حيث حصل الحزب على ٤٣٫١٪، و٤٠٫٣٪، و٣٩٫٥٪ من أصوات ناخبيها على التوالي، بينما حصلت الأحزاب الدينية و"شاس" على أقل نسبة من أصوات ناخبي المدن الثلاث. ففي "رامات هشارون" حصلت "شاس" على ١٫٩٪ من الأصوات، وحصل "أجودات إسرائيل" على ١٫٣٪ من الأصوات، وحصل الحزب القومي الديني على ١٫٤٪ من الأصوات. وفي حيفا حصل "شاس" على ١٫٩٪ من الأصوات، والحزب القومي الديني على ٣٫٨٪ من الأصوات، و"أجودات إسرائيل على ٢٫٤٪ من الأصوات، بينما حصل حزبا "شاس" و"المفدال" على أعلى نسب من أصوات المدن والقرى التي حصل فيها حزب العمل على أقل نسبة من الأصوات، مما يشير إلى أن الاستقطاب الطائفي، أقوى من الاستقطاب الناشئ بين المتدينين والعلمانيين. وبمقارنة نسب الأصوات التي حصل عليها كل من العمل و"الليكود" في "بيت شان" وفي "عسقلان" يتأكد ما ذهب إليه البعض بخصوص ثبات نمط تصويت اليهود الشرقيين.[٥٨]

وفي قلب القفزة التي حققتها الأحزاب الدينية وقف حزب "شاس"، الذي حصل بمفرده على عدد من الأصوات يقارب ما حصل عليه حزبا "أجودات إسرائيل" وعلم التوراة [الاشكنازين] معاً. وإذا أخذنا في الاعتبار التحول الذي حدث في الحزب القومي الديني "المفدال" حيث زادت قوة اليهود الشرقيين ووزنهم، يصبح صحيحاً ما أشار إليه البعض من أنه رغم تنافس الحزبين الكبيرين في وضع مرشحين من الطوائف الشرقية في أماكن متقدمة نسبياً في قوائمهما للكنيست الثاني عشر، إلا أنهما فقدا الكثير من قوتهما في مدن التطوير ومدن المهاجرين، وأن انقلاب عام ١٩٨٨، بالفعل، هو الانقلاب الذي قام به "شاس"، حيث ظهر الاحتجاج الطائفي في صورة احتجاج ديني.[٦٠]

وكان انتصار "شاس" في مدن التطوير نتيجة لقدرته على أن يترجم رغبة أبناء تلك المدن، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، في التقدم والإنتاج، كما أن "شاس" لم يعتمد على التيارات المسيحانية [المتدينة]، كما فعلت الأحزاب المتفرعة عن "أجودات إسرائيل"، وإنما بحث عن تعبير ووجود فعلي واتجه إلى اليهود الشرقيين في مدن التطوير، وكان نجاح "شاس" نتيجة لجهد دؤوب لتوفير فرص عمل ووظائف في المؤسسات التعليمية وأقسام التدريب، وتقديم بنية أساسية لأبناء مدن التطوير. كما تمكن "شاس" من إنشاء جهاز تعليمي متطور تبلورت إلى جانبه مجموعة كبيرة من الزعماء في مدن التطوير مؤيدة "لشاس". "حقيقة لقد استطاع "شاس" أن

يرسخ أقدامه كحزب يعتد به ويوضع في الحسبان مستغلا في ذلك مالديه من إمكانيات، ونافس "شاس"، بنجاح كبير، التيار الديني لحزب "أجودات إسرائيل" رغم حقيقة أن "الليكود" كان التيار الرئيسي لطبقات مختلفة من أبناء الطوائف الشرقية". [٦١]

ويوضح موقف الحاخام [اسحق بيرتس] زعيم "شاس" من أن حزبه سيترك جميع الخيارات مفتوحة بالنسبة لحزبي العمل و"الليكود"، كذلك مرونة موقفه بشأن مستقبل الأراضي المحتلة المتمثل في تأييد وجهة النظر التي ترى "أنه يمكن إعطاء الأرض المقدسة للحكم الأجنبي إذا كان هذا سيضمن السلام وينقذ أرواح اليهود". [٦٢]

إن ارتباط "شاس" القوى باليهود الشرقيين في مدن التطوير كان عاملا حاسماً في نجاحه، وعدم ارتباط ذلك بالتطرف في أوساط اليهود الشرقيين، كما يذهب البعض.

ويسعى إلى ترجمة هذا النجاح سياسياً واستثماره في الانتخابات القادمة، حيث يطالب قادة "شاس" بالمناصب الوزارية التي تربطهم أكثر بجمهور الناخبين، لاسيما الشرقيين، حيث تلح في طلب منصب وزير البناء والإسكان ومنصب نائب وزير التعليم. [٦٣]

وعلى أية حال، فقد استفاد اليهود الشرقيون من التنافس عليهم منذ انتخابات عام ١٩٧٧. وكما يتضح من الملحق رقم ٦ [أنظر الملاحق] فقد زاد تمثيل اليهود الشرقيين في الكنيست، فبعد أن كانت نسبة تمثيلهم في الكنيست طوال الفترة الممتدة من الكنيست الأولى وحتى الكنيست التاسع ١٠٪، حيث حصلوا طوال تلك الفترة على ٣٧ مقعداً فقط، زاد عدد المقاعد التي حصلوا عليها بدءاً من الكنيست التاسع وحتى الكنيست الثاني عشر من ٢٢ إلى ٢٧ ثم ٣٢ مقعداً، وأخيراً حصلوا على ٣٧ مقعداً. وقفزت نسب تمثيلهم من ٧ر١٠٪ إلى ٢ر٢٠٪ وأخيراً ١ر٣٠٪ على التوالي.

وتشير نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر [١٩٨٨] إلى حدوث تحول مهم في نمط تصويت اليهود الشرقيين على نحو يشير إلى أنهم بدأوا يبحثون عن قوى سياسية جديدة تمثلهم. وإن كان يصعب القول، في ضوء التحول العام من جانب الناخبين اليهود إلى التصويت لصالح الأحزاب الدينية بشكل عام، بأن الناخبين الشرقيين المؤيدون لـ"شاس"، الذين بدأوا ينفضون عن "الليكود" قد وجدوا في "شاس" التنظيم الذى يعبر عنهم. إلا أن طابع "شاس" الأكثر تسامحاً والأكثر مرونة، مقارنة بالأحزاب الدينية الأشكنازية الأخرى، وتركيزه على تقديم الخدمات لليهود الشرقيين، يؤكد أن العامل الطائفي كان أقوى من الميل الديني العام كدافع للتصويت لصالح "شاس".

وتؤكد الأزمة التي واجهتها إسرائيل، والتي تمثلت في محاولتها لتشكيل حكومة في أعقاب انتخابات "الكنيست" الثاني عشر الأثر المهم للعامل الطائفي في

الحياة السياسة فى إسرائيل. حيث دخل العامل الطائفى فى حسابات تشكيل الحكومة كعامل احتل المرتبة الثانية بعد مواجهة الانتفاضة والتسوية السياسة المرتقبة للصراع الإسرائيلى الفلسطينى.

ومن شأن التزايد في تمثيل اليهود الشرقيين، وقوتهم فى الحياة السياسة الإسرائيلية أن يكون له أثاراً بعيدة، ويؤكد ذلك ما قاله الكاتب الصهيونى الأشكنازى [عاموس كينان] فى زوايته الأسبوعية فى صحيفة "يديعوت أحرنوت" بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٨ في مقال له بعنوان "بلا وطن"، إذ كتب يقول: "أنا إنسان بلا وطن ولا شعب ولا أرض، فإن بلاد 'الراب بيرتس' [يقصد 'أسحق بيرتس' زعيم حزب 'شاس'] ليست بلادى، وشعب البابا 'باروخ' ليس شعبى، والدولة أيضاً ليست دولتى" .[٦٤]

تلك الصرخة لـ[عاموس كينان] نجد صداها فى آذان أشكناز آخرين أمثال [يشيعياهو ليبوفيتش]، والكاتب الصهيونى [يورام كانيوك]، وإن كان هذا الواقع يعنى بالنسبة لقادة "المعراخ" و"الليكود" "خطوة أشد سوءاً" تدفعهم إلى الاختيار بين مرين: إما تكرار تجربة [حكومة الشلل الوطنى] بائتلافهما مرة أخرى، أو تشكيل حكومة "ليكود" بالائتلاف مع الأحزاب الدينية تسمح باحتلال اليهود الشرقيين مناصب وزارية مهمة تمكنهم من تدعيم مواقفهم الانتخابية على نحو يسمح بحدوث انقلاب سيفاردى أكثر تأثيراً فى الانتخابات القادمة. عندما يعطى، المغربى، [ديفيد] "ليكود" وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع، ويعطى للمغربى [أسحق بيرتس] زعيم "شاس" وزارة الداخلية، ويصبح [أرييه درعى] "شاس" وزيراً للبناء والإسكان. ويتضح من إلحاح "الليكود" على تشكيل حكومة ائتلافية مع العمل، وكذلك من خلال المفاوضات المكثفة بين الحزبين الكبيرين، في هذا الصدد، أن قادة إسرائيل، ومجلس حكماء التوراة، الاشكنازيين، ليسوا على استعداد لتغير الطابع الاشكنازى الغربى للدولة.

لكن ماعلاقة ذلك بالصراع العربى-الأسرائيلى وإدارته وتسويته؟

تتجاوز الإجابة على هذا السؤال التعريف بظاهرة اليهود الشرقيين، وتفسيرها إلى الممارسة والفعل السياسى المباشر. هنا ننتقل من الحياد العلمى إلى الموقف المنحاز. وتفتح الإجابة على هذا التساؤل الآفاق لطرح الأفكار والتصورات والرؤى الخاصة بالتعامل مع تلك الظاهرة. فى إطار ظاهرة الصراع العربى-الإسرائيلى الأعم والأشمل هناك اتفاق شبه تام بين الباحثين على اختلاف مشاربهم ومواقفهم الفكرية على أن الصراع العربى-الإسرائيلى ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وأن تلك الأبعاد فى حالة تفاعل مستمر فيما بينها، حيث يصبح من الصعب، عملياً، فصل البعد الدينى-الحضارى فى الصراع عن بعده السياسى أو الاقتصادى-الاجتماعى أو العرقى.

كما يتفق الباحثون على أن التناقض القائم بين مجموع المستوطنين الصهاينة وبين أبناء الشعب الفلسطينى، أصحاب الأرض، يحكم بقية التناقضات الأخرى داخل التجمع الإسرائيلى، وفى مقدمتها التناقض بين يهود البلاد العربية والإسلامية

[السيفارديم] وبين اليهود الأوربيين [الأشكنازين]، وهو تناقض معقد ومتعدد الوجوه والأبعاد كذلك. وتتحدد المسارات والنتائج المترتبة على سيرورة هذا التناقض بالمسارات والنتائج المترتبة على صيرورة التناقض الأعم والأشمل، وتؤثر في تلك الصيرورة الأخيرة عوامل عديدة متفاعلة فيما بينها، وخارجة عن السيطرة المنفردة للأطراف المتصارعة.

والفهم الدقيق للتناقضات التى تحكم مسار ظاهرة ما من شأنه أن يساعد فى اتخاذ الخطوات السليمة والملائمة. وهكذا، كان الفهم الدقيق لطبيعة التناقض العرقى الطائفى في التجمع الإسرائيلى مهماً لطرح شعار "دولة فلسطين الديمقراطية". وفى ضوء التناقض الأعم، يكون من الواضح أن حلا لمشكلة اليهود الشرقيين مرهون بحل الصراع العربى-الإسرائيلى.!

وتشير التطورات الراهنة فى مسارات الصراع العربى-الإسرائيلى إلى أن هناك عمليتين تحدثان داخل التجمع الإسرائيلى، فى وقت واحد وبوتيرة واحدة تقريباً، مما يعطى انطباعاً بتطابقهما، لكنهما متوازيتان فى حقيقة الأمر، كما أنهما تزيدان من حدة الانقسام الرأسى للتجمع الإسرائيلى، كما تتجه كل عملية منهما إلى الانجذاب إلى قطبى الصراع العربى-الإسرائيلى، وفقاً للخلفية البيئية والحضارية للقوى الدافعة لصيرورة كل عملية.

وتتمثل العملية الأولى فى تزايد الطابع العنصرى والقمعى للكيان الاستيطانى الإسرائيلى. هذا الطابع يتجه إلى المساس باليهود أنفسهم، مع تزايد الميول الفاشية والنزعة العنصرية والتوسعية فى المؤسسة الحاكمة التى تزداد انعزالا. وتبدو واضحة بداية هذا التحول المتسارع نحو الفاشية مع محاولات الحزبين الكبيرين [العمل والليكود] تغيير قانون الانتخاب لتصفية الأحزاب الصغيرة الصهيونية وغير الصهيونية، فى إسرائيل.

بينما تتمثل العملية الثانية فى ما يمكن تسميته:

"The Process Of Orientalization"

بمعنى تحول إسرائيل المستمر والمتزايد لكى تصبح دولة شرقية تسودها قيم الشرق، أو قيم البيئة الحضارية والثقافية المحيطة بها. وهذه العملية تحدث رغماً عن قادة إسرائيل الاشكناز المعادين لتلك البيئة، نتيجة لكون اليهود العرب أصبحوا يشكلون غالبية السكان اليهود فى إسرائيل. ومع تزايد وعى اليهود الشرقيين السياسى، وتحررهم من سيطرة الأشكنازيين، فإنهم يقتربون خطوة من القطب العربى-الفلسطينى.

وتبقى مسألة تحرر هذا الجزء الغالى فى منطقتنا العربية -فلسطين- رهناً بالتحولات السياسية والاقتصادية-الاجتماعية فى المنطقة، لاسيما فى دولها المركزية. تلك التحولات التى تدفع، لاعتبارات موضوعية، فى اتجاه مزيد من الاستقلال ومزيد من الحريات السياسة والتسامح والديمقراطية، وتقترب أكثر من الوحدة. وهى تحولات لا تحدث بمعزل عن الصراع الأساسى فى المنطقة، تماما كما أن العمليتين المشار إليهما داخل التجمع الإسرائيلى لاتحدثان بمعزل عن هذا الصراع المركزى، وتتأثران

بشدة بتحركات أطراف هذا الصراع وأهدافهم.

أن تحرير فلسطين، هو تحرير كافة شعوب المنطقة، باختلاف معتقداتهم وأجناسهم وألوانهم، من أشكال السيطرة الأجنبية، ومن الطائفية، وضيق الأفق. وهو كذلك إنها، عقبة جديدة في تاريخ هذه الأمة. ومن انتفاضة الشعب الفلسطيني، ستنطلق انتفاضات أخرى في كل بقعة من تلك الأرض، انتفاضات ترفع رايات الاستقلال والوحدة، وتعلن عن ميلاد عصر جديد لتطور الأمة العربية.

هوامش الدراسة

[١] أشرف راضي، الفجوة : الصراع الطائفي في التجمع الإسرائيلي، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، الفصل الرابع، ص ص ٩٩-١١٦،

جدع جلادى، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوربيين وأبناء دار الإسلام، دار البياد للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، الفصل السادس، ص ص ٢٠١-٢٣٣.

[٢] شيفح فايس، تحليل انتخابي: الجانب الغامض للتصويت، دافار، ١٩٨٨/١١/٣.

[٣] يورام بيرى، كم منهم سيدخل القبيلة؟ دافار، ١٩٨٨/٧/٢٩.

[٤] د. أسعد عبد الرحمن، حيثيات السلوك الانتخابي لليهود الشرقيين في الماضي والحاضر ونتائجه، شئون فلسطينية، العدد [١٢٤]، آذار [مارس]، ١٩٨٢، ص ٦٤.

[٥] فلسطين الثورة، ١٩٨٨/١١/١٣.

[٦] Newsweek, November 14,1988 ,P.24

[٧] يكتب على البرنامج الانجليزى

[٨] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

[٩] الشعب القاهرية، ١٩٨٨/٨/١٦.

[١٠] الشرق الأوسط، ١٩٨٨/٩/١.

الرأى، ١٩٨٨/٩/١٤.

المستقبل، ١٩٨٨/١٠/١٥.

[١١] الشرق الأوسط، ١٩٨٨/٩/١٤.

[١٢] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

[١٣] أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩، أنظر أيضا حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية، شئون فلسطينية، العدد [١١٦]، تموز [يوليو] ١٩٨١، ص ٣٠.

[١٤] المصدر السابق، ص ٣٠

[١٥] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧. وكذلك حنة شاهين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠، ٣١.

[١٦] السياسة، ١٩/٩/١٩٨٨.
الشرق الأوسط، ١٩/٩/١٩٨٨.
العرب،١٩/٩/١٩٨٨.

[١٧] يورام بيرى، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية [ن.م.د.ف]، السنة [١٥]، العدد [٩]، أيلول [سبتمبر] ١٩٨٨، ص ص ٦٥٨، ٦٥٩.

[١٨] المصدر السابق، ص ص ٦٥٥، ٦٥٦.

[١٩] يورام بيرى، كم سينتقل للقبيلة؟ دافار، ١٩٨٨/٧/٢٩، وكذلك:
U. S. News And World Report, 31, 1988.

[٢٠] ن.م.د.ف، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥٧،٦٥٨.

[٢١] U. S. News .., Opt. Cit
السياسى، ٥/٦/١٩٨٨.
هآرتس، ٨/٦/١٩٨٨.
Time, November 14,1988, P.P.14,15 .

[٢٢] Viorst, Milton, The Kissinger Covenant and Other Reasons Israel Is In Trouble, The Washington Monthly June 1987.
القبس، ٣٠/١٠/١٩٨٨ نقلا عن الفاينانشال تايمز.

[٢٣] Schnall, David J.Radical Dissint in Contempoeary Israeli Politics: Cracks in the wall-, Praeger Publishers, Newyork, 1979. P. 199.

[٢٤] Viorst, Opt\ Cit .
Schnall, Opt. Cit., P. 199.

[٢٥] Viorst, Opt. Cit .
أشرف راضى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

[٢٦] المصدر السابق، ص ص ٩٠،٩٢.

[٢٧] شيخ فايس، دافار، ١٩٨٨/١١/٣.

[٢٨] يورام بيرى، ن.م.د.ف. مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥٩، ٦٦٠.
د. رفعت لقوشة دراسة فى الواقع الإسرائيلى، الوفد، ١٩٨٨/٦/٣.

[٢٩] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

[٣٠] هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٥٣ - ٥٤.
Brenner, Opt. Cit., P.P 194, 195.
أشرف راضى، مصدر سبق ذكره ص ١٤٥.

[٣١] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

[٣٢] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.
أشرف راضى، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

[٣٣] شيفح فايس، دافار، ١٩٨٨/١١/٣.
Washington Post, October 18, 1988 Ibid.
يورام بيرى، ن.م.د.ف، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥٥، ٦٥٧.

[٣٥] جدع جلادى، مصدر سبق ذكره، الفصل الخامس ص ص ١١٥ - ١٩٧.

[٣٦] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧١ - ٧٢.

[٣٧] حنة شاهين، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

[٣٨] أشرف راضى، مصدر سابق ذكره، ص ص ١٠١-١٠٣

[٣٩] د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٨،٦٩.
Brenner, Opt. Cit., P.173.
Los Angles Time, September 2, 1988.
New York Times, October 23, 1988.
الأنوار، ١٩٨٨/١٠/٢.

[٤٠] Time, November 4, 1988.

[٤١] سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر -١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ ص.س

١٠٣، ١٠٩.

[٤٢] أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

[٤٣] حنة شاهين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥،٣١،٣٢.

[٤٤] أشرف راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
سمير جبور، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٨، ١٠٩.

[٤٥] عل همشمار، ٣/١١/١٩٨٨.
Washington Jewish Week, October, 20, 1988.
الرأى العام، ١٤/١٠/١٩٨٨.

[٤٦] عل همشمار، ٣/١١/١٩٨٨.
سمير جبور، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٥ - ٤٦.

[٤٧] Chistian Science Monitor, October 21, 1988
U.S. News and World Report, October 31, 1988.
دافار، ٣/١١/١٩٨٨.

[٤٨] نظرة على الأحزاب الإسرائيلية والمعركة الانتخابية المقبلة للكنيست، تقرير خاص رقم 88\7\1931.
عل همشمار، ٣/١١/١٩٨٨.

[٤٩] The Middle East Times, July 14, 1988.
الإذاعة العبرية، عن دار الجليل ١٨/٦/١٩٨٨.
دافار، ٣/١١/١٩٨٨.

[٥٠] ن.م.د.ف، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥٢،٦٥٣.
Washington Post October 18, 1988.
The Middle east imes, Tim, July 14.1988.
Washington Post, October 18, 1988.
The Middle East Times, July14, 1988.

[٥٢] ن.م.د.ف، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥١ - ٦٥٣.
The Middle East Time? July14, 1988.

[٥٣] ن.م.د.ف، السنة [١٥] العدد [١٠] أكتوبر ١٩٨٨، ص ص ٧٤١ - ٧٤٣.

[٥٤] الأحزاب الإسرائيلية تستعد للمعركة الانتخابية، الملف [٥١]، ص ص

٢٢٠،٢٢١.

[٥٥] New York Tims, October 18, 1988.
الملف [٥١]. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

[٥٦] جريدة الاتحاد الحيفاوية، ٦/١١/١٩٨٨.
سمير جبور، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٤،١٣٥.

[٥٧] دان مرجليت قرار قومي قاطع، هاآرتس، ٣/١١/١٩٨٨.

[٥٨] شيفح فايس، دافار، ٣/١١/١٩٨٨.

[٥٩] هآرتس، ١٨/١١/١٩٨٨.

[٦٠] شيفح فايس، دافار، ٣/١١/١٩٨٨.

[٦١] يهود تسور الوعاء ذهب إلى الناخبين، عل همشمار، ٦/١١/١٩٨٨.

[٦٢] Time, November 14, 1988.
Weshington Post, November 3, 1988.

[٦٣] عل همشمار، ١٥/١١/١٩٨٨.

[٦٤] اليوم السابع، ١٤ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٨٨، ص ١٢.

تعقيب

د. سعد الدين إبراهيم

أود، أولا، أن أشكر المركز ومقدمي الورقتين على المعلومات الجيدة والتحليل الممتاز الذي تناول ظاهرة مهمة، وهي ظاهرة الانتخابات الإسرائيلية. أحيي المركز أولا لأن هذه أول مرة يثار موضوع إسرائيلي داخلي على هذا النطاق الواسع، ويناقش بموضوعية وتجدد، وبدون شحنات عاطفية تمنع من الفهم. وأحيي الباحثين لأنهما تناولا جماعتين مهمتين، وفي رأيي يمتلكان زمام المستقبل، لافقط بالنسبة لإسرائيل، ولكن أيضاً بالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبله. فهاتان الجماعتان اللتان تبدوان، حتى الآن، كجماعتين هامشيتين يزداد دورهما بمرور الوقت. وبالتالي فربما نجزم بأنه مع بداية القرن الحادي والعشرين، سيكون مستقبل إسرائيل وعلاقتها وطبيعتها وصلاتها بالفلسطينيين وبالأمة العربية متوقفاً كله على التطور الذي يحدث لهاتين الجماعتين.

وهذه ملاحظة عامة أولى أود أن أنتقل منها إلى الحديث أو التعقيب تحديداً على ما ورد في الورقتين. فالورقة الأولى للدكتور محجوب عمر تحتوي على معلومات وعلى تعاطف شديد مع هذه الجماعة العربية، التي كانت في تقديري جماعة مظلومة وغير مفهومة ومأزومة. فلم تكن تجد أحداً ينصفها لا في إسرائيل، ولا في الوطن العربي على العموم، ولا حتى بين بقية الشعب الفلسطيني في الشتات. وكان الأسلوب الشائع في التعامل العربي معها هو تجاهلها وعدم الحديث منها كأنها كارثة أو مصيبة، لكن كان ينظر إليها، أيضاً، كجماعة خائنة لقضيتها ولأمتها ولثقافتها وحضارتها. وقد تغير هذا الموقف، بالطبع تدريجياً، لكن لم يتم التعبير عن هذا التغير بشكل واضح وصريح إلا هذه الأيام وكما عبرت عنه الورقة التي بين أيدينا بشكل منصف. وعرب ١٩٤٨، مع ذلك، هم من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي جماعة هامشية، أي أقلية مشكوك فيها من الدولة التي تعيش فيها، ومن بقية الجماعة الكبرى التي تنتمي إليها وهي هامشية بالمعنى الفيزيقي للكلمة، أي جيب إثني ثقافي عربي في محيط يهودي إسرائيلي صهيوني. وفي طبيعة الجماعات الهامشية، توجد ظواهر تبدو للمراقب الخارجي غريبة، لكن عند الدراسة يتبدد هذا العجب فيما يتعلق بسلوكها. فأول واجبات وهموم الجماعة الهامشية هو البقاء، فهي تعاني من ضغوط من كل الاتجاهات، ولاتنتمي لهذا ولا ذاك، لكنها توجد عند تقاطع جماعتين. وهذا ما يحدد هامشيتها بالمعنى الاجتماعي. ومشكلة هذه الجماعة في وضع كالوضع الإسرائيلي، أي عرب ١٩٤٨، أنها مهددة بالذوبان، ومن ثم يكون واجبها الأول هو الحفاظ على الذات أي البقاء. وبالمناسبة كان هذا، أيضاً، هو الهم التقليدي لليهود في الجماعات التي عاشوا بينها على مر العصور، أي الحفاظ على الكيان الإثني. وكل ما فعله عرب ١٩٤٨ لابد أن يفهم في هذا السياق. ولذلك سعدت بالملاحظات التي وردت في الورقة. ورغم أنني أستخدم خطاب أو لغة حديث يختلف عن الورقة لكن المضمون ليس مختلفاً، وهو أن واقعية استراتيجية البقاء لاتحتمل مزايدات ولا شعارات. فالبقاء يحتاج إلى حساب دقيق وواقعية وعقلانية. وبالتالي فعلى مدى

السنوات الأربعين الماضية، من عرب ١٩٤٨ بمراحل متعددة، تختلف في تسميتها، فأسمى الجيل الأول جيل المهادنة، والجيل الثاني جيل المقاومة، والثالث جيل المصادمة. وفي كل من هذه المراحل، تحرص الجماعة على أن تحسب جيداً أرض المعركة التي تتحرك عليها، ولذلك فإن إعادة قراءة نتائج الانتخابات الإسرائيلية توضح هذا جيداً.

وفي تقديري أن ظهور حزب عربي صافي يدخل الانتخابات إنما يندرج في استراتيجية جيل المصادمة، رغم أنها ليست مصادمة مسلحة وإنما مصادمة سياسية ثقافية. فهو حزب يعلن، لأول مرة، أن هويته الرئيسية عربية رغم قبوله واعترافه بالدولة التي يوجد فيها. بالطبع هناك تجمعات كثيرة معروفة، مثل "ركاح" وغيره، كان معروفاً أنها تجمعات عربية بالأساس، لكن الإفصاح عن الهوية العربية والنزول بها إلى الشارع هو ما أعتبره مقدمات الجيل الثالث، أي جيل المصادمة.

أما جيل المهادنة فكان لابد أن يهادن ليبقى. وجيل المقاومة كان خطوة متقدمة بعد أن استقر على الأرض وأحبط كل محاولات الاقتلاع والتذويب، وأخذ يقاوم. وتزامن الانتقال من جيل المهادنة إلى المقاومة مع حرب ١٩٦٧ ومع ظهور منظمة التحرير، كما تزامن الانتقال إلى جيل المصادمة مع الانتفاضة. وبالطبع هذه التواريخ ليست قاطعة وصارمة، وإنما أستخدمها كرموز للانتقال من حالة عقلية جماعية إلى أخرى، وبكل ما يستتبع هذا الانتقال من سلوك سياسي.

والملاحظة الثانية على الورقة الأولى أن جزءاً من واقعية الجماعة الهامشية نجده في بعض المعلومات التي وردت بالورقة عن واقعية في الجيل الجديد. فالاستفتاء البسيط المشار إليه، والذي أجري في إحدى المدارس، يثبت أنه حتى هؤلاء الأطفال لاينساقون وراء العواطف والوجدانيات، حيث يقررون بنسب معقولة جداً -وتكاد لاتختلف مع نسب إستفتاءات الرأي العام العربي التي قمت بها- شخصياً في الدول العربية بين بالغين- عن ماهية هذا الكيان وموقعهم منه. فالأغلبية الكبرى من هؤلاء الأطفال يقولون أنهم عرب في دولة إسرائيل. وهناك بالطبع أقلية متحمسة، لكن الأغلبية تقرر الواقع دون تزيين، بلا اعتذار ولا ابتهاج، وهذه علاقة الواقعية. ولذلك فهذه الجماعة، إلى جانب أبناء الضفة وغزة، تعتبر أقدر الجماعات العربية على التعامل مع إسرائيل، وهي التي ينبغي أن تقود الاستراتيجية العربية في هذا التعامل، لأن معرفتها تمنحها خبرة لم يتمرس بها أي قطاع عربي في تاريخ الصراع مع إسرائيل.

والملاحظة قبل الأخيرة هي أن تحول الدروز والبدو إلى الأحزاب العربية أمر مهم. والتحول بين البدو واضح جداً. أما التحول بين الدروز فيكون واضحاً إذا فرزنا الأحزاب المسماة بالصهيونية بدلا من إجمالها. فاذا أخذنا التقسيم الداخل نجد أن هناك تحولا واضحاً في تصويت البدو إلى أحزاب عربية، وتحول أقل في تصويت الدروز. فالنسبة الإجمالية التي ذهبت للأحزاب الصهيونية لم تتغير كثيراً، لكن داخل هذه الأحزاب هناك ألوان طيف. فثمة أحزاب تقترب إلى حد كبير من الأحزاب اليهودية العربية والأحزاب العربية فيما تطرحه من بدائل للتسوية في المستقبل.

وهذه نقطة مهمة لأنها تثبت فشل استراتيجية إسرائيل فى تفتيت المنطقة وإعادة تركيبها على أساس طائفى. وكان الهدف المبكر لهذه الاستراتيجية هو عرب فلسطين أنفسهم بتقسيمهم إلى بدو ودروز ومسيحيين ومسلمين، وقد بدت هذه الاستراتيجية كما لو كانت قد نجحت مع الدروز والبدو. ولكن الانتخابات الأخيرة تشير إلى فشل هذه الاستراتيجية، حتى فى ذلك المعمل الصغير الذى يقع تحت سيطرة الآلة الإسرائيلية الإعلامية والثقافية والتعليمية على مدى ٤٠ سنة. وثبت أن كل ما توهمت إسرائيل أنه أصبح حقائق راسخة يمكن أزالته بسرعة. والملاحظة الأخيرة أوردها على شكل سؤال تفيد الإجابة عليه فى قراءة المستقبل، لأننى أعتقد أن أحد أهم أسباب اهتمامنا بهذه الانتخابات يتعلق بالمستقبل. ولذلك مهم جداً، من هذه الزاوية، أن نعلم شيئاً عن تصويت اليهود للأحزاب العربية. لقد قرأنا فى الورقة عن تصويت العرب للأحزاب الصهيونية، وطبعاً للأحزاب اليهودية-العربية والعربية. لكن إذا كنا ننظر للمستقبل، وإلى بدائل وصيغ مختلفة، فيجب أن نرى ماإذا كانت هناك أصوات يهودية ذهبت للأحزاب العربية واليهودية-العربية، لأن هؤلاء يعتبرون المنحرفين الإسرائيليين، وهم مقدمة أو طلائع مبكرة أو مفارز استطلاع لتعايش فلسطيني-إسرائيلي فى المستقبل. وأريد أن أقول أن جزءاً من التطور المهم بين عرب ١٩٤٨ أنها، كجماعة هامشية، تجاوزت مرحلة النكبة فى البداية. وكأية جماعة تقع بين ضغوط متعارضة، فإنها تقلع أحياناً عن المشاركة السياسية، لكن هذه المشاركة زادت بالتدريج من أقل من ١٠٪ عام ١٩٦٧ إلى أن وصلت الآن إلى ٧٨٪، وهى نسبة لاتختلف عن نسبة تصويت اليهود إلا ربما بحوالى ١٪. وهذا يدل على تعاظم الوعى السياسى والرشادة فى استخدام سلاح سياسى بين يدى الجماعة الهامشية العربية فى إسرائيل. وبالتالى إذا استطعنا أن نرى المقابل لها، أى المنحرفين بين اليهود الذين صوتوا لصالح الأحزاب العربية، تكون هذه معلومة مفيدة للغاية.

وأنتقل بسرعة للتعليق على الورقة الثانية عن دور اليهود الشرقيين فى الانتخابات الإسرائيلية. وأقول أن الحديث الذى سمعته فى مناقشة بحث الزميل وحيد عبد المجيد عن السفارديم، والديمقراطية الإسرائيلية، وتوزيع الأدوار، وما إلى ذلك، مهم جداً أن نضعه فى سياق مناقشة الورقة الثانية. وأشير أولا إلى أن الأسماء الكثيرة، بالنسبة لغير المتتبع للخريطة الإسرائيلية، تصيب الإنسان بالاضطراب من كثرتها، وخاصة لدى متابعة الانتخابات الإسرائيلية، عاماً بعد عام. فنجد ٢٨ إسماً جديداً، وفى داخل كل إسم توجد مجموعات. والقائمة تختلف من انتخابات لأخرى حيث تظهر تشكيلات وتكوينات شديدة التنوع. فهناك خلطة غريبة فى إسرائيل الأمر الذى يعكس ألانقسامية العميقة فى المجتمع بالمعنى الأنثروبولوجى. فهو مجتمع قابل للتقسيم على عدة معايير وليس على معيار واحد. ولذلك فإن الفهم النيلى المصرى المبسط الذى ينظر لبعدين، أو حتى إلى ثلاثة أبعاد، لايمكن أن يستوعب التعقيد الداخلى للمجتمع الإسرائيلى وقابليته الشديدة للانقسام.

وقد بدا هذا التجمع يصبح، من هذه الزواية، مجتمعاً شرق أوسطياً أو شرقياً، لأننا نلاحظ هذه العملية أيضاً فى لبنان: الانقسامية الشديدة والتحالفات التى تتغير بسرعة، وهى تحالفات لايمكن أن نأخذها من خلال البعدين أو الثلاثة الذين نعتادهم هنا فى وادى النيل، حيث المجتمع أكثر تجانساً وتماسكاً ووضوحاً فى

تركيبه وتكوينه الاجتماعى، وإلا أنتهى التحليل إلى نتائج متسرعة فى أحسن الأحوال وخاطئة فى أسوأ الأحوال. وعند قراءتى للورقة شعرت بأن الباحث، رغم اجتهاده الشديد، تكاد الأسماء والتكوينات وألوان الطيف والأضداد المختلفة أن تبهره. وهذه مقدمة عامة، لأن من يقرأ الأوراق، من غير المتابعين للشئون الإسرائيلية بدقة، ربما يأتيه هذا الشعور. لكن لابد من التعود على ذلك، إذا كنا سنواصل الدراسة العقلانية والموضوعية لهذا المجتمع.

والملاحظة الثانية، حول هذه الورقة، هى تفسير الصعود المستمر لليهود الشرقيين كتجسيد للتطور الديموجرافى والاستقطاب الاجتماعى الاقتصادى الثقافى فى إسرائيل. وأشعر فى الورقة بأن الباحث يتأرجح، وليس واضحاً، فيما إذا كان يعتبره تقسيماً طائفياً أم تقسيماً دينياً. وسمعت، حتى خلال المناقشة فى الجلسة السابقة، أن بعض اليهود الشرقيين قادمون من غرب أوربا لأنهم يتبعون التقاليد السفارديم فى العبادة. وأعتقد أنه هنا، مرة أخرى، لابد أن نكون واضحين. فحتى الذين جاءوا من أسبانيا والبرتغال لابد أنهم مروا بالمغرب. ومن ثم فهم ذوو ثقافة عربية إسلامية سواء كانوا فى أسبانيا أصلا، حيث عاشوا لمدة طويلة فى ظل حضارة عربية إسلامية مسيطرة، أو مروا لفترة أو لأخرى بالمغرب. وأهمية هذه الملاحظة أن الاستقطاب هو استقطاب ثقافى حضارى بالأساس. واذا أضفنا إليه البعد الطبقى، أو البعد الاقتصادى الاجتماعى، فإننا نجد عملية غريبة تحدث فى إسرائيل، وقد لمسها الباحث لمساً خفيفاً. لكنى أضعها بشكل درامى إلى حد ما، فأقول أن "ليكود" تبنى قضية اليهود الشرقيين ابتداء من انتخابات ١٩٧٧، وصعد على أكتافهم ليصبح أحد الحزبين الكبيرين ويتمكن من تشكيل الحكومة لأول مرة. وهؤلاء اليهود الشرقيون كانوا قد وجدوا فى العرب، منذ ١٩٦٧، "قاع البرميل". أى أنهم، لأول مرة، يجدون عرباً، بثقافات محتلين، يمكن أن يكونوا هم الأسياد فى التعامل معهم، مما أعطاهم فسحة نفسية كانوا فى حاجة إليها، وهى الشعور بأن جماعة أدنى منهم فى السلم الاجتماعى. وهذا الشعور النفسى يعطى راحة، لكن مؤقتة، وهذا مالم يحسبه "ليكود". فمع انتخابات ١٩٨٨ بدأ ولاء هذه الجماعة لـ"ليكود" يتزعزع، وخاصة فى العامين الأخيرين اللذين سبقا الانتخابات. وأخذت الأوضاع الاقتصادية لليهود الشرقيين فى التدهور، الأمر الذى أوجد ضحالة فى الانتماء الحزبى فى إسرائيل. فقد يكون بإمكان "ليكود" أن يستغل الاحتياجات النفسية لليهود الشرقيين، وليس فقط الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية لهم. ولكن بعد فترة بدأ الإحساس النفسى بأن هناك جماعة أدنى منهم يتبدد، وبالتالى لايبقى سوى الشئ الأكثر ارتباطاً بالحياة وهو المصالح الاقتصادية والاجتماعية. والحكومة الإسرائيلية خلال العامين الأخيرين، عندما رأسها [شامير]، لم تحقق لهم شيئاً فى مواجهة التدهور الآخذ فى التزايد. إذن فضحالة هذا الالتزام تجعل بإمكاننا النظر إلى المستقبل بشكل متحرر من القوالب التى اعتدناها فى النظر لليهود الشرقيين والغربيين. والمهم أن "ليكود"، بعد أن كان ينظر إليه بين ٧٧ و١٩٨٤ على أنه حزب اليهود الشرقيين، أخذ يتقرب لليهود الغربيين مرة أخرى. وبدأ حزب العمل، المعروف بأنه حزب اليهود الغربيين، يعمل بدأب لوضع يهود شرقيين على قائمته. وهكذا نجد مؤشرات لعملية "أشكنزة" ليكود و"سفردمة" حزب العمل، إذا صح التعبير. وهذا يعنى أن الشرقيين أخذوا يعملون "كالمنشار"، أى يأخذون من كل الأحزاب ما يستطيعون الحصول عليه. ومن ثم ترتفع

نسبتهم فى الكنيست دورة بعد أخرى حتى وصلت الآن إلى ٣٧ مقعداً. وتصورى أن هذه العملية ستستمر فى الانتخابات القادمة، ليس فقط بسبب التطور الديموجرافى، ولكن بسبب الخوف من أن يتجه الشرقيون إلى تكوين حزب خاص بهم، وبالتالى يضعون الأحزاب الأخرى فى وضع سئ.

وما أريد قوله فى نهاية هذا التعقيب هو أن هناك مأزقاً أيديولوجياً روحياً سياسياً حاداً فى إسرائيل. هناك فقر فى الخيال السياسى للقيادات الإسرائيلية الموجودة والتى عرفناها، بدليل أنه لم تخرج فكرة طازجة واحدة من إسرائيل منذ ١٩٦٧. وهذا فى الوقت الذى بدت الساحة العربية خلال العامين الأخيرين، رغم كل سوءاتها، حية ومتحركة ومليئة بالخيال وبالجدل بشكل إيجابى وتراكمى. ومن ثم فنحن نواجه، لأول مرة ربما فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، بمبادرات من الجانب العربى بدءاً بالانتفاضة وحتى إعلان الدولة الفلسطينية. وإذا أخذنا الانتفاضة، كمؤشر فى الساحة الفلسطينية، نجد أنها أفرزت أشياء كثيرة منها إعلان فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وإعلان الدولة والاعتراف بها من كثير من الدول، وقبول أمريكا بالحوار مع منظمة التحرير والبقية تأتى.

وهناك أيضاً حيوية سياسية على الساحة العربية عموماً بدأت بقمة عمان، التى أفرزت بدورها عدة مؤتمرات قمة، منها قمة عربية كاملة فى الجزائر، وقمة مغاربية، وقمة ثلاثية فى العقبة، وقمم ثنائية كثيرة، وغيرها. فهناك، إذن، تحرك عربى يقابله ما يشبه الجمود الفكرى -الذهنى -السياسى فى إسرائيل. وأقول أن هذا الجمود لايمكن أن يستمر ولابد أن تحدث حركة. ومن هنا أنتقل إلى احتمالات المستقبل، والتى قد تبدو غريبه للوهلة الأولى.

الاحتمال، أو السيناريو، الأول هو تحالف أو اندماج عمالى-ليكودى فى حزب واحد خلال السنوات العشر القادمة. وهذا التحالف سيكون ذا طبيعة اشكنازية.

والاحتمال، أو السيناريو، الثانى هو تحالف عمالى عربى ذو طبيعة ليبرالية علمانية تقترب من صيغة المجتمع الديمقراطى العلمانى التعددى فى فلسطين.

والاحتمال، أو السيناريو، الثالث هو التحالف اليهودى الشرقى مع عرب فلسطين. وهذا تحالف ذو طبيعة شرق أوسطية.

وهذه احتمالات، أو سيناريوهات، جديدة. وأعتقد أنه من القراءة المتأنية للأوراق، وخاصة للورقتين المقدمتين فى هذه الجلسة، يمكن أن نجد جذوراً جنينية لكل من هذه الاحتمالات أو السيناريوهات.

ملخص المناقشات

شارك في مناقشات الجلسة الثانية، التي رأسها اللواء طلعت أحمد مسلم، ١١ من المشاركين بالندوة، وهم: أ. بدر أحمد محمد، والسفير حسن سالم، ود. جهاد عودة، وأ. سعيد الحسن، ود. عبد النعيم سعيد، ود. علي الدين هلال، وأ. مدحت الزاهر، وأ. نبيل صادق، وأ. نصر محمد عارف، وأ. هشام الإمام، وأ. وحيد عبد المجيد.

وقد تميز جانب من مناقشات هذه الجلسة بالتركيز على قضية محورية ترتبط بموضوع الورقتين معاً، وهي قضية التكامل والانقسام في إسرائيل. وبرزت خلال هذا الجانب من المناقشة دعوة إلى مزيد من التصنيف لمعنى التكامل، بحيث نميز بين التكامل الاقتصادي، والتكامل النفسي والفكري، أو الهوية والتكامل الاجتماعي على مستوى السلوك والقيم والعادات. فليس صحيحاً الحديث عن هذه الجوانب الثلاثة للتكامل بأفق تعميمي. فالأرجح، مثلاً، أن عرب ١٩٤٨ مندمجون اقتصادياً، وأن سلوكهم ونظرتهم لاتختلف كثيراً عن الإسرائيليين في معان أساسية، مثل معنى النظام ومعنى العمل، فالأرجح أنهم تأثروا بالإسرائيليين في هذا الجانب. لكن تمايزهم الحقيقي، وهذا هو مصدر الشرخ، ينبع من احتفاظهم بالهوية الثقافية العربية الإسلامية أو المسيحية.

كما برزت الدعوة إلى الوضوح في تحديد المطلوب من عرب ١٩٤٨ والمتوقع من اليهود الشرقيين. وقيل أنه خطأ سياسي بالغ أن نطلب من عرب ١٩٤٨ نفس ما يقوم به أبناء الضفة وغزة، لأن عرب ١٩٤٨ مواطنون إسرائيليون، وبالتالي لايستطيعون، بحكم التعريف، أن يفعلوا ما يفعله أهل الانتفاضة، لكنهم يفعلون أكثر لأن لهم، من الناحية النظرية، نفس الحقوق السياسية التي لليهود، وبالتالي بإمكانهم أن يقودوا حركة حقوق مدنية، وأن يحدثوا شرخاً داخل إسرائيل. أما بخصوص التوقع من اليهود الشرقيين، فقد وصفت الاحتمالات، أو السيناريوهات، التي طرحها د. سعد الدين إبراهيم، في نهاية تعقيبه، بأنها أفكار جريئة ومبدعة يمكن رفضها بسرعة، لكن يمكن، أيضاً، وضعها كاحتمالات للمخطط العربي خلال الفترة المقبلة، لأن هذه السيناريوهات لن تتحقق وحدها. لكن إذا كانت هناك قوى عربية تتصور أن المستقبل، كما تريده، يقتضي تحقق أحد هذه البدائل، فمن المتصور وضع خطط محددة بشأنها.

وفي سياق هذا الجانب من المناقشة طرح، أيضاً، تساؤلان مهمان: أولهما عن مدى تأثير الانتفاضة على عملية التكامل داخل إسرائيل، وثانيهما عن كيفية الاستفادة من الانقسام في المجتمع الإسرائيلي لصالح التحرك العربي الحالي.

وإلى جانب هذا الجانب العام في مناقشات الجلسة الثانية، ركز جانب آخر على دور عرب ١٩٤٨، وجانب ثالث على دور اليهود الشرقيين في الانتخابات الإسرائيلية الثانية عشر. فبخصوص دور عرب ١٩٤٨، في هذه الانتخابات، أشارت المناقشة إلى

بعض المبالغات التى انطوت عليها الورقة، وأهمها المبالغة فى تقدير هذا الدور وما يمكن أن يؤدى إليه من تأثير على الانتخابات الإسرائيلية، والمبالغة فى تقرير أبعاد التغير فى تصويت البدو واعتباره نوعاً من المفاجأة، لأن القطاع الأكبر من أصوات البدو، التى ذهبت للحزب العربى الديمقراطى، هى أصوات مرتبطة برئيسه عبد الوهاب الدراوشة. ولذلك كانت هذه الأصوات تذهب إلى حزب العمل عندما كان الدراوشة بين صفوفه.

وبرز رأى، خلال مناقشة دور عرب ١٩٤٨، يؤكد على ضرورة القيام بمزيد من البحث لهذا الدور. وأثيرت، فى هذا الصدد، عدة ملاحظات تتحفظ على رؤية الورقة والتعقيب لدور عرب ١٩٤٨. الملاحظة الأولى أن المراحل التى تحدث عنها د.سعد الدين إبراهيم، فى تعقيبه، لاأساس لها فى تطور نمط تصويت عرب ١٩٤٨، حيث التغير محدود للغاية ولايوحى بأى انتقال إلى الصدامية. والمرجح أن هناك جزءاً مهماً منهم لديه إعجاب بالدولة الإسرائيلية، عند مقارنتها بالدول العربية الراهنة، وخاصة من زاوية أوضاع الفلسطينيين. والملاحظة الثانية أن عرب ١٩٤٨ كانوا قد تطبعوا تماماً، خلال الفترة الماضية، كمواطنين إسرائيليين. وأصبح همهم الرئيسى هو الحصول على مزايا اليهود، لكن الانتفاضة أيقظت لديهم دافعية الحفاظ على عروبتهم.

والملاحظة الثالثة أن ثمة مفارقة بين تأثير الانتفاضة وبين بقاء الصوت العربى كما كان عليه قبل الانتفاضة، الأمر الذى يقتضى بحث تطور لغة وخطاب الأحزاب العربية والعربية-اليهودية عشية وخلال الانتخابات.

كما أثيرت، خلال هذه المناقشات، مسألة موقف منظمة التحرير من دور عرب ١٩٤٨ فى الانتخابات، وخاصة بمناسبة النداء الذى وجهته المنظمة لهم عشية الانتخابات. وقيل، فى هذا الصدد، أنه عندما تختار منظمة التحرير أن توجه نداءاً مباشراً للناخب العربى، للمشاركة فى انتخابات بهدف ترجيح كفة قوى السلام، فثمة احتمال كبير لتفسير هذا النداء على أنه دعوة لانتخاب بديل واقعى، أى حزب العمل. لأن الأحزاب العربية واليهودية-والعربية هامشية وستظل هكذا. وهذا التفسير يدعمه الاتجاه العام لمنظمة التحرير صوب الاعتراف بإسرائيل، والاهتمام بالعمل الدبلوماسى، وبالتالى فربما أدى هذا النداء إلى الحد من تناقص الأصوات التى تذهب للأحزاب الصهيونية. واقترنت بهذا التحليل دعوة لإعادة تقييم الاهتمام المتزايد بالتمثيل العربى فى الكنيست، الذى هو برلمان سلطة الاحتلال، والذى يصعب تصور إمكانية أن يصبح العربى قوة مؤثرة فيه، لأنه دور لايمكن أن يتجاوز العمل من أجل تحقيق مصالح محددة لعرب ١٩٤٨.

وظهر رأى آخر يعترض على النظر إلى عرب ١٩٤٨ على أنهم جماعة هامشية، وعلى اعتبار جيل ١٩٤٨ بمثابة جيل المهادنة، لأن هذا الجيل هو الذى رفض أن يترك الأرض، رغم كل الضغوط، وتشبث بها.

وتضمنت مناقشة هذا الجانب، أيضاً، طرح بعض التساؤلات، أهمها تساؤل عن

مستقبل وضع عرب ١٩٤٨ فى حالة التوصل إلى تسوية سلمية، وخاصة إزاء صعوبة استيعاب إسرائيل لهم، واحتفاظهم بهويتهم العربية. وتساؤل آخر عن أسباب تجاهل حركة عبد الله بن درويش الإسلامية فى ورقة د. محجوب عمر، رغم أنها تعمل، منذ ١٩٤٨، للحفاظ على الهويـة الثقافية للعرب، خاصة وأن أساس البقاء هو الارتباط بالثقافة وليس فقط بالأرض.

أما الجانب الثالث، من مناقشات الجلسة الثانية، فقد تناول دور اليهود الشرقيين فى إسرائيل. وركز جزء مهم من هذا الجانب على قضية المصطلحات المستخدمة للتعبير عن انقسام إسرائيل إلى يهود شرقيين وغربيين. فقيل أن ثمة مشكلات تتعلق بالمصطلحات المتعددة المستخدمة للتعبير عن اليهود الشرقيين بصفة خاصة مثل "سفارديم"، ويهود دار الإسلام، واليهود العرب، ويهود آسيا وإفريقيا، ويهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن المشكلة تنبع، أساساً، من ضرورة التمييز بين اليهود الشرقيين و"السفارديم"، لأنه ليس كل "السفارديم" شرقيين. بل إن مصطلح "سفارديم" يشير بالأساس إلى يهود أسبانيا، وكذلك البرتغال، وهم يهود غربيون. كما أن قطاعاً من يهود بريطانيا، واليهود الحسيدين فى أوربا، وبعض يهود بولندا يتبعون التقاليد السفاردية فى العبادة، من شعائر وصلوات وأناشيد، وما إلى ذلك.

ولذلك برزت الدعوة، فى هذه المناقشة، إلى ضبط المصطلحات المستخدمة فى هذا السياق، ليس فقط لما لهذا الضبط من أهمية نظرية، ولكن أيضا لأهميته الاستراتيجية بخصوص مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى. فالحديث من "اشكنازيم" و"سفارديم" ينصرف بالأساس إلى الانقسام الطائفى، بينما يرتبط الحديث عن الشرقيين والغربيين بالانقسام الحضارى. وهناك تراث فى مجال التمييز بين الشرقين و"السفارديم" فى الأدبيات الكلاسيكية لهذا الموضوع منذ أن كتب [رفائيل باتاى] كتابه [إسرائيل بين الشرق والغرب] حيث ميز بين المصطلحين، وأطلق على "السفارديم" شبه شرقيين Semi Orientalists. ومن صالح العرب ترسيخ التعامل مع هذا الموضوع من خلال الجانب المتعلق بالانقسام الحضارى لا الطائفى، أى التركيز على أن الانقسام إنما بين يهود شرقيين وغربيين بالأساس. وقد يكون هذا حافزاً لتطوير استراتيجية عربية لتقسيم المجتمع الإسرائيلى على أساس حضارى، وتهدف إلى مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية الساعية إلى تفتيت العالم العربى على أساس طائفى.

وأثيرت فى هذه المناقشة، أيضاً، فكرة المبالغة فى تقدير الانقسامات الإسرائيلية مع إغفال مؤسسات الاندماج فى هذا المجتمع. فليس متصوراً أن يتمكن هذا المجتمع من خوض ما خاض من معارك ناجحة، وأن يحقق هذا التقدم التكنولوجى، دون أن تكون لديه آليات للاندماج وسط تعدديته الهائلة. فلديه مؤسسات تعليمية وثقافية، ومؤسسة عسكرية، وسبل مختلفة للتنشئة بما يتيح تحقيق درجة من الإجماع فى هذا المجتمع. وفى هذا الإطار برزت دعوة لمعالجة الموضوع من زاوية ما إذا هناك تحسن أم تدهور فى ظروف اليهود الشرقيين على مر الزمن. ففى حالة التثبت من وجود تحسن، يصبح من الصعب الحديث عن الغليان الاجتماعى الذى تشير إليه ورقة أ.أشرف راضى. فهذا الغليان يقتضى أن تتحول جماعة إثنية ما إلى جماعة

احتجاج ورفض للمجتمع.

وفي نهاية هذه الجلسة قام د.محجوب عمر وأ.أشرف راضي، مقدما الورقتين، بالتعليق على بعض ما ورد في المناقشات. وركز تعليق د.محجوب عمر على أن هناك شيئاً إيجابياً مؤكداً تعكسه المناقشات، وهو التأكيد على أهمية عرب ١٩٤٨، بهذا الشكل، لأول مرة على الساحة المصرية.

وحول النقد الذى وجه إلى الورقة من زاوية أنها بالغت في بعض جوانب الموضوع، أشار إلى أنه لم يبالغ إلا في تمنياته لعرب ١٩٤٨، مع التأكيد على أن الانتخابات لايمكن أن تكون المؤشر الوحيد على الدور الذى يلعبونه، وعلى أن المعركة الحاسمة، من الناحية الاستراتيجية، ستدور على ساحة عرب ١٩٤٨. وأوضح ذلك بأنه أصبح من الممكن تحييد الأنظمة العربية وتحييد قطاع من الفلسطينيين، إما بالتوطين أو بإعطاء دولة أو بكليهما، لكن الذين يستحيل تحييدهم هم الـ ٧٠٠ ألف عربي في إسرائيل، لأن معنى هذا أن يتخلى الإسرائيليون عن صهيونتهم. ولذلك فإن عرب ١٩٤٨ قوة استراتيجية في الصراع لايمكن تحييدها. وحول ما أثير بشأن فاعلية عملية التكامل في إسرائيل، قال إن المؤسسة الصهيونية ليست مؤسسة تكامل أو اندماج، ويتحيل أن تدمج حتى اليهود أنفسهم. فهي، على العكس، مؤسسته فصل وفرز وتمايز، لأنها مؤسسة قائمة على العنصرية، ولايمكن إلا أن تؤدى لانشقاقات عنها، هذا فضلا عن موقفها المعلن من عرب ١٩٤٨. ووافق على أن هؤلاء العرب تأثروا بالانضباط والنظام وبكل الحضارة الغربية التى أحضرها اليهود الغربيون معهم، لكنهم في النهاية عرب ولا يمكن أن يتخلوا عن ذلك بأى حال من الأحوال.

وركز تعليق أ.أشرف راضي على ما أثير بشأن الطبيعة الانقسامية لإسرائيل، موضحاً أنه بحث آليات التكامل في دراسة سابقة وتوصل إلى عدم فاعليتها. فمؤسسات الاندماج لاتعمل في اتجاه تحقيق التكامل بين المستوطنين الصهاينة بشكل يسمح بوصف التجمع الإسرائيلى بالمجتمع. وأشار إلى ان أحتجاج اليهود الشرقيين على حزب العمل عام ١٩٧٧ كان احتجاجاً على المؤسسات الإسرائيلية ككل، لأن هذا الحزب كان يتعامل معهم من خلال تلك المؤسسات.

وقال أنه معنى، أساساً، بما تفرزه الطبيعة الانقسامية لإسرائيل من تناقضات، وفي مقدمتها تناقضيين أساسيين: أولهما التناقض بين المستوطنين الصهاينة في مجموعهم وبين العرب. وثانيهما، التناقض بين اليهود الشرقيين والغربيين. فجملة العوامل المؤثرة في حركة كل من هذين التناقضين كثيرة ومتشابكة ومعقدة، وهما تناقضان رئيسيان. سيكون لهما أثرهما على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي برمته.

الفصل الثالث

الإنتخابات ... والقضية الفلسطينية

القضية الفلسطينية في المعركة الإنتخابية

أ. حسنين توفيق إبراهيم

بالرغم من أن مشكلة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، كانت دائماً أحد قضايا التنافس على السلطة داخل الكيان الإسرائيلي منذ ذلك التاريخ، إلا أنه نظراً لاعتبارات عديدة، محلية وإقليمية ودولية، أصبحت القضية الفلسطينية، وبخاصة مستقبل الأراضي المحتلة والانتفاضة الفلسطينية القضية المحورية في انتخابات الكنيست الثاني عشر [نوفمبر ١٩٨٨]، حتى أن البعض اعتبر هذه الانتخابات بمثابة استفتاء على مستقبل هذه الأراضي، بل وعلى مستقبل عملية السلام برمتها في المنطقة.

وفي هذا الإطار أصبحت كلمتا الأمن والسلام محور الدعاية والشعارات الانتخابية للقوى والحركات السياسية في إسرائيل، وبخاصة القوتان الرئيسيتان، وهما حزب العمل وتكتل "الليكود". فحزب العمل نظر إلى الانتخابات باعتبارها اختياراً بين مصائر وليس بين أحزاب فحسب، وطالب الناخب الإسرائيلي بأن يختار بين إسرائيل المتجهة نحو السلام وإسرائيل المتجهة نحو الحرب. أما تكتل "الليكود" فطرح نفسه باعتباره وحده القادر على إقرار السلام وفرضه على العرب، وأن القوة هي الضمان الحقيقي للسلام.

والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو رصد وتحليل وضعية القضية الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر بقصد معرفة حدود الاستمرار والتغير في سياسات ومواقف القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل ذاتها. وتحديد طبيعة وعناصر الاتفاق والاختلاف بصددها بينها، مع إثارة بعض التساؤلات والإشكاليات حول مستقبل المشكلة الفلسطينية التي تعد جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، على ضوء ما أسفرت عنه الانتخابات الإسرائيلية من نتائج، وعلى ضوء التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، المرتبطة بدرجة أو بأخرى بالصراع العربي-الإسرائيلي.

وجدير بالذكر أن دراسة القضية الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر تتضمن التعرف على مواقف الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل بشأن عدة عناصر أهمها: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة، ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمؤتمر الدولي كطريق لتحقيق التسوية، وتمثيل الفلسطينيين، وقضية المستوطنات، ومشكلة القدس، وكيفية التعامل مع الانتفاضة..

وستركز الدراسة، بصفة أساسية، على مواقف القوتين الرئيسيتين في النظام الإسرائيلي [حزب العمل وتكتل "الليكود"]، وستعرض للمواقف المتميزة لبعض الأحزاب

والحركات اليمينية والدينية المتطرفة بشدة، وكذلك بعض الأحزاب والقوى اليسارية والعربية [١].

وبداية أود التأكيد على أن المادة العلمية المستمدة من الصحافة الإسرائيلية، والتى تضمنتها الدراسة مقتبسة من سجل الوقائع الفلسطينية الشهرى، فى مجلة شئون فلسطين.

وتغطى هذه الدراسة النقاط التالية:

أولا: الإطار المحلى والإقليمى والدولى لانتخابات الكنيست الثانى عشر.

ثانياً: المشكلة الفلسطينية فى البرامج الانتخابية.

ثالثاً: المشكلة الفلسطينية فى الحملة الانتخابية.

رابعاً: حدود الاستمرار والتغير فى سياسات ومواقف القوتين الرئيسيتين [العمل و"الليكود"] إزاء المشكلة الفلسطينية.

خامساً: حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل و"الليكود" بشأن المشكلة الفلسطينية.

سادساً: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية؟

وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بقدر من التفصيل.

أولا: الإطار المحلى والإقليمى العربى والدولى لانتخابات الكنيست الثانى عشر.

تمت انتخابات الكنيست الثانى عشر في ظل مجموعة من العوامل والظروف المحلية [الإسرائيلية والفلسطينية] والإقليمية العربية والدولية، أضفت عليها أهمية محورية، وبخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ومستقبل عملية السلام فى المنطقة. فعلى المستوى الإسرائيلى، تمت هذه الانتخابات بعد أول تجربة لتآلف أكبر قوتين سياسيتين فى إسرائيل [العمل و"الليكود"] فى إطار حكومة وحدة وطنية، وذلك على أثر انتخابات ١٩٨٤. اتسمت هذه الحكومة بدرجة من التردد وعدم القدرة على المبادرة، وبخاصة على صعيد الصراع العربى-الإسرائيلى، حتى أن البعض أطلق عليها حكومة "الشلل الوطنى"[٢]. ومن هذا المنطلق راح زعماء كل من العمل

والليكود في حملتهم الانتخابية يؤكدون عدم الاستعداد لتكرار هذه التجربة، وحرص كل منهما على الفوز وتشكيل الحكومة بمفرده أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب والحركات الصغيرة[٣].

كما أن الانتخابات تمت في إطار زيادة الاستقطاب الأمني والسياسي والشعبي داخل المجتمع الإسرائيلي بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، وذلك نظراً لتصاعد الانتفاضة الفلسطينية، أو بلغة أكثر دقة، الثورة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد ترتبه على هذه الانتفاضة[٤]، التي دخلت عامها الثاني في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٨٨، ترتب عليها انهيار الكثير من المسلمات التي سعت إسرائيل لتكريسها والترويج لها مثل: الاحتلال الليبرالي والاحتلال الحضاري وإمكانية تعايش الفلسطينيين العرب واستيعابهم داخل الكيان الإسرائيلي[٥]. كما ترتب عليها، أيضاً، سقوط بعض جوانب نظرية الأمن الإسرائيلي، فإسرائيل أقامت نظريتها الأمنية على أساس ضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة، واحتكار السلاح النووي، وأن الخطر يأتيها من الخارج[٦]. ولقد جاءت الانتفاضة، بما تخللها من أعمال عنف وعصيان مدني وإضراب، لتمثل خطراً من الداخل يهدد الكيان الإسرائيلي، بل والفكرة الصهيونية ذاتها. ولم تفلح آلة الحرب الإسرائيلية، وما استخدمته من أساليب قمعية [الطرد، الاعتقال، نسف البيوت، استخدام الرصاص المطاطي، القنابل المسيلة للدموع، فرق الاغتيال...ألخ] في أن تضع حداً لها. ومن هذا المنطلق مثلت الانتفاضة، وكيفية وضع نهاية لها، مجالا للتنافس السياسي والحزبي بين القوى والتيارات السياسية الرئيسية داخل إسرائيل، وقضية لاستقطاب الراى العام في الحملة الانتخابية. يضاف إلى ماسبق أن هذه الانتخابات جرت في سياق الاتجاه بقوة في تنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بعمليات التسليح والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية، وانضمام إسرائيل إلى برنامج حرب النجوم وقيامها بإطلاق أول قمر صناعي.

وعلى المستوى الفلسطيني:

أجريت انتخابات الكنيست الثاني عشر في إطار استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وإذا كانت الانتفاضة قد تركت آثاراً سلبية خطيرة على الكيان الإسرائيلي، فإنها تركت آثاراً إيجابية هامة على المستوى الفلسطيني. فالانتفاضة، نظراً لاتساع نطاقها الجغرافي [شملت كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧]، ولاتساع نطاق المشاركة الاجتماعية فيها [شملت مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية والفكرية، وإن كان محورها جيل الشباب وصغار السن]، وطبيعة قيادتها، وأنماط اللجان والتنظيمات التي أفرزتها، وأشكال العنف واللاعنف التي تخللتها، وتطور قدراتها وآلياتها على الأستمرار.[٧] نظراً لكل ماسبق، كانت الانتفاضة عاملا هاماً لبلورة الكيانية والهوية الفلسطينية، وإعادة المشكلة الفلسطينية إلى أجندة الاهتمام العربي والدولي من جديد، بعد أن كانت قد سقطت إلى مرتبة دنيا في سلم أولويات واهتمامات الأطراف العربية والدولية. فالرسالة التي توجهها الانتفاضة هي أن هناك شعباً فلسطينياً ينبغي تقرير مصيره، ويرفض الاحتلال

الإسرائيلى بمختلف أساليبه وممارساته، ويعارض سياسات الضم والتهويد التى تمارسها إسرائيل، ولايقبل خطط ومشروعات التسوية المطروحة، وبخاصة من الجانبين الإسرائيلى والأمريكى، ويحتج على مواقف وسياسات العجز والتردد من قبل النظم العربية.

ولقد ساهمت الانتفاضة فى خلق إجماع فلسطينى عام حول القضية، فهى ربطت بين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة من جانب والفلسطينيين داخل إسرائيل وفى الخارج من جانب آخر. وسمحت بإيجاد المناخ الملائم لخلق حد أدنى من الاتفاق بين مختلف الفصائل والتنظيمات الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد تجلى ذلك فى التحرك السياسى النشط الذى مارسته المنظمة عقب اندلاع الانتفاضة، وذلك حتى يكون العمل السياسى من أجل التسوية العادلة للقضية الفلسطينية متمشياً مع العمل الشعبى فى الأراضى المحتلة. ولقد انتهى هذا التحرك بالقرارات التى أعلنها المجلس الوطنى الفلسطينى، فى دورته الطارئة التى عقدت بالجزائر فى نوفمبر [١٩٨٨]، وبخاصة تلك المتعلقة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية استناداً إلى الشرعية الدولية، متمثلة فى قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٧. والتأكيد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وبمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، مع طرح تصور للعلاقة المستقبلية بين الأردن وفلسطين على أساس كونفدرالى طبقاً لأختيار وإرادة الشعبين. وبذلك أسقطت المنظمة الكثير من العقبات والحجج التى كانت تتذرع بها إسرائيل والولايات المتحدة لعدم قبول التعامل مع المنظمة، والاعتراف بها والتفاوض معها.

وعلى المستوى العربى:

جاءت هذه الانتخابات بعد حوالى عام من عودة العلاقات الرسمية بين مصر وأغلب الدول العربية [عقب قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧]، وما صاحب ذلك من اتجاه عام إلى رأب الصدع ووقف الانهيار فى الصف العربى، وتهدئة، بل محاولة، حل الصراعات والتوترات بين بعض الدول العربية[٨]. كما أن الانتفاضة الفلسطينية ألقت بظلالها على النظم العربية عامة، بحيث عملت على تحريك بعض فاعليتها، ودفعت بالقضية الفلسطينية ضمن أولوياتها من جديد بعد أن كانت قد تدنت فى سلم الأولويات العربية، نتيجة لبروز تحديات أخرى نظرت إليها بعض الدول العربية على أنها أكثر خطورة، وبخاصة التحدى الذى مثلته الحرب العراقية-الأيرانية التى استمرت ثمان سنوات. ناهيك عن انشغال كل نظام عربى بهمومه ومشكلاته الداخلية أو بخلافاته مع النظم المجاورة [عربية أو غير عربية].

وبالرغم من أن الانتفاضة قد أعادت المشكلة الفلسطينية إلى بؤرة الاهتمام العربى، حيث شهد عام ١٩٨٨ تحركاً فلسطينياً عربياً على المستوى السياسى لتنشيط إمكانات انعقاد المؤتمر الدولى لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربى-الإسرائيلى. وبالرغم من الإشادة اللفظية من قبل النظم العربية بالانتفاضة الفلسطينية، إلا أن تدعيم هذه

النظم للانتفاضة، مادياً ومعنوياً، دون المستوى المطلوب. فهذه النظم لم ترتفع إلى مستوى الانتفاضة، ولم تترجم التأييد اللفظي إلى أفعال وسياسات ملموسة، بل أن أكثر من نظام عربي يرى أنه ليس من مصلحته استمرارها. فالانتفاضة طورت أساليبها وآلياتها بالشكل الذي يضمن لها درجة من الاستقلالية إزاء تدخلات النظم العربية، كما ان هذه النظم تخشى من انتقال العدوى، فتنقض شعوبها ضدها، فأغلبها نظم فاقدة للشرعية وتعتمد في استمرارها على القوة والإكراه. لذلك فمن مصلحتها اتجاه التطورات نحو إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، والذي تمثل القضية الفلسطينية جوهره.[٩]

وجاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في إطار تطورات أخرى هامة على الساحة العربية تمثلت بالأساس في توقف الحرب العراقية-الإيرانية، وذلك بقبول الجانبين لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل التسوية السياسية. وعلى هذا الأساس طرحت العديد من التساؤلات حول مستقبل الدور القومي للعراق بعد انتهاء الحرب، وبخاصة فيما يتعلق بموقفه من الصراع العربي-الإسرائيلي. وراح بعض المحللين والخبراء الإسرائيليين يحذرون من خطورة اتجاه العراق ليلعب دوراً مؤثراً على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة وأن القدرة العسكرية العراقية، التي أصقلتها تجربة الحرب الطويلة، تشكل رصيداً استراتيجياً للأمة العربية في صراعها مع إسرائيل[١٠].

ومن التطورات الهامة على الساحة العربية، والتي تعكس بعض الدلالات فيما يتعلق بانتخابات الكنيست الثاني عشر، قرار النظام الأردني بفك الروابط القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية في أغسطس ١٩٨٨، الأمر الذي أوجد فراغاً في الأراضي المحتلة، سعت المنظمة لسده، وذلك بإعلان قيام الدولة الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٨. هذا إلى جانب التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية حول العلاقة بين الدولة الأردنية والدولة الفلسطينية في المستقبل، وذلك خلال قمة العقبة التي عقدت بين الرئيس "مبارك" والملك "حسين" "وياسر عرفات" في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٨[١١].

وعلى المستوى الدولي:

جاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر في وقت يتجه فيه العملاقان نحو وفاق دولي جديد على مستوى المواجهة المركزية بينهما. وتجلى ذلك في زيادة كم وكيف التفاعلات الإيجابية بينهما خلال الأعوام الثلاثة الماضية، في شكل لقاءات القمة والزيارات المتبادلة، ومحادثات خفض الأسلحة النووية متوسطة المدى..ألخ. ويرتبط هذا التوجه العام بسعي العملاقين لتسوية المشكلات والصراعات الإقليمية التي تشكل بؤراً للتوتر والصدام بينهما[١٢]. وفي هذا الإطار يمكن فهم دورهما في أزمة أفغانستان وقضية نيكاراجوا والحرب العراقية-الإيرانية. ولايخرج الصراع العربي-الإسرائيلي عن دائرة هذه المشكلات، وإن كان أطولها وأعقدها وأكثرها تشابكاً. ولقد ترتب على الانتفاضة الفلسطينية، أيضاً، عودة الاهتمام الدولي، وبخاصة من قبل القوتين العظميين، بالمشكلة الفلسطينية[١٣]. والذي لاشك فيه أن هناك مفاوضات

مباشرة بينهما بشأنها، ومن المتوقع زيادة اهتمامهما بها خلال المستقبل المنظور انطلاقاً من كافة الظروف والمتغيرات الراهنة على المستوى المحلى [الفلسطينى، والإسرائيلى] والإقليمى العربى، والدولى. ولعل آخر التطورات فى هذا المجال مبادرة شولتز، وصدور القرار الأمريكي بقبول الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهذا يشكل تطوراً فى الموقف الأمريكى، ولوعلى المستوى الشكلى، وستكشف الفترة المقبلة عن أبعاد القرار وجدواه وحدود جدية الجانب الأمريكى، وإن كان لاينتظر من الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "بوش" أن تحدث تحولات حقيقية فى السياسة الأمريكية إزاء المشكلة الفلسطينية، وإن قامت ببعض التغيرات الشكلية فى هذا المجال. كما أن هناك اتجاهاً دولياً عاماً، له مؤيدوه فى اوربا الغربية والكتلة الشرقية وبلدان العالم الثالث، يساند فكرة المؤتمر الدولى كطريق للتسوية الشاملة فى الشرق الأوسط.

وفى هذا الإطار تمت الانتخابات الإسرائيلية، ومن ثم كان لابد أن يلقى بظلاله -بدرجة متفاوتة- على ديناميات العملية الانتخابية ونتائجها، كما أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستتأثر فى تعاملها مع المشكلة الفلسطينية بهذا الإطار، بمستوياته المختلفة، وستسعى للتأثير فيه.

ثانياً: المشكلة الفلسطينية فى البرامج الإنتخابية:

غالباً ما تعبر البرامج الانتخابية عن التوجهات والسياسات العامة للأحزاب ومواقفها المبدئية إزاء مختلف القضايا الداخلية والخارجية المرتبطة بالتنافس والصراع على السلطة. ويعد البرنامج الانتخابى، لحزب ما، مدخلاً لفهم وتقييم السياسات الداخلية والخارجية للحزب فى حالة فوزه فى الانتخابات وتشكيله للحكومة. ولقد بدأت الكتل والأحزاب الإسرائيلية المتنافسة، بنشر برامجها الانتخابية ابتداء من مايو ١٩٨٨، وذلك تمهيداً للانتخابات فى نوفمبر ١٩٨٨.

فما الذى تضمنته هذه البرامج عن المشكلة الفلسطينية؟[١٤].

١- تكتل "الليكود":

من أبرز ماجاء به فى برنامجه حول المشكلة الفلسطينية ما يلى:

"إن حق الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل ثابت وأبدى، ولايمكن إجراء أى نقاش أو جدل بشأنه. وإن هذا الحق يمتد إلى كافة أجزاء أرض إسرائيل، وستعمل حكومة "الليكود" من أجل تطبيق القانون الإسرائيلى على يهودا والسامرة وقطاع غزة للحيلولة دون تسليمها إلى أى سلطة أجنبية. وإن مشروع الحكم الذاتى الذى تم الاتفاق عليه خلال مباحثات كامب-ديفيد لايشتمل على أى صلاحيات تنفيذية أو سياسية، وهو لايعتبر بمثابة اعتراف ذاتى، إذا حصل الشعب العربى على اعترافه الذاتى من خلال ٢١ دولة عربية مستقلة. وسيتم إنجاز السلام بين إسرائيل والدول العربية عبر تجزئة الشعبين: شعب إسرائيل فى أرض إسرائيل والعرب فى الدولة

العربية، والعمل من أجل تطبيق مشروع الترانسفير، أى تبادل سكانى بين إسرائيل والعرب عبر تحويل السكان العرب من يهودا والسامرة إلى الدولة العربية".[١٥] هذا إلى جانب بناء مستوطنات جديدة فى الأراضى المحتلة وتوسيع المستوطنات القائمة، واتخاذ إجراءات أشد قوة فى الأراضى المحتلة من أجل تهدئة الأوضاع[١٦].

وهكذا يقوم برنامج "الليكود" على أساس رفض أى تقسيم إقليمى لأرض إسرائيل، ومن ثم رفض الانسحاب عن الأراضى الفلسطينية المحتلة واعتبارها أراض محررة تم استرجاعها عام ١٩٦٧، ورفض الاعتراف بالشعب الفلسطينى وبحقه فى تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية ترمى إلى تدمير إسرائيل، وعدم التفاوض معها، واعتبار أن خطها الاعتدالى مؤامرة مكشوفة لتحقيق هدفها.

ويتصور "الليكود" تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى فى إطار مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المعنية، وبخاصة مصر والأردن. ويربط تسوية المشكلة الفلسطينية بترتيبات الإدارة الذاتية التى تضمنتها اتفاقيات كامب ديفيد. و"الليكود" تصور وتفسير محدد للحكم الذاتى، يفرغه من أى مضمون حقيقى. طرح هذا التصور "مناحم بيجين" منذ عام ١٩٧٧؛ فقد أكد على إمكانية التوصل إلى حل وظيفى فى الضفة الغربية، أقرب ما يكون إلى صيغة الحكم الذاتى الإدارى للسكان العرب وليس للأرض، مع احتفاظ إسرائيل باليد العليا فى أمور وقضايا الأمن، وضمان استمرار الوجود العسكرى الإسرائيلى فى يهودا والسامرة وغزة؛ وتمتع الإسرائيليين بحق الاستيطان والتملك فى المناطق التى سوف تخضع للحكم الذاتى الإدارى، وتمسك إسرائيل بحقها فى السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، واستبعاد القدس نهائياً من هذا الموضوع.

ومع الاستعداد لبدء مفاوضات الحكم العسكرى بين مصر وإسرائيل طرح "بيجين"، فى مايو ١٩٧٩، مشروعاً للحكم الذاتى فى الضفة والقطاع أشار فيه إلى انسحاب الحكم العسكرى، بعد تشكيل سلطة الإدارة الذاتية، على أن تتولى أجهزة الأمن الإسرائيلية مسئولية الأمن الداخلى، وانسحاب قوات الجيش الإسرائيلى وتمركزها فى مناطق محددة من أقاليم الحكم الذاتى، مع كفالة حق الاستيطان للإسرائيليين فى تلك المناطق، وحق إسرائيل فى فرض سيادتها عليها بعد انقضاء سنوات الحكم الذاتى الخمس[١٧]. وهكذا، فهو حكم ذاتى إدارى للسكان، وليس للأرض، فى إطار الهيمنة الإسرائيلية، حيث أعطت إسرائيل لنفسها الحق فى الاستيطان، وتولى شئون الأمن والدفاع فى الضفة الغربية والقطاع، والاحتفاظ بالسيادة على هذه الأراضى.

وفى إطار هذا التصور "الليكودى" للحكم الذاتى، وصلت المفاوضات بين مصر وإسرائيل بشأنه إلى طريق مسدود، بعد فترة طويلة من المباحثات [مايو١٩٧٩-مارس١٩٨٢] وأغلق ملف الحكم الذاتى بعد أن أعلنت القيادة المصرية الجديدة، عقب اغتيال الرئيس السادات، بعدم أحقية أحد فى التحدث باسم الفلسطينيين[١٨]. واستمر هذا التصور، الذى طرحه "مناحيم بيجين" للحكم الذاتى، العامل الحاكم لرؤية "الليكود" لهذه المسألة بعد ذلك، وإن كان "الليكود" فى حملته

الانتخابية قد عرض لبعض التفصيلات والتعديلات الشكلية فى هذا الموضوع

وأكد "الليكود"، فى برنامجه، استعداده للتفاوض مع ممثلين عن سكان الأراضى المحتلة، وحدد عدة شروط صارمة يجب توافرها فى هؤلاء الممثلين منها: ألا يكونوا على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يعترفوا بإسرائيل، وأن ينبذوا الإرهاب. وأشار فى حملته الانتخابية إلى ضرورة تعاون الدول العربية المجاورة فى اختيار هؤلاء الممثلين[١٩].

٢- حزب العمل:

من أهم البنود التى وردت فى برنامج حزب العمل عن المشكلة الفلسطينية ما يلى: "يتم التوصل إلى حل لمصير المناطق المحتلة عبر مفاوضات سياسية وليس بوسائل عسكرية. والشريك المفضل للمفاوضات هو حكومة الأردن، مع وفد أردنى-فلسطينى مشترك، وستبدأ عملية التفاوض بمؤتمر دولى، لايتمتع بصلاحيات تكفل له حق فرض قرارات، والهدف منه التوصل إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف. وإن القدس الموحدة ستبقى عاصمة إسرائيل، دون إجراء أى مفاوضات بشأنها. وسيبقى نهر الأردن حد إسرائيل الأمنى ولن يعبره أى جيش أجنبى. ولن يتم إخلاء المستوطنات فى منطقة غور الأردن أو تسليمها إلى أى سلطة أجنبية. وستكون حكومة حزب العمل على استعداد لإجراء حلول جزئية أو مؤقتة، من حيث المضمون والفترة الزمنية، كخطوة على طريق إيجاد حل نهائى[٢٠]".

وهكذا، طرح حزب العمل إمكانية التوصل إلى حل وسط إقليمى، يتم بموجبه مقايضة بعض الأرض بالسلام[٢١]، وذلك فى إطار اقتسام الأراضى المحتلة بين إسرائيل والعرب، بحيث تتخلى إسرائيل عن قطاع غزة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية من الفلسطينيين فى الضفة الغربية، وتحتفظ بالمناطق ذات الكثافة السكانية البسيطة والمرتبطة بأمن إسرائيل. وتعمل من أجل ترحيل الفلسطينيين منها إلى المناطق التى تم التنازل عنها، على أن تلحق المناطق المتنازل عنها بإدارات عربية [الأردن بالنسبة للضفة الغربية، ومصر بالنسبة لغزة]، مع احتفاظ إسرائيل ببعض الضمانات الأمنية فى هذه الأراضى مثل: أن تكون هذه المناطق منزوعة السلاح، وأن يكون لإسرائيل محطات إنذار مبكر وقواعد عسكرية فيها...ألخ.

وعلى المستوى الإجرائى، يطرح حزب العمل إمكانية أن تتم هذه العملية فى ضوء تسوية نهائية بين العرب وإسرائيل فى إطار مؤتمر دولى احتفالى للسلام، يشارك فيه ممثلون عن الفلسطينين من خلال وفد أردنى-فلسطينيى مشترك، يكون مقدمة للمفاوضات المباشرة.

وهكذا لم يتضمن برنامج حزب العمل أى إشارة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وإمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولم يقر الانسحاب الشامل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، ولم يتضمن أى اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها

الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني.

٣- الأحزاب والحركات اليمينية الأشد تطرفاً:

كشفت انتخابات الكنيست الحادى عشر والثانى عشر عن تصاعد التيار اليمينى المتطرف بشدة داخل إسرائيل. ففى انتخابات ١٩٨٤ تمكنت الأحزاب والحركات اليمنية المتطرفة من الحصول على ٦ مقاعد فى الكنيست [٥ لتحالف "هاتحيا" -"تسوميت"، ومقعد لحركة "كاخ"]. وفى انتخابات ١٩٨٨، التى لم يصرح لحركة "كاخ" بدخولها، حصلت الأحزاب والحركات اليمنية على ٧ مقاعد [٣ لحزب "هاتحيا" -النهضة، و٢ لحركة "تسوميت" -المفترق، و٢ لحركة "موليدت"، التى لم يكن لها وجود فى انتخابات ١٩٨٤][٢٢].

وهناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة تتعلق بضعف ثقة الناخب الإسرائيلى فى القوتين الرئيسيتين [العمل و"الليكود"]، نظراً لاعتبارات عديدة تتصل بشيوع جو من البلبلة وعدم الوضوح فى مواقفهما وسياستهما إزاء بعض المشكلات الكبرى. ولقد كان ذلك فى خلفية انتخابات ١٩٨٤[٢٣]، واستمر فى انتخابات ١٩٨٨. كذلك ترتبط بتدهور الأداء السياسى لكلاهما خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية بينهما، وخاصة فيما يتعلق بوضع نهاية للانتفاضة. كما أن انخراطهما خلال المعركة الانتخابية فى الدعاية والمناورات السياسية، دون طرح حلول جادة للمشكلات الحقيقية، كان من عوامل اهتزاز ثقة الناخبين فيهما، ومن ثم لم يحقق أى منهما تقدماً ذا شأن فى انتخابات الكنيست الثانى عشر،[٢٤] واتجهت نسبة أكبر من أصوات الناخبين نحو الأحزاب الصغيرة والمتطرفة، والتى تلعب دوراً هاماً فى تشكيل الائتلافات الحاكمة داخل إسرائيل منذ نشأتها. كما أن اندلاع الثورة الشعبية فى الأراضى المحتلة وفشل الحكومة الإسرائيلية فى إخمادها ساهم فى خلق إحساس نفسى بالخوف والهلع لدى المواطن الإسرائيلى، الأمر الذى أدى إلى المزيد من الجنوح نحو اليمينية والتطرف، وإن كان قد ساهم أيضاً فى خلق بعض القوى والتيارات الداعية للسلام. كما أن وجود بعض التوترات فى حزب العمل، وفى جبهة اليسار الإسرائيلى بصفة عامة، وتشتت الصوت العربى فى الانتخابات، وطرح حزب العمل لبعض الأفكار والممارسات المتطرفة خلال الحملة الانتخابية ...ألخ. كافة العوامل السابقة ساهمت فى صعود التيارات اليمينية والدينية المتطرفة[٢٥].

وبخصوص المشكلة الفلسطينية، فإن رؤية الأحزاب اليمينية المتطرفة تنطلق، بصفة عامة، وبدرجات متفاوتة، من عدة مبادئ أهمها:[٢٦] العمل من أجل دولة يهودية نقية، ولايكون ذلك إلا من خلال تهجير وطرد السكان العرب من الأراضى الإسرائيلية [الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧]، حتى ولو بالإكراه واستخدام القوة، وممارسة الاستيطان الشامل فى كل أرض إسرائيل، وفرض السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة وقطاع غزة. وكان حزب "هاتحيا" [١٩٧٩] قد حدد أهدافه فى إعادة النظر فى اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وعدم الانسحاب من الأراضى التى تحتفظ بها إسرائيل، وفرض السيادة عليها، وحل مشكلة

اللاجئين الفلسطينيين بإرسالهم إلى العربية السعودية وبقية دول النفط العربية.

ومن الحركات اليمنية العنصرية المتطرفة حركة "كاخ" بزعامة الحاخام "مائير كاهانا"، التي لم يصرح لها بدخول انتخابات الكنيست الثاني عشر، وكانت قد حصلت على مقعد في انتخابات الكنيست الحادى عشر، وتعرب حركة "كاهانا"، صراحة، عن كراهيتها للعرب، وتعمل على التحريض ضدهم، وترفع شعار طرد الفلسطينيين[٢٧].

ونظراً لتصاعد النزعة اليمينية لدى قطاعات من الرأى العام الإسرائيلى، تزايد إحساس التكتلين الرئيسيين بعدم قدرة أى منهما على تشكيل الحكومة بمفرده، كما كانت تكشف استطلاعات الرأى، وشعور كل منهما بالحاجة إلى الدخول فى مساومات ومزايدات لتشكيل حكومة ائتلاف مع الأحزاب الصغيرة بعد الانتخاب، كل هذه العوامل دفعتهما نحو المزيد من التطرف والتشدد بدرجات متفاوتة.

٤- الأحزاب والحركات الدينية:

وتتمثل فى: "المفدال" [الحزب الدينى الوطنى]، وحزب "أجودات يسرائيل" [الاتحاد الأسرائيلى]، و"شاس" [اتحاد "السفارديم" حراس التوراة]، وحزب "ديجيل-هاتوراه [علم التوراة]. ولقد تمكنت هذه الأحزاب من الحصول على ١٨ مقعداً فى انتخابات ١٩٨٨، مقابل ١٣ مقعداً فى الكنيست الحادى عشر عام ١٩٨٤، أخذاً فى الأعتبار التغير الذى حدث فى خريطة الأحزاب الدينية ما بين الانتخابين، وحزب "ديجيل هاتوراه" لم يكن له وجود عام ١٩٨٤، بينما اختفت فى انتخابات ١٩٨٨ كتلة "موريشا" [التراث] التى تشكلت قبيل انتخابات ١٩٨٤.

ويعكس هذا عدة دلالات تتعلق بتنامى التيار الدينى المتطرف داخل إسرائيل، والذى ارتبط، فى جانب منه، بالتعصب لليهود الشرقيين[٢٨]، وبحدوث بعض التغيرات فى اتجاهات التصويت لدى قطاعات من المجتمع الإسرائيلى، وبالتدهور النسبى فى قدرة القوتين الرئيسيتين...ألخ. ويلاحظ أن القوة السياسية لهذه الأحزاب تفوق قوتها الواقعية والتمثيلية وذلك نظراً لحساسية الدور الذى يمكن أن تلعبه فى بناء وانهيار الائتلافات الحاكمة، فهى تتمتع بقدرة عالية على المساومة فى هذا المجال، إذ تمثل كما يقولون "رمانة الميزان"[٢٩]

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية يلاحظ تعدد مواقف الأحزاب الدينية ما بين الاعتدال والتطرف بشأنها. فأحزاب "شاس" و"أجودات إسرائيل" و"ديجيل هاتوراه" تتطرف بشأن قضية الدين والدولة، بينما تتبنى رؤى أقرب إلى تصورات حزب العمل بدرجة أو بأخرى فيما يتعلق بفكرة الحل الوسط الإقليمى[٣٠].

أما حزب "المفدال" فيطالب فى برنامجه بأرض إسرائيل الكبرى، والعودة إلى أرض الأجداد، والحفاظ على نقاء الدولة. ولايمكن أن يتحقق ذلك إلا بتدعيم وتشجيع الاستيطان فى الأراضى المحتلة، ورفض الانسحاب منها، وضمها لدولة إسرائيل، وطرد

وتهجير سكانها العرب، مع رفض المؤتمر الدولى للسلام، وبقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل [٣١].

وتلتقى الأحزاب اليمنية وبعض الأحزاب الدينية المتطرفة فى مواقفها إزاء الأراضى المحتلة مع "الليكود"، وإن كان بعضها أكثر تطرفاً وتشدداً منه فى هذه المسائل. ففكرة الطرد والتهجير والإبادة والضم، التى تعلن عنها بعض هذه الأحزاب صراحة، لم يطرحها بهذه الصراحة وذلك الوضوح التيار السائد فى "الليكود"، وإن قال بها بعض صقوره. ولما كان "الليكود" ينظر إلى هذه الأحزاب كحلفاء محتملين له فى تشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات، فإنه كان لابد أن يقترب أكثر من مبادئها ويندفع بشدة فى اتجاه التطرف، وخاصة من قبل بعض كوادره وقياداته الشابة.

٥- احزاب وحركات الوسط والأحزاب اليسارية والعربية:

ومن هذه الأحزاب والحركات: "المابام" [حزب العمال الموحد]، و"راتس" [حركة حقوق المواطنين]، وحركة "شينوى" [التغيير]، و"حداش" [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة]، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطى العربى. وتعكس هذه الأحزاب والحركات درجات متفاوتة من التوجه العام نحو الحقوق الفلسطينية والعربية. وتضمنت برامجها الانتخابية مواقف وتصورات متعددة بشأن المشكلة الفلسطينية، تبدأ بتصورات "المابام" وحركة حقوق المواطنين التى تقترب من رؤية حزب العمل، وتنتهى بموقف الحزب الديمقراطى العربى الذى يؤكد على ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحقه فى إقامة دولته المستقلة.

ومن أهم ما جاء فى برنامج "المابام": إن السلام الشامل رهين بحل مشكلة أمن إسرائيل وحل المشكلة القومية للشعب الفلسطينى. ومن خلال المفاوضات يستطيع الشعب الفلسطينى تقرير مصيره فى إطار دولة كونفدرالية مع الأردن. وبعد الاتفاق على تعديلات حدودية حيوية لأمن إسرائيل، تنسحب إلى حدود آمنة ومعترف بها، وتعاد المناطق وفقاً لجدول زمنى متفق عليه وتكون منزوعة السلاح، مع ضمان ألا تجتاز أى قوة عسكرية نهر الأردن. وفيما وراء الحدود الآمنة والمعترف بها، وفى إطار سلام متفق عليه، تنفذ فى إطاره ترتيبات الأمن، يجب على إسرائيل أن تحترم قرارات الفلسطينين فيما يتعلق بسيادتهم واستقلالهم ووضعية علاقتهم مع الأردن وتبقى القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.

ومن الناحية الإجرائية، فإن "المابام" يرى تحقيق السلام من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن وممثلين مؤهلين للشعب الفلسطينى، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية فى حالة استعدادها للاعتراف بإسرائيل وقبول قرارى مجلسى الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ العنف والإرهاب. وعلى إسرائيل قبول أى أسلوب للمفاوضات، بما فى ذلك المؤتمر الدولى، ولخلق جو ملائم لبدء المفاوضات على

إسرائيل أن تقترح اتفاقاً متبادلا لوقف فورى لجميع أعمال العنف بين إسرائيل والفلسطينيين، ويفرض ذلك على إسرائيل ضرورة التوقف عن مصادرة الأراضى والمياه والاستيطان فى الأراضى المحتلة[٣٢].

أما بالنسبة لحركة حقوق المواطنين، فقد أكدت فى برنامجها "على أهمية وضرورة اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، حتى تستطيع أن تشترك فى مفاوضات السلام كممثل للشعب الفلسطينى. وعلى إسرائيل أن تحترم قرار الشعب الفلسطينى بحق تقرير المصير، سواء فى شكل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو إقامة إطار فيدرالى أو كونفدرالى مع الأردن. وضمن اتفاقية سلام ستكون إسرائيل مستعدة للانسحاب من المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧، لأنها تشكل عبئاً عليها وتعرض نظامها الديمقراطى للخطر وغير ضرورية لأمنها، وذلك مع ضمان أن تبقى منزوعة السلاح، ويبقى لإسرائيل ترتيبات أمن فيها. ولما كانت المستوطنات تشكل عائقاً للسلام فيجب التوقف عن إنشاء مستوطنات جديدة، ومنع تكثيف المستوطنات القائمة. وإن اتفاق السلام الذى سيحدد السيادة فى الضفة والقطاع سيحدد مصير المستوطنات"[٣٣].

وتعارض حركة "شينوى" [التغيير] بناء مستوطنات جديدة فى الأراضى المحتلة، وخصوصاً تلك التى يعرقل إنشاء المستوطنات فيها احتمالات السلام. وتقترب رؤيتها من تصور حزب العمل لتحقيق التسوية[٣٤].

وتضمن برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مايلى: "ضرورة الأعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته المستقلة جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية والجولان، بالإضافة إلى جنوب لبنان، وضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، الأمر الذى يعنى ضرورة الاعتراف بالمنظمة، باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، والمطالبة بأن تكون القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية. وتنقد الجبهة فى برنامجها "الليكود" وسياساته، إذ تعتبرها طريقاً للحرب وسفك الدماء، وتؤكد الجبهة تضامنها مع الشعب الفلسطينى ممثلا فى انتفاضته الوطنية". [٣٥]

ومن أهم ما جاء فى برنامج القائمة التقدمية للسلام، بخصوص المشكلة الفلسطينية، ما يلى: "التأكيد على ضرورة الاعتراف المتبادل بحق الشعبين: الشعب اليهودى فى إسرائيل، والشعب العربى فى فلسطين بحق تقرير المصير. وتحقيق هذا المبدأ يستوجب الانسحاب الكامل من جميع الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار دولة إسرائيل، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة". [٣٦]

ومن أبرز ماورد فى برنامج الحزب الديمقراطى العربى ما يلى: "ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، تشارك فيه جميع الأطراف على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف مصادرة الأراضى العربية، والعمل على إعادة الأراضى المصادرة إلى أصحابها".[٣٧]

وإذا كانت برامج الأحزاب اليسارية والعربية وحركات الوسط، قد تضمنت الكثير من العناصر الإيجابية فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، إلا أن المفارقة الكبرى تتمثل فى عجز هذه الأحزاب عن تحسين مركزها السياسى على أرضية اللعبة السياسية والانتخابية فى إسرائيل، وقد أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة ذلك. فالأحزاب المؤيدة للفلسطينيين، والعرب بصورة واضحة ["حداش"، والتقدمية للسلام، والحزب الديمقراطى العربى] لم تحقق سوى ٦ مقاعد فى الانتخابات، كما أن أحزاب اليسار والوسط القريبة من حزب العمل ["مابام"، "شينوى"، "راتس"] لم تحقق سوى ١٠ مقاعد. وينعكس ذلك فى ضعف تأثيرها فى عملية صنع القرارات والسياسات، وبخاصة تلك المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية. كما أن العمل و"الليكود" يحرصان على أن تظل أغلب هذه الأحزاب والحركات بعيدة عن تشكيل الائتلافات الحاكمة. وتتضح معالم الصورة عند مقارنة وضعية هذه الأحزاب بوضعية الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة، فالأخيرة تمتلك قدرة أكبر على المساومة وممارسة التأثير، سواء فى تشكيل الائتلافات الحاكمة أو ممارساتها السياسية.

وليس هنا مجال التفصيل فى أسباب ضعف الأحزاب اليسارية وذات التوجه العربى عموماً. ويكفى القول بأن جانباً هاماً من فهم هذه الظاهرة يكمن فى وجود اضطرابات وتراجعات فى صفوف هذه الأحزاب بصفة عامة، وفشلها فى التنسيق فيما بينها خلال المعركة الانتخابية.[٣٨] وتنامى التيارات اليمنية والدينية نظراً لأسباب عديدة سبق ذكرها. كما أن الأحزاب ذات التوجه العربى تطرح بعض المبادئ والأفكار التى تعد خارج دائرة الإجماع السياسى بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية فى إسرائيل. وخاصة تلك المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحقه فى إقامة دولته المستقلة، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية.

وخلاصة القول:

إن البرامج الانتخابية للأحزاب والحركات السياسية فى إسرائيل تضمنت رؤى ومواقف متعددة إزاء المشكلة الفلسطينية. تبدأ بتصورات الأحزاب اليمنية وبعض الأحزاب الدينية المتطرفة، والقائلة بعدم التنازل عن أى شبر من أرض إسرائيل، وضم يهودا والسامرة وقطاع غزة، وفرض السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضى، وتنتهى بتصورات ورؤى الأحزاب اليسارية والعربية الداعية -بدرجات متفاوتة- إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحقه فى إقامة دولته المستقلة، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وما بين هذا وذاك تنتشر مواقف القوى

السياسية الأخرى اقتراباً أو ابتعاداً.

ثالثاً: المشكلة الفلسطينية فى الحملة الإنتخابية.

تنبع أهمية متابعة المشكلة الفلسطينية، كما جاءت في الحملة الانتخابية للكنيست الثاني عشر، من عدة اعتبارات منها: أن الحملة تضمنت الكثير من التفصيلات والتوضيحات والتعليقات لما هو وارد في البرامج. كما أنه خلالها أظهرت بعض القوى الحزبية، وبخاصة القوتان الرئيسيتان، مواقف واتجاهات إزاء بعض عناصر المشكلة الفلسطينية لم تكن واردة، أو على الأقل لم تكن واضحة، في البرامج الانتخابية. وتفيد متابعة الحملة الانتخابية، ورصد مواقف وسياسات القوى المتنافسة فيها، في التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي في خططها وسياساتها.

وستتناول الدراسة المشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية كما عكستها مواقف وممارسات العمل و"الليكود"، فهما قطبا التنافس على السلطة ومحور الحملة الانتخابية.

اتسمت حملة انتخابات الكنيست الثاني عشر بعدة سمات لابد من أخذها في الاعتبار عند تتبع وضعية المشكلة الفلسطينية فيها. ومن أهم هذه السمات:

أ- انخراط الأحزاب، وبخاصة العمل و"الليكود"، في سباق محموم من الشعارات والاتهامات وحملات التشهير والتشكيك عبر الصحافة وأجهزة الإعلام والمؤتمرات والاجتماعات الانتخابية... ألخ. فكل من العمل و"الليكود" راح يتهم الآخر بأنه المسئول عن الانتفاضة، وبأن سياساته تعرض أمن إسرائيل للخطر. وصف زعيم العمل تكتل "الليكود": بأنه معسكر الخوف واليأس، وقادته مجموعة من المصابين بالعمى السياسي، وسيقودون إسرائيل إلى حرب جديدة [٣٩]، وأن حزب العمل هو الطريق لكسر الجمود [٤٠]. وتبنى "الليكود" شعار أنه وحده القادر على إقرار السلام، وأن تصورات وسياسات حزب العمل تعرض أمن إسرائيل للخطر. ولقد غطت حرب الشعارات هذه على مواقف كل منهما إزاء القضايا والمشكلات الهامة، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية.

ب- اتسمت مواقف القوتين الرئيسيتين، إزاء المشكلة الفلسطينية خلال الحملة الانتخابية، بدرجة من الغموض والاضطراب والتناقض [المحسوب]. ويؤكد بعض المعلقين على أن هذه لعبة تمارسها الأحزاب، وخاصة الكبيرة، حتى تخاطب وتجتذب مختلف اتجاهات الرأى العام وتقفز على المشكلات الكبرى، ومن ثم فهى تدخل فى باب المناورات والرهانات الانتخابية دون أن تعنى غياب استراتيجيات واضحة للعمل أو "الليكود".

ولكن نظراً للظروف التى أحاطت بانتخابات الكنيست الثانى عشر، وبخاصة تلك المتعلقة باستمرار الانتفاضة الفلسطينية، وفشل الحكومة الإسرائيلية فى إخمادها، وزيادة الاستقطاب على المستويين السياسى والشعبى، وفشل أى من القوتين

الرئيسيتين فى طرح بدائل واضحة تمكن إسرائيل من إنهاء هذه الورطة. كل العوامل السابقة ساهمت فى غموض وتمييع مواقفهما. لذلك لم يستطع "الليكود" أو العمل أن يحسم الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلى حول مستقبل الأراضى المحتلة والانتفاضة الفلسطينية، لصالحه، وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد ذلك.

ج- مارس كل من العمل والليكود مبدأ توزيع الأدوار بين قياداته[٤١] خلال الحملة الانتخابية. فبرز داخل كل منهما صقور وحمائم للتعبير عن مختلف الاتجاهات واستقطاب مختلف الفئات. "فشامير" زعيم "الليكود" بدى معتدلا عند مقارنته ببعض القيادات الصقرية الشابة داخل "الليكود" مثل "بنيامين بيجن" ابن "مناحم بيجين" و"بنيامين نتنياهو" مندوب إسرائيل السابق فى الأمم المتحدة، الذى قال خلال الحملة الانتخابية أنه "جاء من واشنطن ليمنع حزب العمل من بيع أرض إسرائيل للفلسطينيين".[٤٢] ومارس حزب العمل اللعبة نفسها. ففى الوقت الذى يقدم فيه "شيمون بيريز" نفسه باعتباره التعبير عن الاعتدال، والاستعداد لتحقيق السلام، نجد أن "اسحق رابين" وزير الدفاع، وهو من القيادات البارزة فى حزب العمل، يمارس أبشع أعمال العنف المادى والمعنوى ضد الانتفاضة. كذلك حرص حزب العمل على تطعيم صفوفه ببعض القيادات الشابة الأكثر تطرفاً، على أمل اجتذاب بعض الاتجاهات اليمنية المتطرفة. ولأول مرة، منذ بدء الحياة البرلمانية فى إسرائيل، جاء اسم "أباأيبان"، وزير الخارجية، متأخراً فى القوائم الانتخابية للحزب باعتباره أحد الحمائم[٤٣].

على ضوء الملاحظات السابقة، التى اتسمت بها الحملة الانتخابية، يمكن تتبع المشكلة الفلسطينية خلالها على النحو التالى:

١- مستقبل الأراضى المحتلة [الضفة الغربية وقطاع غزة].

اتجه كل من العمل و"الليكود"، خلال الحملة الانتخابية، لتبرير وتوضيح موقفه إزاء الأراضى المحتلة. فأكد "الليكود" على الحقوق التاريخية والدينية لشعب إسرائيل فى هذه الأراضى، وكيف أنها أجزاء من إسرائيل حررت عام ١٩٦٧. وكذلك ركز زعماؤه على الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية، التى لايمكن فى ضوئها التنازل عن شبر واحد من هذه الأراضى، وذلك لأن جانباً هاماً من استراتيجية إسرائيل الدفاعية يعتمد على قدرتها على تعبئة الاحتياطى، وهذه الأراضى ضرورية لتأمين انتشار القوات الإسرائيلية فى مواقعها دون أى عوائق من قبل أى قوى معادية توجد فى هذه الأراضى متى تم الانسحاب منها. لذلك يجب الاحتفاظ بنهر الأردن، كخط دفاع لإسرائيل.[٤٤] كما أن الانسحاب عن هذه الأراضى يعنى فتح المجال أمام منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة دولة فلسطينية عليها تكون مقدمة لتدمير إسرائيل. والخلاصة، كما عبر عنها "شارون" وزير التجارة والصناعة، أن الانسحاب من يهودا والسامرة وقطاع غزة من شأنه الإضرار بالأمن الإسرائيلى.[٤٥]

ويقدم "الليكود". حلا للمشكلة الديموجرافية فى الأراضى المحتلة، والمتمثلة فى أن هناك حوالى ١,٥ مليون فلسطينى فى هذه الأراضى، وإذا ما أخذ فى الاعتبار

ارتفاع المعدل السنوى للمواليد بين الفلسطينين العرب، فإنه من المقدر أن يكون عدد الفلسطينيين خلال الفترة ٢٠١٠ -٢٠٢٠ موازياً لعدد اليهود داخل الكيان الإسرائيلى وملحقاته، الأمر الذى يشكل تهديداً لهوية الدولة اليهودية.[٤٦] ويتمثل الحل "الليكودى" لهذه المشكلة فى عدة عناصر هى:

-تدعيم المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة وبناء مستوطنات جديدة. ويرى "الليكود" أن عملية الاستيطان هذه ستعتمد على يهود "الفلاشا"، وعلى اليهود السوفييت الذين يتوقع زيادة هجرتهم إلى إسرائيل في ظل الانفراج الدولى الجديد بين موسكو وواشنطن،[٤٧] والتحسن المستمر فى العلاقات السوفيتية-الإسرائيلية.

- تفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين، وذلك من خلال عمليات الطرد والتهجير بشتى الوسائل والأساليب إلى الدول العربية المجاورة، وخاصة الأردن، حيث ينظر "الليكود" إلى الأردن باعتباره الوطن البديل للفلسطينيين.[٤٨]

- التخطيط من أجل إقامة قاعدة صناعية فى الضفة والقطاع لربط المهاجرين الجدد بهذه الأراضى وتوطينهم فيها، ولكى تساهم فى احتواء واستيعاب السكان العرب فى الأراضى المحتلة فى إطارها، نتيجة لاعتمادهم اقتصادياً على هذه المؤسسات.[٤٩]

ولقد ساهمت الانتفاضة فى بروز بعض القيادات داخل "الليكود" طالبت بالتخلى عن بعض الأراضى المحتلة، وبخاصة تلك المأهولة بالسكان العرب، وعلى الجانب الآخر برز تيار أكثر تطرفاً طالب بضم الضفة الغربية وقطاع غزة وطرد سكانها، إلا أن أياً من التيارين لم يستطع أن يفرض نفسه داخل "الليكود".[٥٠] وحدث خلاف داخل "الليكود" حول قرار الأردن بفك الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية فى أغسطس ١٩٨٨، فقد رأى "شامير" زعيم "الليكود"، بأنه ليس هناك جديد يمكن أن يترتب على هذا القرار، بينما كانت نظرة "شارون"، وزير التجارة والصناعة مختلفة، حيث رأى ضرورة أن تتحرك إسرائيل، على الفور، وتعلن ضم أجزاء من الأراضى المحتلة، وذلك خشية أن تتحرك المنظمة وتملأ الفراغ الناجم عن القرار وتواجه العالم بأمر واقع وهو إعلان الدولة الفلسطينية، إلا أن اقتراح "شارون" لم يلق قبولا فى الحزب.[٥١]

ولما كانت قضية أمن إسرائيل أحد القضايا الأساسية فى الحملة الانتخابية، فقد اتجه كل من العمل و"الليكود" إلى تطعيم صفوفه بأكبر عدد من الجنرالات المتقاعدين لتأييد وجهة نظره -خاصة فيما يتعلق بالانسحاب من الضفة والقطاع على أسس عسكرية-استراتيجية. وكان مديرا الحملة الانتخابية لكلاهما شخصيتين عسكريتين شغلا منصب وزير الدفاع من قبل هما "عيزر فايتسمان" مدير الحملة الانتخابية لحزب العمل و"موشى أرينز" مدير الحملة الانتخابية لـ"الليكود".[٥٢]

واستمر "الليكود" خلال حملته الانتخابية فى التأكيد على أن مستقبل الأراضى المحتلة مرتبط بترتيبات الإدارة الذاتية، كما جاءت فى اتفاقيات كامب-ديفيد، التى تمثل الأساس الوحيد للتفاوض بين العرب وإسرائيل. وأعرب زعيم "الليكود"، أكثر من

مرة، عن استعداده، فور فوزه في الانتخابات، لدعوة كل من مصر والأردن وممثلين عن الفلسطينيين من الداخل يشترط فيهم: رفض العنف والإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، وأن يكونوا على علاقة من أى نوع بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للدخول في مفاوضات مباشرة من أجل السلام. واستمر "الليكود"، خلال حملته الانتخابية أيضاً، في التأكيد على أن ترتيبات الادارة الذاتية التي تم الاتفاق عليها، تعنى لا دولة ولا سيادة ولا حق تقرير المصير للفلسطينيين، وأن هذه الترتيبات هى الضمان لعدم حدوث أى تقسيم إقليمى لأرض إسرائيل.[٥٣]

وقد عبر عن هذا التصور "شامير" رئيس الوزراء وزعيم الليكود بقوله "إن اتفاقيتى كامب-ديفيد لاتلزماننا بالانسحاب ولو مليمتر واحد من أرض إسرائيل. والاتفاقيتان تلزماننا بأمر واحد وهو إجراء مفاوضات حول المناطق المحتلة، لكن في أرض إسرائيل لامكان للمناورات، ولن ترسم خطوط جديدة على الخارطة".[٥٤] وفي الوقت الذى راح "شامير" فيه يشدد على اتفاقيات كامب-ديفيد، وما تتضمنه من ترتيبات للحكم الذاتى، أشار مدير الحملة الإنتخابية لـ"الليكود" إلى أنه بالرغم "من أن اتفاقيات كامب-ديفيد تضع تصوراً أولياً يجعل من الأردن ومصر شركاء في المفاوضات حول الحكم الذاتى، فإن حكومة "الليكود" قد تمضى بدون هذه الاتفاقيات إذا تطلب الأمر ذلك، وإن مشاركة مصر لم تكن مطلوبة إلا على أساس توضيح بعض التفصيلات الخاصة بالحكم الذاتى".[٥٥]

ويبقى السؤال لماذا يركز "شامير" زعيم "الليكود" بشدة على اتفاقيات كامب-ديفيد وترتيبات الحكم الذاتى، علماً بأنه امتنع عن التصويت عليها، في حينه، عندما كان رئيساً للكنيست، كما أن حكومة "الليكود" هى المسئولة عن تعثر مفاوضات الحكم الذاتى التى استمرت قرابة ثلاث سنوات بين مصر وإسرائيل؟

ثمة عدة تفسيرات لذلك. أولهما، أن لـ"الليكود" تصوراً وتفسيراً محدداً لمعنى الحكم الذاتى بحيث يفرغه من أى مضمون حقيقى على نحو ما سبق ذكره. وثانيهما، أن كامب-ديفيد هى الطريق للدخول في مفاوضات مباشرة مع العرب، وتمثل بالنسبة لـ"الليكود" مخرجاً من القبول بفكرة المؤتمر الدولى، التى تلقى قبولا كبيراً على المستويين العربى والدولى. وثالثها، أن "الليكود" يطرح كامب-ديفيد في وقت تؤكد فيه الدولة العربية التى وقعت كامب-ديفيد، وهى مصر، بأنها مرحلة انتهت، وتعمل من أجل دفع التطورات لانعقاد المؤتمر الدولى للسلام. وبذلك يظهر "الليكود" الدول العربية باعتبارها الرافضة للسلام، وغير المستعدة للالتزام بالاتفاقيات الدولية. ورابعها، أن "الليكود" على يقين بأن الفلسطينين لن يقبلوا بترتيبات الحكم الذاتى، كما جاءت في كامب-ديفيد، وكما يفسرها "الليكود"، فإلى جانب أنهم لم يشاركوا في وضعها، فإنها تتناقض مع الحد الأدنى من الطموحات والتطلعات الفلسطينية. وخامسها، أن المفاوضات المباشرة تمثل مجالا لممارسة الضغوط على الدول العربية المعنية، بقصد الحصول على أكبر قدر من التنازلات.

وبالنسبة لحزب العمل، فقد راح يبرر موقفه إزاء الأراضى المحتلة والحل الوسط الإقليمى، انطلاقاً من عدة اعتبارات ديموجرافية واستراتيجية. إذ أن هناك

حوالى [١,٥] مليون فلسطيني يشكلون قنبلة بشرية موقوتة تهدد الطبيعة اليهودية والديموقراطية لدولة إسرائيل. فهي إذا لم تمنح هؤلاء حقوق المواطنة الإسرائيلية، فإن ذلك سينفي طبيعتها كدولة ديمقراطية، وسيضر بسمعتها الدولية، بحيث تبدو نمطاً قريباً من الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا. وإذا منحتهم هذه الحقوق، فستتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، والمتوقع أنهم سيتفوقون من حيث العدد في المستقبل على المواطنين اليهود، وهذا يشكل تهديداً لهوية الدولة اليهودية ونقائها. لذلك يجب التخلص من غزة ومن المناطق ذات الكثافة العالية من الفلسطينيين العرب، فهي تشكل عبئاً على إسرائيل.[٥٦]

وفي تصريحات أدلى بها "بيريز" للأوبزرفر قال "هذه المرة المسألة ليست مسألة خيار بين أحزاب، بل خيار بين مصائر... وما هو الشكل الذى ستكون عليه إسرائيل؟" هل ستكون دولة يهودية وديمقراطية لنا فيها أغلبية السكان على معظم الأرض؟ ...ويعني ذلك التنازل عن جزء من الأرض ...أم أننا سنحتفظ بكل الأرض ونفقد الأغلبية، وبهذا سنعيش في إسرائيل مختلفة تماماً".[٥٧]

وفي إطار الرد على المخاوف الأمنية التي يثيرها "الليكود" من جراء الانسحاب، سعى حزب العمل في حملته الانتخابية لتفنيد هذه المخاوف. وذلك في ضوء عدة اعتبارات منها: أن الأراضي التي سيتم الانسحاب منها ستكون منزوعة السلاح. وأنه سيبقى لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بترتيبات أمنية فيها، مثل مراكز الإنذار المبكر، والقواعد العسكرية، وخلافه. وأن نهر الأردن سيكون الحدود العسكرية لإسرائيل، وستظل هذه الأراضي تحت السيطرة الكاملة لسلاح الجو الإسرائيلي وفي ضوء الاعتبارات السابقة، فإن التخلي عن بعض الأراضي المحتلة لايمثل تهديداً لأمن إسرائيل.

ولقد حرص حزب العمل على تدعيم وجهة نظره بآراء وتصورات "مجلس السلام والأمن"، وهو يضم بين أعضائه عدداً من الجنرالات المتقاعدين وضباط الاحتياط.[٥٨] وقد نشر المجلس وثيقة بعنوان "الخطوط الأساسية للأمن القومي". من أبرز ما جاء فيها أن بقاء الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يضر بقدراته وتدريباته وإعداده، ويصرفه عن الأهداف الحيوية الأساسية المتمثلة في ضرورة الاستعداد للحرب، بأهداف أخرى ثانوية.[٥٩] وأكد المجلس في وثيقته أن استمرار التمسك بالأراضي المحتلة سيقود إلى حروب مستقبلية تكون الخسائر فيها كبيرة.[٦٠]

وبخصوص المستوطنات في الأراضي المحتلة، أكد حزب العمل في حملته الانتخابية ضرورة التخلي عن المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية وسط تجمعات سكانية عربية كبيرة، وتدعيم الاستيطان في المناطق الخالية من السكان داخل إسرائيل، مع العمل على ترحيل الفلسطينيين من أجزاء الضفة التي ستحتفظ بها إسرائيل إلى الأجزاء التي ستتخلى عنها. وأكد كذلك على أهمية تعمير المناطق المهجورة داخل إسرائيل.[٦١]

وطرح حزب العمل عدة بدائل لمصير الأراضي المحتلة التي سوف يتم التخلي

عنها من بينها: القبول بحكم ذاتي كمرحلة انتقالية تمهيداً لتقرير مستقبل الأراضي التي يتم الانسحاب منها، دون المساس بأمن إسرائيل، والاستعداد للقبول بالخيار الأردني، وفحواه ربط هذه الأراضي بصيغة أو بأخرى بالأردن، ذلك بالرغم من ذلك القرار الأردني بإنهاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية.[٦٢]

ودخل حزب العمل خلال الحملة الانتخابية في المنافسة على أصوات العرب داخل إسرائيل، حيث راح يقدم نفسه باعتباره حزب السلام والتسوية. وناشد "بيريز"، زعيم الحزب، العرب وطالبهم بالتصويت لصالحه، لأنه في حالة الفوز سيدعو لمفاوضات لتسوية المشكلة الفلسطينية، وحذرهم من أن يعطوا أصواتهم للقوائم العربية الصغيرة أو الحزب الشيوعي، فهم لن يشاركوا مطلقاً في الحكومة، والتصويت لصالحهم لن يكون أكثر فائدة من التصويت للأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة.[٦٣]

٢- طبيعة السلام وأسلوب تحقيقه (المؤتمر الدولي)

ركز العمل و"الليكود"، خلال الحملة الانتخابية، على أن السلام بين العرب وإسرائيل يجب أن يتم في إطار التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي، ويقوم على أساس اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية، طبيعية، معها. ويعكس هذا أبعاداً محددة تتعلق بالجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية لنظرية الأمن الإسرائيلي.[٦٤]

وأكد "الليكود" على أن تحقيق السلام يجب أن يتم عن طريق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وأي دولة عربية ترغب في ذلك. وإن كان زعماؤه قد حددوا بعد ذلك الدول العربية التي يرغبون في التفاوض معها عقب تشكيلهم للحكومة، حيث صرح "شامير" بأنه سيدعو زعماء مصر والأردن وممثلين لعرب أرض إسرائيل للتفاوض معهم بشأن السلام، على أساس اتفاقيات كامب-ديفيد.[٦٥]

وبذلك يرفض "الليكود" المؤتمر الدولي كطريق لتحقيق التسوية، ويعتبره مؤامرة سوفييتية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الإسرائيلية المحررة عام ١٩٦٧. وقدم "الليكود" عدة تبريرات لرفضه للمؤتمر الدولي منها: إن إسرائيل قد تصبح معزولة في هذا المؤتمر وتجبر على تقديم تنازلات في بعض أراضيها، وذلك نظراً لوجود اتجاه دولي عام، مؤيد ومساند، لانعقاد المؤتمر كطريق للتسوية.[٦٧] كما أنه ليس هناك ما يضمن أن يبقى المؤتمر الدولي احتفالياً، فليس من المنتظر أن يقبل الاتحاد السوفيتي بدور شكلي في المؤتمر، أو بمؤتمر بلا صلاحيات لإقرار التسوية، وكذلك يتعارض المؤتمر الدولي للسلام مع شرعية الاعتراف بدولة إسرائيل، فسوريا يمكن أن تشارك في المؤتمر دون أن تعترف بإسرائيل. كما أن إصرار العرب على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في المؤتمر يتعارض مع الموقف الإسرائيلي القائم على رفض الاعتراف بالمنظمة ورفض التعامل معها. وفي هذا الشأن ذكر "شامير"، رئيس الوزراء، "إذا فاز «المعراخ» في الانتخابات، فسوف يؤدي الأمر إلى ذهاب إسرائيل إلى مؤتمر دولي، يعيدها إلى حدود عام ١٩٦٧، ويضطرها إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية،

وبهذا سوف تشق الطريق لدولة فلسطينية فى الضفة الغربية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية... وإذا نجح "الليكود" فهذا يعنى القضاء على فكرة الدولة الفلسطينية وعلى فكرة المؤتمر الدولى [٦٨].

أما حزب العمل، فيوافق على انعقاد المؤتمر الدولى للسلام،[٦٩] وذلك فى إطار مجموعة من الشروط والمحددات، ركز عليها فى حملته الانتخابية أهمها: أن يكون مؤتمراً احتفالياً، بروتوكولياً لايمتلك أى صلاحيات لإقرار التسوية، ولا تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، بل يشارك فيه ممثلون للفلسطينيين من خلال وفد أردنى-فلسطينى مشترك. وأن الأساس الوحيد للمفاوضات هو قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ولايمكن أن ينعقد هذا المؤتمر إلا بعد توقف أعمال العنف فى الأراضى المحتلة [الانتفاضة][٧٠]. ومن الشروط، أيضاً، ألا يسمح للمؤتمر بإلغاء أى اتفاق سابق توصل إليه مفاوضون إسرائيليون وعرب. وأن تجرى مفاوضات عربية-إسرائيلية خارج المؤتمر. وأن يعقد المؤتمر لفترة قصيرة، مع الاتفاق المسبق على إجراءات سير المؤتمر والمشاركين فيه.

وبهذه الشروط يفرغ حزب العمل فكرة المؤتمر الدولى من أى مضمون، فهو مؤتمر شكلى، بمثابة مظلة دولية للمفاوضات المباشرة. وأن إسرائيل لابد أن توافق على الممثلين الفلسطينيين الذين سيتم اختيارهم طبقاً لشروط صارمة على نحو ماسبق ذكره، وبالتالى لاتشارك المنظمة فى عملية التفاوض باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطسنى. كما أن ارتكاز المفاوضات على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٣ و٣٣٨ طبقاً للتفسير الإسرائيلى لهما، يعنى عدم اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، ومن ثم بالدولة الفلسطينية المستقلة، وتجاهل كافة قرارات الأمم المتحدة الأخرى الصادرة منذ عام ١٩٤٧ بشأن القضية الفلسطينية، سواء تلك المتعلقة بالتقسيم أو بالقدس أو باللاجئين...ألخ. ومن هذا المنطق لم يختلف حزب العمل عن تكتل "الليكود". فكلاهما يطرح المفاوضات المباشرة كطريق للتسوية، وإن كان العمل يربطها بمؤتمر دولى شكلى كمقدمة لها.

وفى إطار التلاعب بمتغيرات الموقف، والتنافس على أصوات الناخبين والمناورات الانتخابية ، لم يتردد زعيم حزب العمل فى تمييع موقف الحزب إزاء المؤتمر الدولى، فصرح بأنه شخصياً يؤيد المؤتمر الدولى، إذ أنه لايمكن للأردن الدخول فى مفاوضات مع أسرائيل إلا من خلاله ، ولكن من الصعب على الحزب القبول بالمؤتمر الدولى، نظراً لوجود خلافات داخل الأحزاب بشأنه، فهناك المؤيدون والمعارضون له.[٧١]

وفى هذا ألاطار أكد حزب العمل أن الوصول إلى تسوية نهائية يجب أن يتم على مراحل، وعبر تسويات مؤقتة،[٧٢] ووفقاًلجدول زمنى يتفق عليه. ففى مرحلة أولى يمكن إجراء مفاوضات مع ممثلين للفلسطينيين-تتوافر فيهم شروط معينة- بشأن بعض الترتيبات، التى لاتصبح نهائية إلا خلال المرحلة الثانية التى يشارك فيها الأردن، والتى يتم خلالها الأنسحاب من بعض أراضى الضفة الغربية وغزة.

وبالرغم من تركيز "بيريز" على حديث التسوية والسلام مع العرب، إلا أن

حزبه لم يستبعد الخيار العسكرى، ولقد أكد "رابين" ، وزير الدفاع ومن القيادات البارزة فى الحزب، "على أن إسرائيل قادرة على شن حرب إذا كان ذلك ضرورياً ..وأن مهمة الجيش أن يكون مستعداً للحرب ، وقادراً على كسب حرب تفرض على إسرائيل، فليس هناك ما يمكن أن نطلق علية الحرب التى يمكن تجنبها، فكلما كنا مستعدين للحرب زادت فرص منعها"[٧٣]. كما أن "بيريز" نفسة صرح "بأن للجيش الإسرائيلى القوةالكافية لتمكيننا، وتمكين حكومة إسرائيل وسياستها من أجراء مفاوضات سلمية والتوصل إلى سلام"[٧٤]. وهكذا يحرص حزب العمل على توجهه السلمى مستنداً إلى ضمان استمرار التفوق العسكرى كركيزة أساسية له.

ويتضح من العرض السابق تداخل أبعاد لعبة توزيع الأدوار بين قيادات حزب العمل، لطرح مختلف البدائل ومخاطبة مختلف الاتجاهات.

٢- تمثيل الفلسطينيين.

إذا كان كل من "الليكود، والعمل قد طرح التفاوض المباشر كطريق للتسوية [مع الفوارق] ، يبقى السؤال حول تصور كل منهما لكيفية تمثيل الفلسطينيين فى هذه المفاوضات.

وأكد "الليكود" ، خلال الحملة الانتخابية، استعداده للتفاوض مع ممثلين عن الفلسطينيين مقبولين من قبل إسرائيل، وحدد شروطاً صارمة يجب توافرها فى الفلسطينيين الذين سيتم التفاوض معهم، أبرزها: الاعتراف بدولة إسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب، وألا تكون لهم صلة من أى نوع بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأكد أنه، فى حالة فوزه. سيجرى انتخابات فى يهودا والسامرة وغزة، لتمكين السكان من اختيار هيئة تمثيلية مؤقتة تمثلهم فى المفاوضات المباشرة، ودعا الدول العربية المجاورة إلى المساعدة فى هذه العملية[٧٥].

وأكد "الليكود" رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ومن ثم استبعاد أى إمكانية للتفاوض معها، وراح زعماؤه يكيلون الاتهامات لها، فهى منظمة إرهابية ترمى الى تدمير إسرائيل والقضاء عليها، وأن خطها الاعتدالى ما هو الا مناورة سياسية لتحقيق الهدف.[٧٦]

أما حزب العمل ، فقد استمر فى التأكيد على أن تمثيل الفلسطينيين لا يكون إلا من خلال وفد أردنى/فلسطينى مشترك. ووضع، أيضاً، نفس الشروط الصارمة التى حددها "الليكود" فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين سيتعامل معهم. وعقب القرار الأردنى بإنهاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، اتجه حزب العمل إلى إدخال بعض التعديلات فى برنامجه وحملته الانتخابية، جوهرها قبوله للتفاوض مع وفد فلسطينى بشكل مستقل، أو فى أطار وفد أردنى-فلسطينى مشترك.[٧٧] وتزايدت تصريحات زعماء العمل، خلال الحملة الانتخابية، التى تؤكد على استعداد الحزب فى، حالة فوزه، للتفاوض مع أى جماعة أو جهة فلسطينية تقبل الشروط

التى سبق وحددها الحزب للتعامل مع الفلسطينيين[٧٨]· بل واستمر يؤكد ضرورة وقف أعمال العنف والإرهاب فى الأراضى المحتلة [الانتفاضة] كشرط لأى مفاوضات.[٧٩]

وبالرغم من أن الخط الأساسى لحزب العمل هو عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم الاستعداد للتفاوض معها، نظراً لأنها منظمة إرهابية تساند العنف والإرهاب، حتى وإن كان بعض قادتها يعلنون عكس ذلك.[٨٠] كما أن هناك انقسامات حادة داخل المنظمة، ومن ثم فهى غير قادرة على بلورة تصور واحد وموقف واحد، لذلك من الصعوبة الحوار معها.[٨١] من وجهة نظر حزب العمل·

وبالرغم من ذلك برز تيار، داخل حزب العمل، طالب بضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه يظل تياراً ضعيفاً، ولم يستطيع أن يفرض نفسه داخل الحزب·

وفى إطار الحرص على درجة من تماسك الحزب وعدم خلق انشقاقات داخله، أشار كل من"بيريز"، زعيم الحزب، و"فايتمسان"، مدير حملته الانتخابية، إلى إمكانية إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية متى ألغت ميثاقها الوطنى، ونبذت العنف والإرهاب، وقبلت قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، كأساس وحيد للتفاوض واعترفت بإسرائيل.[٨٢]

وهكذا، يبدو أنه ليس هناك اختلافات ذات شأن بين القوتين الرئيسيتين فيما يتعلق بتمثيل الفلسطنيين فى المفاوضات المباشرة· فكلاهما يريد فلسطينيين حسب الشروط والمواصفات المحددة على نحو ماسبق ذكره· وحتى عندما يصرح بعض قادة العمل عن إمكانية التفاوض مع المنظمة، فإنهم يضعون شروطاً من شأنها نفى شرعية وجود المنظمة ذاتة· ويجب فهم ذلك فى إطار سعى حزب العمل لكسب المزيد من الأصوات العربية داخل إسرائيل·

كما أن تصريحات، من هذا النوع، يمكن أن تساهم فى المزيد من الإرباك والانقسام داخل الصف العربى، مابين مؤيد ومعارض لها، ويمكن أن تكون شركاً للمنظمة، بحيث تدفعهم إلى تقديم بعض التنازلات، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى زيادة وتعميق بعض الانقسامات داخلها·

٤- حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة:

استمر كل من العمل و"الليكود"، خلال الحملة الانتخابية فى رفض ودحض حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وإنكار أن هناك شعباً فلسطينياً، ومن ثم رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل· وما تم طرحه هو صيغة لحكم إدارى ذاتى "الليكود" وصيغة لمقايضة بعض الأرض بالسلام [العمل] على نحو ما سبق ذكره· وفى أحد تصريحاته، ذكر رئيس الوزراء وزعيم "الليكود"، "شامير": "إن هناك أجماعاً فى إسرائيل على أنه، ما بين البحر المتوسط والصحراء، مكاناً لدولتين فقط، دولة

يهودية عاصمتها كانت وسوف تكون القدس، ودولة عربية شرق نهر الأردن". [٨٣] وهكذا يؤكد "شامير" نظرته إلى الأردن باعتبارها الوطن البديل للفلسطينيين، وهو الاتجاة الذى يحرص الملك حسين على تحصين نفسه ضده.

٥- التعامل مع الانتفاضة.

نظراً للآثار السلبية الخطيرة التي تركتها الانتفاضية على المجتمع الإسرائيلي، على نحو ما سبق ذكره، أصبحت محوراً للصراع على السلطة بين "الليكود" والعمل خلال الحملة الانتخابية. فكلاهما راح يتهم الآخر بأنه المسئول عن اندلاع الانتفاضة. واتهم بعض وزراء "الليكود"، وخاصة "إريل شارون" وزير التجارة الصناعة، اتهموا وزير الدفاع "رابين" بالتساهم فى التعامل مع الانتفاضة وهاجموا سياسته الأمنية أكثر من مرة. [٨٤] وعلق كل منهم بدء المفاوضات المباشرة للسلام، فى حالة فوزه وتشكيله للحكومة، على شرط وقف أعمال العنف والإرهاب فى الأراضى المحتلة [الانتفاضة]. [٨٥]

وثمة اتفاق بين العمل و"الليكود" وغيرهما من الأحزاب اليمنية على ضرورة قمع الانتفاضة. ويطالب "الليكود" بتدعيم الحل العسكرى لإنهاء الانتفاضة، أى زيادة كم وكيف أعمال العنف التى يمارسها الجيش الإسرائيلى ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، حتى لو أدى ذلك إلى سقوط المزيد من القتلى، وإبعاد العشرات من الفلسطينيين. [٨٦]

وأكد "شامير" أنه أعد خطة لقمع الانتفاضة فى حالة فوزه فى الانتخابات وتشكيل الحكومة، ومن أهم عناصرها ما يلى:

- تدمير عدد من مخيمات الفلسطينين فى الضفة والقطاع.
- تشديد الرقابة على التحويلات المالية إلى الأراضى المحتلة.
- إغلاق جميع الصحف والنقابات فى الأراضى المحتلة.
- الحد من عمليات العبور من وإلى الأردن.

وبالرغم من أن التوجه العام هو قمع الانتفاضة، إلا أن "اسحق رابين"، وزير الدفاع ابسرائيلي وأحد القادة البارزين فى حزب العمل، وهو صاحب القبضة الحديدية فى التعامل مع الانتفاضة، صرح بأنه: "يجب أن يكون واضحاً للجميع، أن حل المشكلة لايمكن إنجازه بواسطة القوة العسكرية فقط، بل عبر السبيل السياسى". [٨٧]

وبذلك ستكون المهمة الأولى، لأى حكومة إسرائيلية بعد الانتخابات هى العمل على إخماد الانتفاضة الفلسطينية بكافة السبل والأساليب.

وخلاصة القول:

إنه بالرغم من أن المشكلة الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، هى التى طفت على

جو الحملة الانتخابية. إلا أن كلا من العمل و"الليكود" ظل غير قادر، وغير راغب، على تقديم رؤية تخرج الناخب الإسرائيلي من حالة البلبلة والاضطراب التى تعمقت بفعل الانتفاضة الفلسطينية، لذلك جاءت نتيجة الانتخابات لتترجم لانقسام الرأى العام الإسرائيلي بخصوص مستقبل الأراضى المحتلة وعملية السلام. ففي الوقت الذى يرغب فيه بعض الإسرائيليين فى التخلص من عبء الأراضى المحتلة، وذلك بالانسحاب من بعضها، فإن هناك قطاعات أخرى تخشى قيام دولة فلسطينية تشكل خطراً على الدولة اليهودية. وهكذا ظلت الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية دون حسم.

رابعاً: حدود الاستمرار والتغير فى سياسات ومواقف القوتين الرئيسيتين ["الليكود" والعمل] إزاء المشكلة الفلسطينية.

من خلال تتبع برامج وسياسات كل من العمل و"الليكود"، منذ انتخابات ١٩٧٣، يلاحظ أن هناك استمرارية لعدد من المبادئ والمواقف الأساسية لكل منها. فـ"الليكود" استمر فى التمسك برفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن ثم رفض فكرة الدولة الفلسطينية. وتمسك بحل مشكلة عرب إسرائيل [الفلسطينيين] فى إطار ترتيبات الإدارة الذاتية، كما جاءت فى اتفاقيات كامب ديفيد، ورفض فكرة المؤتمر الدولى..ألخ. ويعد برنامج "الليكود" السياسى والفكرى استمرارية لبرنامج حزب "حيروت"، النواة الأساسية لهذا التكتل، والذى تمحور حول المطالبة بفلسطين كلها كما كانت خلال الانتداب، ورفض الاعتراف بحدود ١٩٤٩ حدوداً نهائية لإسرائيل. وبعد ١٩٦٧ ركز البرنامج على أهمية تشجيع الاستيطان فى جميع أنحاء أرض إسرائيل.[٨٨]

ولم يشهد برنامج "الليكود" الانتخابى سوى بعض التغيرات الطفيفة والشكلية التى لاتمس جوهر المبادئ الأساسية، كما أنه عادة ما يحيط هذه التغيرات البسيطة بترسانة من القيود والضوابط تفرغها من أى مضمون حقيقى. فعلى سبيل المثال، لم يتضمن برنامجه الانتخابى للكنيست الثانى عشر النص التقليدى القائل بحق دولة إسرائيل فى السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، ويصبح هذا التغير لامعنى له فى ضوء السياسة الثابتة لـ"الليكود"، والتى تقوم على رفض أى تقسيم إقليمى لأرض إسرائيل، ومن ثم رفض قيام الدولة الفلسطينية بأى شكل من الأشكال.[٨٩] كما أن ما تضمنه البرنامج عن إمكانية التفاوض مع ممثلين لسكان الأراضى المحتلة عديم القيمة فى ضوء الشروط والمواصفات الصارمة التى اشترطها "الليكود" فى هؤلاء الممثلين.

وحتى إذا ماعبر بعض قادة "الليكود" عن مواقف مخالفة للخط العام للحزب، فإنها تظل مواقف فردية محدودة التأثير. وقد تأتى فى إطار خطه مرسومة لتوزيع الأدوار بحيث يستقطب الحزب مختلف اتجاهات الرأى العام.

ويعكس حزب العمل، فى برامجه الانتخابية، درجة من الاستمرارية إزاء المشكلة

الفلسطينية، وعملية السلام عموماً. فهو يتمحور حول أفكار الحل الوسط الإقليمي، والتنازل عن بعض الأرض مقابل السلام في إطار مفاوضات مباشرة مع الأردن ومصر. مع ضمان ترتيبات أمنية في الأراضي التي سيتم التخلي عنها. وتمثل سياسة حزب العمل، إزاء المشكلة الفلسطينية، مزيجاً من الأفكار التي تضمنتها مشروع "آلون" وما عرف باسم "الخيار الأردني"، مع بعض التعديلات. فقد اقترح "آلون" أن تكون حدود إسرائيل الشرقية نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله. ولتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها يجب أن يضم إليها عدة مناطق من الضفة الغربية وكل قطاع غزة، والعمل على استيطان تلك المناطق. مع تجنب ضم المناطق التي تحتوي أعداداً كبيرة من السكان العرب، وإقامة حكم ذاتي مرتبط بإسرائيل في الأراضي التي سوف تظل خارج السيادة الإسرائيلية، والسعي من أجل التعاون الإقليمي لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية.[٩٠]

وقد طرأ تغير على سياسة الحزب على المستوى الإجرائي منذ نهاية عام ١٩٨٦، تمثل في القبول بفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. وكما سبق القول فإن العمل يقدم تصوراً للمؤتمر الدولي يفرغه من أي مضمون حقيقي، فهو مؤتمر بلا صلاحيات تكفل له اتخاذ قرارات، ولايتعدى كونه مظلة دولية احتفالية للمفاوضات المباشرة.[٩١]

وحدث تغير آخر في برنامج الحزب، خلال الحملة الانتخابية، تمثل في طرح إمكانية التفاوض مع ممثلين للفلسطينيين، وفقاً لعدد من الشروط، على نحو ماسبق ذكره. وفي إطار هذه الشروط يصبح هذا التطور محدود الأهمية، ويدخل في باب المناورات الانتخابية، وليس في باب التغير الحقيقي في الرؤية والموقف السياسي.

وهكذا يتضح أن هناك استمراراً في الخط السياسي لكل من العمل و"الليكود" إزاء المشكلة الفلسطينية، وإن كانت درجة الاستمرارية بالنسبة لـ"الليكود" تفوق مثليتها بالنسبة لحزب العمل [حيث شهد برنامج هذا الأخير بعض التغيرات من حيث الشكل والمضمون].

لكن في جميع الحالات ظل التغير في التوجه والسياسة إزاء المشكلة الفلسطينية محدوداً وتدريجياً، ولم يمس المبادئ والخطوط الأساسية لأي منهما. ويؤكد هذا أن استجاباتهما للتغيرات الموضوعية في البيئة المحلية والإقليمية محدودة جداً، بحيث لا تنعكس بشكل واضح على برامج وسياسات كل منهما. فبالرغم من عمق الآثار والتداعيات التي أفرزتها الانتفاضة على المستوى الإسرائيلي والفلسطيني والعربي والدولي، وبالرغم من الإرباك الذي نجم عنها مستوى العمل و"الليكود"، فإن أياً منهما لم يحدث تغيرات ذات شأن في خطه السياسي، وإن كانا قد صعدا من أهمية وضرورة إخماد الانتفاضة بشتى الوسائل والأساليب.

وثمة عدة أسباب تفسر هذه الاستمرارية منها: وضوح وثبات الأهداف بالنسبة لـ"الليكود" والعمل، وممارسة كل منهما لقدر من المرونة التكتيكية في إطار التلاعب بمتغيرات الموقف المحلي والدولي لخلق التأييد والمساندة. كما أن عنصر القيادة في

كل منهما يساهم فى هذه الاستمرارية. فتاريخيا" اتسمت قيادات التكتلين الكبيرين، فى الأغلب، بدرجة من الثبات والوعى بالأهداف، والحنكة السياسية، والقدرة على المناورة. كما أن هناك ظاهرة استمرارية الإدراك القيادى فـ"شامير" و"شارون"، على سبيل المثال، استمرارية لخط "بيجين" بدرجات متفاوتة...وهكذا. ومن عوامل الاستمرارية، أيضاً، القبول ببعض الاختلافات الفرعية التى ربما لاتتفق مع الخط الأساسى للحزب، طالما بقيت فردية ومحدودة. وإذا وصلت هذه الاختلافات إلى درجة كبيرة، فأنه قد يحدث انشقاق عن الحزب الكبير، ويبقى الأخير مستمراً على مبادئه وسياساته الأصلية. وهى ظاهرة عرفها كل من العمل و"الليكود". كما أن وجود امتدادات تاريخية للعمل و"الليكود"، يعود بعضها إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة، يكرس تقاليداً للاستمرارية.[٩٢]

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن طبيعة الكيان الصهيونى، من حيث كونه كياناً استيطانياً عنصرياً دخيلا، تساعد على استمرارية الأهداف، بالنسبة للقوى والتيارات السياسية الرئيسية. وهى تتمحور حول السعى من أجل التفوق العسكرى، واكتساب الشرعية الإقليمية، والتحكم فى المنطقة.[٩٣]

خامساً: حدود الإتفاق والإختلاف بين العمل و"الليكود" بشأن المشكلة الفلسطينية.

راهنت بعض النظم العربية، وبعض الدوائر الصحفية والإعلامية والثقافية فى الوطن العربى على حزب العمل، فوصف الملك "حسين" فوز "الليكود" بأنه سيكون كارثة على عملية السلام. وأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً ناشدت فيه الإسرائيليين، والعرب داخل إسرائيل، بالتصويت لصالح القوى الساعية للسلام. ترى هل هناك اختلافات جوهرية بين "الليكود" والعمل فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، وبالصراع العربى-الإسرائيلى عموماً؟ وهل كان الوضع سيختلف كثيراً إذا فاز حزب العمل بأغلبية بسيطة، وشكل الحكومة بمفرده، أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة؟

بخصوص السؤال الأول، يتضح من خلال التحليل السابق أنه لاتوجد اختلافات جوهرية عموماً. فاختلافاتهما فى التبريرات والتفسيرات، وبعض الأمور الشكلية والإجرائية، وفى الأساليب والآليات فقط.[٩٤]

وبعيداً عن هذه الاختلافات الشكلية، يتفق العمل و"الليكود" حول عدة مبادئ وأسس استراتيجية أهمها:

١- إنكار هوية الشعب الفلسطينى، وعدم الاعتراف بحقه فى تقرير المصير، ومن ثم رفض فكرة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.
٢- رفض الانسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

٣- عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني، ووصفها بالإرهاب.
٤- الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية.
٥- ضمان استمرار التفوق العسكرى الإسرائيلى.
٦- ضمان عدم دخول أى جيش أجنبى، أو سلاح، غرب نهر الأردن.
٧- رفض فكرة المؤتمر الدولى ذات الصلاحيات، وإن كان العمل قد قبل بمؤتمر دولى احتفالى.
٨- طرح التفاوض المباشر كأسلوب للتسوية، وإن كان العمل قد قبل بمؤتمر دولى بروتوكولى كمقدمة للمفاوضات المباشرة.
٩- قبول التفاوض مع ممثلين لسكان الأراضى المحتلة، ولكن فى ظل شروط محدودة.
١٠- ضرورة العمل من أجل إخماد الانتفاضة بكافة الأساليب.
١١- وقف أعمال العنف والاضطراب والإرهاب فى الأراضى المحتلة كشرط مسبق لأى مفاوضات.
١٢- بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.
١٣- إن طبيعة السلام مع الدول العربية يجب أن تقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية طبيعية معها.

وهكذا، يبدو أن هناك اتفاقاً بين العمل و"الليكود" حول عدد من المبادئ الاستراتيجية والأمنية، ومن ثم فأى رهان عربى على حزب العمل يجب أن يأخذ هذه الخلفية بعين الاعتبار. فثمة قضايا ومسائل جوهرية يجب ألا تكون موضوعاً للتنافس الانتخابى، لأن هذا من شأنه تهديد شرعية دولة إسرائيل ذاتها. ولذلك فإنه لو قدر لحزب العمل، مثلا، الفوز فى الانتخابات، وتشكيل الحكومة، فإنه لن يتخلى عن المبادئ السابقة، وهى مبادئ تتناقض مع أى حد أدنى يمكن قبوله فلسطينياً وعربياً، وبالتالى لابد وأن تدخل عملية السلام، التى يطرحها حزب العمل، فى طريق مسدود.

سادساً: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية ؟!

لاشك فى أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية ستلقى بظلالها على مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربى-الإسرائيلى عموماً. فأى من القوتين الرئيسيتين ["الليكود" والعمل] لم يستطع أن يحسم الموقف لصالحه، وبالتالى يكون قادراً على تنفيذ تصوره حيال المشكلة الفلسطينية عقب تشكيله للحكومة. كما أن الانتخابات كشفت عن صعود دور الأحزاب الدينية واليمينية، وهى قريبة عموماً من مواقف وتصورات "الليكود" حول المشكلة الفلسطينية. ومن هنا أصبحت فرصة "الليكود" لتشكيل الحكومة بالائتلاف مع الأحزاب اليمنية والدينية كبيرة. ولقد دخل "الليكود" فى مفاوضات ومساومات معقدة مع هذه الأحزاب، ومع حزب العمل، لتحقيق هذا الهدف. وحدثت انقسامات داخل صفوف حزب العمل، بعد الانتخابات، حيث تزايدت الانتقادات لزعامة الحزب باعتبارها فشلت فى إدارة الحملة الانتخابية، وهناك من طالب "بيريز" بالتنحى عن الزعامة. وكذلك حدث الانقسام حول إمكانية تفاوض الحزب مع الأحزاب

الدينية لتشكيل الحكومة، أو مشاركة "الليكود" في إطار حكومة موسعة، وهو الاقتراح الذى قبله "بيريز" و"رابين"، ولم يلق قبولا فى الحزب.

بغض النظر عن كل ماسبق، فما هي الآثار المحتملة للانتخابات الإسرائيلية على مسارات العمل من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية؟ وما هى الأساليب والاستراتيجيات التى من شأنها تمكين الفلسطينين والعرب من تحجيم الآثار والتداعيات السلبية لهذه التطورات، وتعميق إيجابياتها فى صالح الحقوق الفلسطينية والعربية؟

يمكن القول إن هناك عدة أطر ستحكم مستقبل الحل السياسى للمشكلة الفلسطينية خلال المستقبل القريب أو المتوسط. هي الإطار الإسرائيلى، والإطار الفلسطينى، والإطار العربى، والإطار الدولي. ولابد أن يكون للفلسطينين والعرب تصورات وبدائل محددة للتعامل مع كافة الأطر السابقة.

أولا: الإطار الإسرائيلي.

على ضوء نتائج الانتخابات، فإنه من المتوقع أن يتولى "الليكود" تشكيل الحكومة بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة أو مع حزب العمل إلى جانب بعض الأحزاب الصغيرة.[٩٥] ومن بين الشروط الأساسية التى يطرحها "الليكود" لتشكيل حكومة يشارك فيها حزب العمل، وأن تظل له رئاسة الحكومة طوال السنوات الأربع، وأن يتخلى حزب العمل عن فكرة المؤتمر الدولي. وفى الحالتين سيصبح التصور "الليكودى" هو المحدد لسياسة إسرائيل إزاء المشكلة الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة. فمن المتوقع زيادة أعمال القمع ضد الانتفاضة، والعمل من أجل تجميد الأوضاع فى الأراضى المحتلة واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب. وقد تمضى حكومة إسرائيل فى خطوات، من جانب واحد، من أجل حكم ذاتى إدارى فى الأراضى المحتلة بلا مضمون، وذلك فى إطار البحث عن بديل للمنظمة [خاصة بعد أن رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن الحوار مع المنظمة]. وقد يتخلى "الليكود"، مؤقتاً، عن فكرة ضم الضفة والقطاع، نظراً لعدم ملاءمة الظروف الراهنة، على المستوى الفلسطيني والعربى والدولى [كما سيتضح فيما بعد]، ومثل هذه الظروف التى تشكل تحدياً ضاغطاً على الحكومة الإسرائيلية قد تدفع إلى المزيد من التماسك بين "الليكود" والعمل داخل الحكومة [متى شارك فيها العمل]، وبالتالى يكون لها قدرة أكبر على المبادرة، وتخرج من حالة الشلل التى كانت سمة حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الأربع الماضية، ولكن فى إتجاه العمل لإعاقة التطورات الدافعة نحو حل المشكلة الفلسطينية.

ولا يتصور أن تتراجع أى حكومة إسرائيلية عن اللاءات الشهيرة التى يتفق بشأنها العمل و"الليكود" والتى سبقت الإشارة إليها.

ويجد تصور "الليكود" تجاوباً من قبل قطاعات لها وزنها فى المجتمع الإسرائيلى، وخاصة بين جيل الشباب الذى نشأ ووجد إسرائيل كما هى، وبالتالى فهو لايقبل بفكرة الانسحاب عن أى جزء من أراضى يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولايقبل

بفكرة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، خاصة فى ضوء عمليات التخويف المستمرة التى يمارسها "الليكود" والأحزاب اليمينية من أن قيام دولة فلسطينية معناه انتحار دولة إسرائيل، وقيام حرب عالمية ثالثة. وعلى الجانب الآخر فإن حركات السلام، والأحزاب ذات التوجهات العربية ضعيفة، وتأثيرها محدود.

إذن، الإطار الإسرائيلى، بمتغيراته الجديدة، يعد معوقاً للجهود والتطورات الرامية إلى تسوية المشكلة الفلسطينية، ويجب ألا يستبعد العرب احتمال أن تقوم إسرائيل بشن حرب خلال الفترة المقبلة، وإن كانت الحرب قد بدأت فعلا فى الأراضى المحتلة، ولكن بأساليب أخرى. فالحرب ستمكنها من ضرب الانتفاضة، وتفريغ الأراضى المحتلة من سكانها، وبالتالى إسقاط أى معنى لإعلان الدولة الفلسطينية، وضرب أى قدرات متنامية للدول العربية.

ثانياً: الإطار الفلسطينى.

كما سبق القول، لقد ساهمت الانتفاضة فى بلورة الكيانية والهوية الفلسطينية، وسمحت بإبراز أحد الأبعاد الأساسية فى الصراع باعتباره صراعاً فلسطينياً-إسرائيلياً. وكانت، أيضاً، عاملا هاماً فى دفع التحرك السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى وصل الذروة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، وبالخطاب الذى ألقاه السيد "ياسر عرفات" أمام الجمعية العامة فى مقرها الأوربى عن القضية الفلسطينية. وقد بلورت كل هذه التصورات رؤية فلسطينية للسلام تشكل "خياراً فلسطينياً" أبرز بنودها: العمل من أجل انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى. وأساس المؤتمر قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، مع التسليم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحقه فى إقامة دولته المستقلة استناداً إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الصادر عن المنظمة الدولية، ويتضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية. وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة كافة المستوطنات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى المحتلة، والسعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطينى، وتوفير مناخ ملائم لإنجاح المؤتمر الدولى، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينين وفق قرارات الأمم المتحدة. على أن يقوم مجلس الأمن بوضع ترتيبات الأمن بين جميع الدول المعينة فى المنظمة بما فيها الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل. وأن العلاقة بين الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية، وفقاً للاختيار الحر للشعبين.

وفى إطار هذا التوجه المعتدل للمنظمة، أسقطت كل الحجج والذرائع التى تتمسك بها إسرائيل والولايات المتحدة لرفض الاعتراف بها. فاتجهت المنظمة إلى الاعتراف بإسرائيل ونبذت الإرهاب، وأكدت قبولها لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. وكان رد الفعل الإسرائيلى متعنتاً، كالعادة، إزاء هذه التطورات، فاعتبرها

"شامير" دعاية وخداعاً. وطالب "بيريز" بضرورة البحث عن بديل للمنظمة من داخل الأراضي المحتلة.

وكذلك استمر رد الفعل الأمريكي متعنتاً [رفض منح عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لحضور اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الخاصة بالقضية الفلسطينية]، ولكن قبلت بعد ذلك فتح الحوار مع المنظمة، الأمر الذى يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الفلسطينية-الأمريكية. ترى ماهى المسئوليات الملقاة على عاتق المنظمة فى المستقبل؟ وما هى التحديات التى يتعين عليها مواجهتها؟ وما هى حدود استجابة الأطراف الأخرى، وبخاصة إسرائيل والولايات لخط المنظمة هذا؟ وإلى أى مدى هى مستعدة للاستمرار فيه؟

تتمثل التحديات والإشكاليات التى يتعين على المنظمة التعامل معها فى: العمل من أجل استمرار الانتفاضة الفلسطينية، التى شكلت مصدراً للدفع السياسى لحركة المنظمة، وتحجيم كافة القوى والانقسامات التى يمكن أن تشكل خطراً على الانتفاضة من داخلها، واستثمار المناخ السياسى والتداعيات التى خلقتها الانتفاضة من أجل حل المشكلة الفلسطينية. فقد أكدت أنه ليس هناك مجال للتعايش أو قبول الاحتلال. والقول بضرورة استمرار الانتفاضة يجب ألا يقف عند مستوى الرغبة أو التمنى، لكن لابد أن يترجم إلى أفعال تمكن الانتفاضة من الاستمرار، ولو بأشكال ووسائل مختلفة. ويتضمن هذا ضرورة تطوير وتدعيم الأجهزة والمؤسسات واللجان الشعبية التى أفرزتها الانتفاضة لتدبير وتتولى أمور الفلسطينين فى الأراضى المحتلة، بحيث تتحول الانتفاضة إلى نمط حياتى.

ويقع على عاتق المنظمة، أيضاً، العمل من أجل بناء الأسس الموضوعية للدولة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، فإعلان قيام الدولة يجب تدعيمه ببناء المؤسسات والأجهزة الفلسطينية التى تعنى نفياً لمؤسسات الاحتلال. وفى هذا الإطار لابد من بلورة تصور واضح لنمط العلاقة بين المنظمة والدولة بعد أن تشكل حكوماتها المؤقتة.

وفى ظل مناخ الانتفاضة، يبقى على المنظمة، أيضاً، العمل من أجل وحدة فصائلها خلف أهدافها المرحلية وبعيدة المدى، فالخلافات والانقسامات داخل المنظمة كفيلة بإصابة العمل الفلسطينى بانتكاسة حادة. ومن هنا لابد من تكريس مبدأ الأغلبية وقواعد الديمقراطية بشأن عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة. وإذا كانت المرحلة المقبلة ستشهد تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، فإن هذه الحكومة سيكون عليها اتخاذ قرارات صعبة ومصيرية، ويجب أن تكون الخلافات بشأنها فى أضيق الحدود. فثمة أمور مصيرية، تتعلق بمستقبل شعب ودولة، يعد الخلاف بشأنها نوعاً من الترف.

وبإيجاز، فإنه سيكون على المنظمة أن تعمل من أجل استمرار الانتفاضة فى الداخل، والتحرك السياسى على المستوى الخارجى [الإقليمى والدولى] لكفالة الدعم والتأييد "للخيار الفلسطينى".

ثالثا: الإطار العربى.

إذا كانت الانتفاضة الفلسطينية، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية، قد بلورا كيانية فلسطينية، ووضعا الفلسطينيين أمام مصيرهم، بحيث بدأ يبرز أحد الأبعاد الرئيسية فى الصراع وهو البعد "الفلسطينى-الإسرائيلى"، وما يمكن أن يترتب على ذلك من إنهاء لوصاية أى نظام عربى على الفلسطينيين، الأمر الذى يتيح للمنظمة المزيد من حرية الحركة. إلا أن هذا لايعنى تقليص البعد العربى فى الصراع، ولايمكن أن يكون مبرراً لكى تنفض النظم العربية يدها عن الفلسطينين وتتركهم لمصيرهم طالما اعلنوا عن قيام دولتهم.

ويقع على عاتق النظم العربية ترجمة التأييد اللفظى للانتفاضة إلى مواقف وممارسات رسمية وشعبية عملية، دون أن يغنى ذلك نقل الانقسامات والخلافات العربية إليها. وكذلك عليها مساندة، والالتفاف حول، التحرك السياسى للمنظمة على المستوى الدولى، دون أن يعنى ذلك سعى هذا النظام أو ذاك للتحكم فى حركتها. ويمكن للنظم العربية أن توظف علاقاتها الدولية وإمكانياتها خلف فكرة المؤتمر الدولى، باعتباره البديل السياسى المطروح على الساحة، والذى من شأنه أن يحول دون إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع، إذ يسمح بمشاركة الأتحاد السوفيتى وبقية الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن.

وإذا كان من الصعوبة بمكان انعقاد المؤتمر الدولى، نظراً للعراقيل التى تضعها إسرائيل والولايات المتحدة فى طريقه، وحتى إذا انعقد فإن العرب والفلسطينيين لن يستطيعوا أن يجنوا مكاسب ذات شأن من ورائه طالما لايوجد تصور عربى واضح للمؤتمر، وطالما بقى الاختلال الاستراتيجى بين العرب وإسرائيل، وذلك لأن نتائج أى مفاوضات ستأتى لتترجم هذا الاختلال.

لذلك فمن الضرورى العمل من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل، خاصة فى ظل الظروف التى خلقتها الانتفاضة. ولايتأتى ذلك إلا بالاستمرار فى دفع اتجاهات المصالحة، وتصفية الخلافات بين النظم العربية ذات الفاعلية فى المنطقة مثل مصر وسوريا، وسوريا والعراق، ومصر وليبيا. والعمل من أجل تدعيم التنسيق العربى الفعال فى شتى المجالات، وبخاصة المجال العسكرى، فالقوة العسكرية العربية تشكل رصيداً استراتيجياً للانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وركيزة لأى مفاوضات من أجل السلام والتسوية. وعلى العرب ألا يستبعدوا الخيار العسكرى، بحيث يكون التحرك العربى مستنداً إلى ركائز ثلاثة: انتفاضة شعبية فى الأراضى المحتلة [مطلوب العمل من أجل استمرارها]، وتحرك سياسى فلسطينى عربى لانعقاد المؤتمر الدولى، وقدرة عسكرية عربية تبلور معنى الإرادة العربية وتؤكد الاستعداد لاحتمالات المواجهة النظامية، فى حالة فشل جهود التسوية السلمية.

رابعاً: المستوى الدولي.

ثمة اتجاه عام على المستوى الدولي مفاده ضرورة وضع نهاية للمشكلة الفلسطينية، والصراع العربي-الإسرائيلي عموماً، في إطار مؤتمر دولي للسلام، ولاشك في أن الانتفاضة وجهود التحرك الدبلوماسي من قبل المنظمة وبعض النظم العربية ساهمت في تدعيم هذا الاتجاه.

ومن هنا يقع على الفلسطينيين والعرب استثمار هذا المناخ الدولي، وتوظيفه من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، يمكن للنظم العربية أن تمارس الضغط والتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقييم مواقفها وسياساتها إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، وهنا تثار أمور محددة تتعلق بالعمل من أجل تطوير الاعتماد الجماعي العربي على الذات، وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة في مجالات الاقتصاد والتسليح والتكنولوجيا. وتدعيم العلاقات العربية في دول الكتلة الشرقية، وبخاصة الاتحاد السوفيتي والدول الأوربية وبلدان العالم الثالث، وذلك بقصد تحقيق التوازن في العلاقات العربية-الدولية.

وفي ضوء ذلك، تستطيع النظم العربية أن تمارس قدراً أكبر من التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية عبر العديد من الوسائل الاقتصادية والسياسية والإعلامية. كذلك عبر توظيف رصيد بعض النظم العربية لدى الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، فإنه يجب الحذر والتأني في فهم القرار الأمريكي المفاجئ بقبول الحوار مع المنظمة، فثمة ظروف دولية ضاغطة، ساهمت السياسة الفلسطينية في تهيئتها، دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ هذا القرار. وبالتالي يجب النظر إلى هذا القرار في حدوده الموضوعية وظروف صدوره. ومن السابق للأوان تقييمه ونعته بأنه تحول تاريخي في السياسة الأمريكية [كما جرى على لسان بعض المسئولين، وفي بعض الأوساط الصحفية العربية] تجاه المشكلة الفلسطينية. لكن يبقى على العرب استثمار هذا المناخ الدولي المواتي لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، الأمر الذي يفترض تحركاً سياسياً ودبلوماسياً منسقاً على مختلف الأصعدة لخلق أكبر قدر من الضغط الدولي على إسرائيل للقبول بتسوية عادلة للصراع العربي-الإسرائيلي.

وخلاصة القول: إن الانتفاضة الفلسطينية، بما ترتب عليها من آثار وتداعيات، على مختلف الأصعدة، تشكل مناخاً مواتياً وظروفاً أفضل يستطيع الجانب الفلسطيني العربي أن يستثمرها من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة [في ضوء هذه الظروف]. ويتوقف الأمر، في النهاية، على حدود قدرة وفاعليات الجانب العربي على دعم الانتفاضة الفلسطينية، وخلق حد أدنى من التنسيق والتضامن العربي، وبخاصة في المجال العسكري، بحيث يشكل ركيزة لأي تحرك فلسطيني-عربي نحو التسوية السلمية.

ترى هل سترتفع النظم العربية إلى مستوى الآثار التي خلقتها الانتفاضة؟
هذا هو التحدي!!

الهوامش

[١] ستستخدم الدراسة مفاهيم [اليمين واليسار والوسط] تجاوزاً لتوصيف الأحزاب السياسية في إسرائيل، لأن هناك العديد من الإشكاليات المثارة بشأن أسس ومعايير تصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل. لمزيد من التفاصيل أنظر:

* د.حامد ربيع. النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية [القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥]، ص ٢٠٥ وما بعدها.

* إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي [القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨] ص.ص. ٣٠٦-٣٠٤.

٢- صلاح الدين حافظ، "انتخابات إسرائيل ومستقبل الحرب والسلام"، الأهرام القاهرية، ١٩٨٨/١٠/٢٦.

٣- السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٨/٥.

٤- ستستخدم الدراسة كلمة "الانتفاضة" نظراً لشيوعها.

٥- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* سميرجبور، "الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة: الدلالات والانعكاسات إزاء المجتمع الإسرائيلي،" شئون عربية، عدد ٥٥ [سبتمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٨٢-١٠١.

* دون بيرتز، "الانتفاضة: الثورة الفلسطينية،" ترجمة محمود شحادة عبد الغني، الثقافة العالمية، عدد ٤٢ [سبتمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٧-٢٥.

٦- حول أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي، أنظر:

* عطا محمد حسن صالح زهرة، نظرية الأمن القومي في التقاليد الإسرائيلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

وحول تداعيات وأثار الانتفاضة على هذه النظرية، أنظر:

* د.نظام العباسي، "الانتفاضة الفلسطينية الراهنة: رؤية تاريخية،" شئون عربية، عدد ٥٦ [ديسمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ١٠٧-١١٧.

* يوئيل ماركوس، لايرون النهاية، هآرتس، ١٩٨٨/٥/٢١.

٧- لمزيد من التفاصيل حول أسباب وخصائص الانتفاضة الفلسطينية، أنظر:

* د.هيثم كيلانى، "الانتفاضة،" شئون عربية، عدد٥٤ [يونيو ١٩٨٨]، ص.ص. ١٣-٢٦.

* سميح شبيب، "الانتفاضة وملامح السلطة الوطنية"، شئون فلسطينية، عدد ١٨٧ [أكتوبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٣-٩.

* د.شفيق الغبرا، "الانتفاضة الفلسطينية: أسبابها، آلية استمرارها وأهدافها"، المستقبل العربى، عدد ١١٣ [يوليو ١٩٨٨]، ص.ص. ٥٩-٧٤.

* هالة مصطفى "التيار الإسلامى فى الأرض المحتلة"، المستقبل العربى، عدد ١١٣ [يوليو ١٩٨٨]، ص.ص. ٧٥-٩٠.

* حلقة نقاش، "الانتفاضة الفلسطينية: السياق التاريخى-القوى الفاعلة، المسار والمستقبل"، المستقبل العربى، عدد١١١ [مايو ١٩٨٨]، ص.ص. ٦-٣٣.

* د. أسعد عبد الرحمن، "الانتفاضة الفلسطينية: الأسباب والمسار، النتائج والآفاق"، شئون عربية، عدد ٥٦ [ديسمبر١٩٨٨]، ص.ص. ٩٧-١٠٦.
. د محجوب عمر، "الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر"، ورقة غير منشورة، ١٩٨٨.

Adamm Roberts" Decline of illusions: The Staus of The Israeli Occupied territories Overzi Years," International Affairs, Vol: 64, NO. 3 [Summer 1988], PP 345 - 359.

٨- أنظر:
* التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٧ [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨]، ص.ص. ١٩٢-١٩٣.

* د عبد المنعم سعيد، "العودة إلى الصف: مصر والوطن العربى ١٩٧٨-١٩٨٨"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية، الذى ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسيات بكلية الاقتصاد -جامعة القاهرة، خلال الفترة ٢-٥ ديسمبر ١٩٨٨.

٩- هناك العديد من المؤشرات الواقعية التى تكشف عن ضعف تأييد ومساندة النظم العربية للانتفاضة، بل إن بعض النظم تمنع شعوبها من أن تعبر عن هذه المساندة.

أنظر:

* د. إبراهيم أبراش "الانتفاضة الفلسطينية: فرصة للتأكيد على المبادئ القومية والمنطلقات الوطنية"، الوحدة، عدد ٥١ [ديسمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٢٣٠-٢٣٩.

* عبد الله بلقزيز، "انتفاضة الأرض المحتلة: المقدمات والنتائج" المرجع السابق، ص.ص. ٢٠٨-٢٢٩.

١٠- ذكر البرفيسور "يهو شفاط هاركابي"، مدير المخابرات الإسرائيلية السابق في دراسة حديثة له عن الصراع العربي- الإسرائيلي، أن احتمالات الحرب بين العرب وإسرائيل تتزايد مع توقف الحرب العراقية-الإيرانية، وحصول كل من سوريا والعراق على أسلحة متقدمة، وفي حالة نشوب الحرب فإن إسرائيل ستضطر إلى توزيع جيشها على جبهتين، "وبالرغم من احتمالات النصر العسكري الفني في هذه الحرب فإنها ستكون مدمرة للقدرة الإسرائيلية المحدودة على تحمل الخسائر الكبيرة".
أنظر، الأهرام، ١٩٨٨/٩/٢١.

١١- إحسان بكر، "قمة العقبة الثلاثية بعد هجوم السلام الفلسطيني"، القدس، عدد٦ [نوفمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٤-٧.

١٢- حول التطورات الراهنة في النظام الدولي، أنظر:

* د علي الدين هلال، "النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي"، الباحث العربي، عدد٦ [يوليو، سبتمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٤٥-٥٠.

* السفير عمرو موسى، "التحولات في النظام الدولي وأثرها على العالم الثالث"، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد -جامعة القاهرة، عدد٥، مايو ١٩٨٨.

١٣- وليم كوانت، "فرص عملية السلام والانتفاضة"، دافار، ١٩٨٨/٥/١٩.

١٤- اعتمد هذا الجزء، بصفة أساسية، على ملف غير منشور أعده مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بتونس بعنوان "مواقف الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية في انتخابات ١٩٨٨".

١٥- التقرير، مجلد٤، عدد٨ [١-١٥ يونيو١٩٨٨]، ص ١٠٠.

١٦- هآرتس، ١٩٨٨/٨/٣٠.

١٧- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* د.علي الدين هلال وآخرون، تحليل مشروعات التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٨٧ [عمان: منتدى الفكر العربي، تحت الطبع]، ص.ص. ٧٥-٧٧.

* د.صائب عريقات، السلام على السلام [القدس: منشورات البيادر، ١٩٨٧]، ص.ص. ٧٣-٧٦.

* منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، [عمان: دار الجليل،١٩٨٣]، ص.ص. ١٩٧-١٩٨.

١٨- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* ملف: "مفاوضات الحكم الذاتي بعد ثلاث سنوات"، السياسة الدولية، عدد٦٤ [ابريل ١٩٨١]، ص.ص. ٦٧-١٥٤.

Joseph Alpher, "Whay Begin Should Invie Araft To Jerusalem," Foreign Affairs, Vol.60, NO. 5 [Summer 1982],PP. 1110 - 1123

١٩- الأنوار اللبنانية، ١٢/٩/١٩٨٨.

٢٠- التقرير، المجلد٤، عدد٨، [١-١٥ يونيو ١٩٨٨]، ص ٢٠.

٢١- وحيد عبد المجيد، "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي: الاستمرار والتغير"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٣-٥ ديسمبر ١٩٨٨، ص.ص. ٣٥-٣٦.

٢٢- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* Newsweek, November 14, 1988, PP.22 -62.

٢٣- أنظر:

* سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر -١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية
[بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١،١٩٨٥]، صزص. ٢٠-٢١.

٢٤- د.محجوب عمر،"تآكل المؤسسة السياسية ومزيد من العدوانية"، الشعب القاهرية [١٨/١١/١٩٨٨].

٢٥- عماد جاد، "الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل السلام فى المنطقة"، الأهرام، ١٨/١١/١٩٨٨.

٢٦- لمزيد من التفاصيل، أنظر:
* بشير البكر، "القوى السياسية فى إسرائيل"، اليوم السابع [١٧/١٠/١٩٨٨]، ص.ص. ٨-١١.

* نبيل زكى، "وبدأ عصر اليمين الإسرائيلى"، آخر ساعة [٩/١١/١٩٨٨].

٢٧- سمير جبور، انتخابات الكنيست، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

٢٨- وحيد عبد المجيد، "مستقبل التسوية بعد الانتخابات الإسرائيلية والمجلس الوطنى الفلسطينى"، المنار عدد٤٨ [ديسمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ٩-١٥.

* هانى العبد الله، "الكنيست الثانى عشر: ١٥ كتلة برلمانية"، شئون فلسطينية، عدد ١٨٨ [نوفمبر١٩٨٨]، ص.ص. ١٣٥-١٢٨.

٢٩- ليس هنا مجال التعمق فى تحليل المتغير الدينى فى المجتمع الإسرائيلى، فهو له جذوره التاريخية وأبعاده العقيدية والسياسية والسلوكية. وما الأحزاب الدينية إلا أحد أبعاده. فهناك الارتباط الوثيق بين الصهيونية واليهودية. وهناك مصدر الشرعية الدينية لدولة إسرائيل. وهناك مسالك ارتباط القوى الدينية بالمجتمع الإسرائيلى، متمثلة فى الأحزاب الدينية والمحاكم الدينية. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* د.حامد ربيع، النموذج الإسرائيلى للممارسة السياسية [القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥]، ص.ص. ٢٥٤-٢٦١.

٣٠- وحيد عبد المجيد، "مستقبل التسوية..."، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

٣١- صلاح الدين حافظ، مرجع سبق ذكره.

٣٢- ملف "مواقف الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية فى انتخابات ١٩٨٨"، غير منشور، صادر عن مكتب منظمة التحرير بتونس.

٣٣- المرجع السابق.

٣٤- المرجع السابق.

٣٥- المرجع السابق.

٣٦- المرجع السابق.

٣٧- المرجع السابق.

٣٨- اليوم السابع، ١٧/١٠/١٩٨٨.

٣٩- الشرق الأوسط السعودية، ١٩٨٨/٩/٨.

٤٠- الأنوار اللبنانية، ١٩٨٨/٩/١٤.

٤١- هو مبدأ معروف في تقاليد الممارسة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، وله تطبيقاته المحلية والإقليمية والدولية. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

* د.حامد ربيع، من يحكم في تل أبيب [بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٥] ص.ص. ٤٣٨-٤٤٢.

٤٢- نبيل زكى، "وبدأ عصر اليمن الإسرائيلي"، آخر ساعة القاهرية [١٩٨٨/١١/٩]. ص.ص. ١٥-١٦.

٤٣- المرجع السابق، ص ١٦.

٤٤- آخر ساعة، ١٩٨٨/٩/١٤.

٤٥- Time, Novembe 14/ 1988.

٤٦- د.غسان سلامة، "التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية-العربية في الراهن والمستقبل"، ورقة قدمت إلى ندوة العلاقات العربية-العربية التي نظمها مكتب مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة [١٩٨٨/٩/٤]، ص ١٨.

٤٧- عبد الستار الطويلة، "السيناريو الأسود الذى أعده الليكود"، روز اليوسف، ١٩٨٨/١١/٢١.

٤٨- صلاح الدين حافظ، الأهرام القاهرية، ١٩٨٨/١٠/٣١.

٤٩- عبد الستار الطويلة، مرجع سبق ذكره.

٥٠- وحيد عبد المجيد، السياسة الإسرائيلية ...، مرجع سبق ذكره،ص.ص. ٣٤-٣٥.

٥١- الأخبار القاهرية، ١٩٨٨/٩/٦.

* عالهمشمار، ١٩٨٨/٨/٢٣.

٥٢- آخر ساعة، ١٩٨٨/٩/١٤.

٥٣- الأخبار، ١٩٨٨/٩/٦.

٥٤- عالهمشمار، ١٩٨٨/٨/٢١.

٥٥- السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٦.

٥٦- هآرتس، ١٩٨٨/٩/٩.

* السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٤.

٥٧- الشرق الأوسط السعودية، ١٩٨٨/٩/٥.

٥٨- آخر ساعة، ١٩٨٨/٩/١٤.

٥٩- معاريف، ١٩٨٨/٨/٣١.

* ولمزيد من التفاصيل حول الآثار التي تركتها الانتفاضة على الجيش الإسرائيلي، أنظر:

* عمر سعادة، "الانتفاضة ومؤسسة الأمن الإسرائيلي"، شئون فلسطينية، عدد١٨٨ [نوفمبر ١٩٨٨]، ص.ص. ١٢-٣٤.

٦٠- الأخبار القاهرية، ١٩٨٨/٩/٦.

٦١- المساء القاهرية، ١٩٨٨/٩/٨.

٦٢- صلاح الدين حافظ، "هجوم السلام العربي"، الأهرام، ١٩٨٨/١٠/٣١.

٦٣- الرأى الأردنية، ١٩٨٨/٩/٢١.

٦٤- د. على الدين هلال وآخرون، "مشاريع التسوية"، مرجع سبق ذكره.

٦٥- دافار، ١٩٨٨/٩/١٤.

* الأخبار القاهرية، ١٩٨٨/٩/١٣.
* السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٤.

٦٦- المساء، ١٩٨٨/٩/٨.

٦٧- عبد الستار الطويلة، مرجع سبق ذكره.

٦٨- معاريف، ١٩٨٨/٩/٧.

٦٩- حول رؤية حزب العمل للمؤتمر الدولي، أنظر:

* عماد جاد بدرس، "موقف إسرائيل من المؤتمر الدولي"، السياسة الدولية، عدد ٩٠ [أكتوبر ١٩٨٧]، ص.ص. ١٠٩-١١٣.

* د.عطية حسين افندى، "مصر والمؤتمر الدولي للسلام فى الشرق الأوسط: دراسة فى ضوء قواعد التسوية السياسية للمنازعات الدولية"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثاني للبحوث السياسية -مركز البحوث والداسات السياسية -كلية الاقتصاد، ٢-٥ ديسمبر ١٩٨٨.

٧٠- الرأى الأردنية، ١٦/٩/١٩٨٨.

٧١- الرأى العام الكويتية، ٢٧/٩/١٩٨٨.

٧٢- وحيد عبد المجيد، "الانتخابات الإسرائيلية فى ظل الانتفاضة الفلسطينية"، الأهرام الاقتصادى، ١٧/١٠/١٩٨٨، ص.ص. ٢٦-٢٩.

٧٣- الشرق الأوسط السعودية، ٧/٩/١٩٨٨.

٧٤- هآرتس، ١٧/٨/١٩٨٨.

٧٥- الأخبار القاهرية، ١٣/٩/١٩٨٨.

* الأنوار اللبنانية، ١٢/٩/١٩٨٨.

٧٦- الأنوار اللبنانية، ١٢/٩/١٩٨٨.

* الشرق الأوسط السعودية، ٥/٩/١٩٨٨.

٧٧- الشرق الأوسط السعودية، ٥/٩/١٩٨٨.

* عالهمشمار، ٢٩/٩/١٩٨٨.

٧٨- أميرة حسن، "رسالة القدس"، الأهرام، ١١/٩/١٩٨٨.

* معاريف، ٢٧/٩/١٩٨٨.

٧٩- السياسة الكويتية، ٢٠/٩/١٩٨٨.

* الرأى العام الكويتية، ٢٧/٩/١٩٨٨.
* السياسة الكويتية، ٥/٩/١٩٨٨.

٨٠- معاريف، ١٥/٩/١٩٨٨.

* الرأى العام الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٧.

٨١- الرأى الأردنية، ١٩٨٨/٩/٢١.

٨٢- الراى العام الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٧.

* الأنوار اللبنانية، ١٩٨٨/٩/١٢.
* صلاح الدين حافظ، "هجوم السلام العربى"، مرجع سبق ذكره.

٨٣- دافار، ١٩٨٨/٨/١٩.

٨٤- هآرتس، ١٩٨٨/٨/٢٣.

* هآرتس، ١٩٨٨/٨/٢٩.

٨٥- السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٩/٣٠.

٨٦- أميرة حسن، "رسالة القدس"، الأهرام، ١٩٨٨/١٠/٣٠.

* الأهرام، ١٩٨٨/١٠/٦.

٨٧- دافار، ١٩٨٨/٩/١٤.

٨٨- للمقارنة بين برنامج الليكود خلال انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٤، أنظر:

* سمير جبور، "انتخابات الكنيست الحادى عشر"، مرجع سبق ذكره، ص.ص. ٩٠-٩١.
وللمقارنة بين برنامج الليكود خلال انتخابات ٧٣، ١٩٧٧، أنظر:

* أمل الشاذلى، "ليكود والتسوية: دراسة للتحالف الحاكم فى إسرائيل [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

٨٩- وحيد عبد المجيد، "الانتخابات الإسرائيلية فى ظل الانتفاضة"، مرجع سبق ذكره.

٩٠- أنظر نص المشروع فى:

* د.على الدين هلال وآخرون، مرجع سبق ذكره.

٩١- حول الشروط التى يطرحها العمل لانعقاد المؤتمر الدولى، أنظر:

* د.صائب عريقات، مرجع سبق ذكره، ص.ص. ١٠٨-١٠٩.

٩٢- لمزيد من التفاصيل حول الحياة الحزبية فى إسرائيل، أنظر:

* د.حامد ربيع، "النموذج الإسرائيلى للممارسة السياسية"، مرجع سبق ذكره.

٩٣- د.حامد ربيع، "الحركة السياسية ..."، مرجع سبق ذكره، ص.ص. ١٧٥-١٨٦.

٩٤- د.على الدين هلال، "كيف نفهم نتائج الانتخابات الإسرائيلية"، الأهرام الاقتصادى، عدد ١٠٣٤ [نوفمبر١٩٨٨]. الصفحة الأخيرة.

- السفير|بهى الدين الرشيدى، "الانتخابات الإسرائيلية وحكاية شهاب الدين"، الأهالى، ١٦/١١/١٩٨٨.

٩٥- حتى كتابة هذه السطور نشرت الصحف عن اتفاق العمل و"الليكود" بشكل مبدئى على تشكيل حكومة ائتلافية [الأهرام، ٢٠/١٢/١٩٨٨].

- تعقيب

أ. محسن عوض.

لايملك المعقب على ورقة الزميل حسنين توفيق إلا أن يحيى هذا الجهد البحثى، سواء للإحاطة الشاملة بموضوع البحث، أو للمنهج المتبع، أو للاتساق الموضوعى الذى ينقل القارئ من فكرة إلى أخرى فى سلاسة يشهد بها للباحث.

وابتداء، يتعين الانتباه لأهمية موضوع البحث، فالموضوع ليس مجرد رؤية القوى السياسية فى بلد عدو لواحدة من قضايانا الهامة. فمنذ أن قبل العالم العربى باستبعاد الخيار العسكرى من الخيارات المتاحة لحل الصراع العربى الإسرائيلى، أخذت الانتخابات النيابية الإسرائيلية تكتسب أهمية متزايدة، لما يترتب عليها من تحديد أحد أهم جوانب التسوية السلمية لهذا الصراع. وفى هذا السياق تكتسب انتخابات الكنيست الثانى عشر الأخيرة، أهمية خاصة. فهى تأتى فى ذروة حدث فريد هو الانتفاضة، أو بالأحرى ثورة الشعب الفلسطينى فى الداخل، وتأتى أيضا على أعتاب مرحلة فاصلة فى التحرك الفلسطينى والعربى، واكبت مقدماتها الحملة الانتخابية، وتفاعلت معها فى جدلية ملموسة، واستكملت هيكلها بمبادرة السلام الفلسطينية فى الأسابيع التالية للانتخابات.

وبالعودة إلى ورقة الأستاذ حسنين توفيق، فقد قسمت الورقة الموضوع، كما لاحظنا، إلى ستة أقسام، عالجت فى القسم الأول الإطار المحلى والإقليمى والدولى التى تمت فى ظله الانتخابات، وتناولت فى القسم الثانى والثالث، عرضاً وتحليل لرؤية القوى السياسية الإسرائيلية للمشكلة الفلسطينية فى برامجها الحزبية، أو حملاتها الانتخابية، وصولا إلى حدود الاستمرار والتغير فى سياسات ومواقف هذه القوى إزاء المشكلة، وحدود الاتفاق والاختلاف بينها. فى القسمين الرابع والخامس، وأخيراً، أجابت الورقة، فى محاولة للبحث عن إجابة للسؤال الهام: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية؟

فى الأقسام الأربعة الأولى من الورقة، والتى عنيت برصد الإطار المحيط بالانتخابات وتحليل البرامج، والحملة الانتخابية، واستخلاص الثابت والمتغير، يتفق المعقب، إجمالا، مع الباحث. قد يكون هناك مجال للاختلاف فى تعيين وزن أحد العوامل، أو الحاجة لاستكمال بعض النقاط لإضاءة بعض الجوانب المعتمة ... لكن دون أن يؤثر ذلك فى الاتفاق العام حول مجمل الرصد والتحليل. أما القسمان الأخيران فى الورقة، واللذان يعالجان جوانب الاتفاق والاختلاف فى رؤية الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين للمشكلة الفلسطينية، والاجتهاد فى الإجابة عن التساؤل: ماذا بعد الانتخابات، فهى مسألة تقديرية، وللمعقب فيها اجتهاد ربما يختلف عن اجتهاد الباحث، ليس فقط فى التفاصيل ولكن فى الأسس أيضاً.

فى إطار هذه الرؤية العامة أكتفى هنا بإبراز بعض الأمثلة لإيضاح الملاحظات

التي أبديتها فيما يتعلق بالأقسام الأربعة الأولى، أما القسمان الأخيران فسوف أستأذنكم في مناقشتهما تفصيلا.

أسوق، على سبيل المثال، إشارة الباحث للانتفاضة في تحليله للإطار المحلي للانتخابات، فهو يستخلص منها "انهيار كثير من السلمات التي سعت إسرائيل لتكريسها والترويج لها" ...، كما يشير إلى أنها أدت إلى "انهيار بعض جوانب نظرية الأمن الإسرائيلي"، باعتبار أن هذه النظرية مبنية على أساس أن إسرائيل تواجه الخطر من الخارج بينما جاءت الانتفاضة لتمثل طبقاً لنص الباحث "خطراً من الداخل يهدد الكيان الإسرائيلي والفكرة الصهيونية ذاتها". وإذا كان هذا مانأمل أن تكون الانتفاضة قد حققته، إلا أني لاأعتقد أنها بلغته، بل ويصعب بلوغه بمعدل الأداء الحالي.

مثال آخر أسوقه هنا، فقد تعرض الباحث، في عرضه للمشكلة الفلسطينية في الحملة الانتخابية، إلى أن حملة التشكيك المتبادلة بين الكتلتين الحزبيتين الكبيرتين بشأن مسئولية كل منهما عن موضوع الانتفاضة وحرب الشعارات التي تمت بينهما، قد غطت على مواقف كل منهما إزاء القضايا والمشكلات الهامة. وأنا أعتقد بخلاف ذلك. وأرى أن عمق الجدل الذي ثار بين القوى السياسية أوضح بأكبر قدر من الصراحة موقف هذه القوى من القضية الفلسطينية. وطبقاً للقاعدة العامة، فإن الخلافات تكشف جوانب الغموض، والأمثلة من إسرائيل كثيرة. فالخلافات حول غزو لبنان -أو ما يسمونه عملية سلامة الجليل- هي التي كشفت حقيقة المواقف الإسرائيلية تجاه مختلف جوانب الموضوع، بينما الاتفاق حول حادث إغراق سفينة الأبحاث "ليبرتي" في حرب ١٩٦٧، مثلا، مازال يضع الحادثة -بعد مرور أكثر من عقدين- في دائرة الغموض، على الأقل في الجانب الإسرائيلي.

والمثال الأخير الذي أود أن أسوقه عن تجاوز التحليل بعض الجوانب المؤثرة فهو غياب القوة الانتخابية الفلسطينية عن التحليل، كنت أتوقع من ورقة مخصصة لمعالجة القضية الفلسطينية في الانتخابات النيابية الإسرائيلية أن تفرد حيزاً مناسباً لهذه القضية. لقد طرح الكثير من المقولات عن حجم القوة التصويتية الفلسطينية، وبالتالي تأثيرها على برامج الانتخابات والحملات الانتخابية، وأيضا على النتائج. ولكن الباحث اكتفى بإشارات سريعة لبعض الجوانب، وبخل علينا في تناولها.

ننتقل الآن من دائرة الاتفاق إلى دائرة الاختلاف.

لقد بنى الباحث تحليله، في القسم الخامس من ورقته، على محاولة الإجابة على سؤالين جوهريين: هل هناك اختلافات جوهرية بين "الليكود" والعمل فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية؟ وهل كان الوضع يختلف كثيرا إذا فاز حزب العمل بأغلبية بسيطة، وشكل الحكومة بمفرده، أو بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة؟

وبخصوص السؤال الأول، يجيب الباحث بأنه لاتوجد اختلافات جوهرية بين العمل و"الليكود" بشأن القضية الفلسطينية بل والصراع العربي الإسرائيلي عموماً.

فاختلافاتهما في التبريرات والتفسيرات وبعض الأمور الإجرائية والشكلية فقط. ولدى الباحث ثلاثة عشر مظهراً للاتفاق، تبدأ بإنكار هوية الشعب الفلسطيني وتنتهي بالاتفاق حول طبيعة السلام.

ورتب الباحث، على هذه الإجابة، إجابته عن السؤال الثاني، وهي أنه لو قدر لحزب العمل، مثلا، الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة فهو لن يتخلى عن المبادئ السابقة، وهي مبادئ تتناقض مع حد أدنى يمكن قبوله فلسطينياً وعربياً، وبالتالي لابد أن تدخل عملية السلام، التي يطرحها حزب العمل، في طريق مسدود.

والتساؤلان اللذان يعرضهما الباحث هامان، والاجتهاد في البحث عن إجابة لهما أمر ضروري، حتى لو بدا أحدهما، للوهلة الأولى، من قبيل الرياضة الذهنية بعد تشكيل الحكومة بالفعل بائتلاف الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين. وتتضح أهمية هذه التساؤلات، بشكل أكبر، إذا ما أعدنا طرحهما في ضوء ما تحقق بالفعل بعد الانتخابات، وفي ضوء الشروط التي تأسس عليها الائتلاف الحاكم.

واعتقادي أن رؤية المشروعين "الليكودي" والعمالي للتسوية، كأنهما متطابقان، وليس بينهما اختلافات سوى في التبريرات، والتفسيرات وبعض الأمور الشكلية والإجرائية فحسب مسألة مغايرة للواقع، وتغفل كثيراً من التضاريس. قد يكون من الممكن القول، بأنهما يتفقان في أهدافهما النهائية نحو ابتلاع حقوق الشعب الفلسطيني، ولكنهما دون ذلك يختلفان جوهرياً في منطلقاتهما وفي سياقهما، وفي آثارهما النهائية على القضية الفلسطينية، وعلى الصراع العربي الإسرائيلي عموماً.

ففي منطلقاتهما نحن بصدد مدخلين مختلفين تماماً، أحدهما جغرافي يربط بين تسوية مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتسوية الضفة الفلسطينية، ويطرح شروطاً أمنية وسياسية سوف تتوقف نتائجها النهائية على توازن القوى ومقدار ما يستطيع أن يوظفه كل جانب من عناصر قوته. أي أنه يطرح حلا يتسلم فيه العرب أرضاً احتلت، مقابل سلسلة من الشروط والمفاوضات تمس مجمل أوضاع المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي. أما الثاني فلا يطرح، في التحليل النهائي، سوى عرضاً بالمصادقة على شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل صفقة لاتزيد عن اتحاد للمجالس البلدية فيما يعرف بصيغة الحكم الذاتي.

وفي السياق يطرح المشروع العمالي الحل في إطار افتراض صفقة إسرائيلية عربية تشارك فيها بالأساس الأردن ومصر وممثلون فلسطينيون، أما المشروع "الليكودي" فهو حل إسرائيلي صرف يمكن تطبيقه بقرار منفرد إذا لزم الأمر، وفي أحد مراحل البحث عن تسوية، طرحت إمكانية تطبيق مثل هذا الحل بقرار منفرد. ومازال هذا الطرح وارداً.

وفي النتائج النهائية فإن المشروع العمالي يطرح صيغة نهائية لتسوية، أو

بالأحرى تصفية القضية الفلسطينية، بينما المشروع "الليكودى" - وفى اطار اتفاقيات كامب ديفيد يطرح حلا مرحلياً.

لسنا هنا بصدد المفاضلة بين مشروعية أحدهما مر، وكلاهما لايتفق مع الحدود الدنيا للمطالب العربية عموماً، والمطالب الفلسطينية خصوصاً. ولكننا بصدد تقدير فرص كل منهما للتحقيق فى إطار البيئة الدولية الراهنة ومعطيات الموقف الحالى. ولن نحتاج إلى كثير من الاجتهاد لنصل إلى إجابة تقول بأنه إذا كان المشروع العمالى يواجه مأزق الطريق المسدود، كما يرصد الباحث، لبعده عن الحد الأدنى من المطالب العربية، فإن المشروع "الليكودى" ليس له طريق من الأساس، وقد واجه هذا المشروع الرفض قبل عشر سنوات، ومايزال يواجهه بنفس القدر. حتى أولئك الذين أخذوا على عاتقهم التوقيع على صكوك بشأنه، وتفاوضوا حوله، لم يملكو سوى التخلى عنه فى النهاية.

مرة أخرى أود أن أضغط على معنى أننا لسنا بصدد المفاضلة بين حل جيد، وآخر ردئ، فكلاهما ردئ. ولكننا نستطلع الفرص السياسية فى حدود المعطيات الراهنة. وهنا أود أن أضيف أننى أعتقد بأن الشروع العمالى أكثر خطورة على القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى من المشروع "الليكودى". فالمشروع العمالى يطرح أمام الأنظمة العربية مدخلا للحل ويخلق حركة وهمية على طريق الحل من شأنها أن تحدث استرخاء فوق ما هو قائم لدى بعض النظم العربية، بينما المشروع "الليكودى" من شأنه أن يطرح الصورة بألوانها الواضحة، الأبيض والأسود، ومن ثم يسمح بفرز المواقف، ويضع كل فريق أمام مسئولياته الحقيقية بغير مواربة.

هذا الأمر نجده فى الصيغة النهائية المطروحة، كما نجده فى الجوانب الإجرائية. فمثلما يسمح الشروع العمالى بالتفاوض حول شئ ملموس، هو الأرض، فإنه إجرائيا يقبل بصيغة المؤتمر الدولى. ووفقا لشروطه، فهو مؤتمر احتفالى تبرق فيه كاميرات الصحافة العالمية، ثم ينفض الاحتفال، و ينصرف كل فريق إلى عمله فى مفاوضات مباشرة. بعبارة أخرى، المؤتمر الدولى مجرد مظلة تتجاوز بها قوى عربية مقولة، تبنتها لدهر، حول رفض المفاوضات المباشرة، ثم تجئ لحظة الحقيقة، ويقابل كل فريق اختياره، أما المشروع "الليكودى" فهو لايسمح بمثل ورقة التوت هذه. هو يريد الحقائق واضحة لا لبس فيها. ويغض النظر عن قائمة الأسباب التى يقدمها لهذا الرفض، فالنتيجة أن على الآخرين الاختيار بين الوفاء لمقولات سابقة، أو قبول الواقع بصراحة، وبصرامة.

ويبقى بعد ذلك مجال الاجتهاد مفتوحاً أمام تقدير التأثيرات الاستراتيجية لكل من البديلين الاستراتيجيين المطروحين، بما قد يخرج عن الإطار المباشر لموضوعنا.

ويبقى فى هذا الموضوع نقطة أخيرة، وهى أن التساؤل المطروح فى البحث كان حول رؤية "ليكودية" مقابل رؤية عمالية، لكن واقع الائتلاف، كما أفرزته التطورات السياسية بعد الانتخابات جاءنا بالحل الثالث، وهو رؤية "ليكودية" محاطة

بشروط ائتلافية جديدة، وهو حل يجمع بين سوء القصد، وعجز الحركة أيضاً.

الجانب الأخير الذى أود التعقيب عليه هو القسم السادس والأخير من ورقة أ.حسنين توفيق، والذى يدور حول التساؤل الهام: ماذا بعد الانتخابات الإسرائيلية؟ والتساؤل، كما يطرحه الباحث، من شقين: الأول ما هى الآثار المحتلة للانتخابات؟ والثانى ما هى الأساليب والاستراتيجيات التى تمكن الفلسطينيين والعرب من تحجيم الآثار السلبية للتطورات، وتعميق الآثار الأيجابية؟ ويعرض الباحث أجابته من خلال عدة أطر يرى أنها سوف تحكم الحل خلال المستقبل القريب أو المتوسط. وهى الإطار الإسرائيلى، والفلسطينى، والعربى، والدولى.

فى الإطار الأسرائيلى، وبعد أن يستعرض الباحث الظروف المحيطة، يخلص إلى القول بأن هذه الظروف قد تدفع إلى المزيد من التماسك بين "الليكود" والعمل داخل الحكومة، متى شارك فيها العمل [وقد فعل]، وبالتالى يكون لهما قدرة أكبر على المبادرة، وتخرج من حالة الشلل التى كانت سمة حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الأربع الماضية، ولكن فى اتجاه العمل لإعاقة التطورات الدافعة لحل المشكلة الفلسطينية.

ولست أجد مسوغاً موضوعياً للوصول إلى هذا التقدير، فإذا كنا متفقين على أن حكومة الائتلاف بين القوتين السياسيتين الرئيسيتين كانت حكومة شلل وطنى طيلة السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بجهود التسوية السياسية، فما الذى يحول حكومة مماثلة، تقريباً، إلى حكومة ذات قدرة أكبر على المبادرة والحركة؟

وفى تقديرى أن مثل هذا الحكومة سوف تواجه نفس القدر من العجز، فهى فى تشكيلها المصغر المتساوى لاتسمح بالحسم، وهى بتباين رؤيتها الشديدة تجاه العديد من الموضوعات: لاتقوى على المبادرة، وهى بالمأزق الذى تواجهه حيال الانتفاضة الفلسطينية. تحتاج، بالضرورة، إلى مخرج أوسع من مجرد إجراءات القمع المتفق عليها، من حيث مستوى العنف وتوسيع نطاق المواجهة خارج الأراضى الفلسطينية المحتلة، ومواجهة العزلة الدولية، وبدء الحوار الفلسطينى الإسرائيلى.

فى الإطارات التالية: الفلسطينية، والعربية، والدولية، انتقل الباحث مباشرة إلى دائرة ما ينبغى عمله، بدلا مما يحتمل حدوثه. وهو فى إطار ما ينبغى عمله حلق بعيداً عن الواقع الملموس، حتى وإن كان يرى الصعوبات ويعبر عنها فى إشارات سريعة.

* فهو يلحظ إضفاء الطابع الفلسطينى-الإسرائيلى على الصراع كمكسب ينبغى ألا يعنى تقليص البعد العربى للصراع. بينما يبدو هذا المكسب -إذا كان مكسباً حقاً- قد تحقق بفضل رغبة أطراف عربية فى رفع يدها من النزاع، وتحميل الطرف الفلسطينى مسئوليات تنازلات لايقوى أى طرف عربى آخر على تقديمها.

* وهو يرى أن على الأنظمة العربية أن توظف علاقاتها الدولية وإمكانياتها

خلف فكرة المؤتمر الدولي، باعتباره البديل السياسي المطروح على الساحة للحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بإدارة الصراع وتمكين بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من المشاركة. في الوقت الذي يصل فيه إلى صعوبة انعقاد المؤتمر، وصعوبة تحقيق مكاسب ذات شأن من ورائه، طالما لايوجد تصور عربي واضح، وطالما بقي الخلل الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل.

* وفي سبيل معالجة هذا الخلل الاستراتيجي، يقدم الباحث وصفه تستند إلى ركائز ثلاث: انتفاضة شعبية: مطلوب العمل من أجل استمرارها. وتحرك سياسي فلسطيني لانعقاد المؤتمر الدولي. وقدرة عسكرية عربية تبلور معنى الإرادة العربية، وتؤكد الاستعداد لاحتمالات المواجهة وفي تفاصيل ذلك يأتي دفع اتجاه المصالحة العربية، وتأتي تصفية الخلافات بين الأقطار العربية الفاعلة، ويأتي التنسيق الفعال -وبخاصة في المجال العسكري. وأخيرا عدم استبعاد الخيار العسكري.

والواقع أنه ليس من بيننا من لايتمنى تحقيق مثل هذه الأمنيات. وفي رأيي أنها تصلح مشروعا للخلاص القومي، وليس لحل المشكلة الفلسطينية فحسب. ولكن المهم ما هو نصيب ذلك من الواقع، ما هو الممكن ...والمحتمل.

الواقع يقول إن أول مبادرة لإيقاف الانتفاضة جاءت من قطر عربي، قبل أن تطرح على مائدة أول جلسة للحوار الفلسطيني الأمريكي بأكثر من ستة أشهر.

والواقع يقول إن الأقطار العربية التي اهتمت بالانتفاضة، واجتمعت على مستوى القمة، ورصدت مبالغ جسيمة لمساندة الانتفاضة، أعتبر أكثرها أن دورها ينتهي عند هذا الإعلان دون حاجة إلى ترجمته إلى واقع ملموس.

الواقع يقول، أيضاً، إن حصاد الشهداء الفلسطينيين في معارك الخلافات العربية بالمخيمات، خلال الانتفاضة، أكثر من حصاد عام كامل للانتفاضة.

والواقع يقول كذلك أن الرصيد العسكري المأمول من وراء قوات قطر عربي، اتجه لدعم قوى سياسية معادية للفلسطينيين والقضية الفلسطينية ومتحالفة مع إسرائيل.

الواقع يقول أشياء كثيرة، يمكن أن نستطرد في سردها، وهي لاتبشر بإمكان تحقيق مثل هذه التطلعات العزيزة. ولايعني ذلك أن نركن إلى التشاؤم أو عدم الإلحاح على ما ينبغي أن يكون... على أن يظل من الواضح ذلك الخط الفاصل بين التفكير الرغبي، وسياسة يمكن زرعها في واقع صعب. وأن يتجه إلحاحنا إلى مسائل يمكن الإمساك بها. أن نلح على الخطوط الحمراء لثمن السلام، وطبيعة ذلك السلام وأن نعمل على حشد رأي عام عربي يظهر إصراره على مواجهة الضغوط الدولية الرامية إلى وأد الانتفاضة قبل أن تبلغ أهدافها.

ملخص المناقشات

شارك في مناقشات الجلسة الثالثة، التي رأسها أ.جميل مطر، تسعة من المشاركين في الندوة، وهم: أ.أحمد عز الدين، والسفير حسن سالم، و د.سيد عبد المطلب غانم، ود.على الدين هلال، وأ.فاروق عبد السلام، وأ.محمود سعيد، وأ.مدحت الزاهد، وأ.هشام الإمام، وأ.وحيد عبد المجيد.

وقد ركزت المناقشات، في هذه الجلسة، على قضيتين رئيسيتين:

أولاهما: قضية مواقف الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية فقد برز رأى يذهب إلى أن الورقة قللت من أهمية الخلاف بين حزب العمل وتكتل "ليكود"، رغم أهمية هذا الخلاف. حيث يوجد مشروعان متميزان تاريخياً للتيارين العمالي واليميني تجاه قضية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والى أن المشروع العمالي الآن، على عكس ماجاء، في التعقيب، أصبح يحقق الحد الأدنى من المصالح العربية والفلسطينية بعد أن تواضعت كثيراً ألى الحد الذى يجعلها تقبل بأى شىء معروض عليها.

كما أثير، في إطار هذه القضية، التساؤل حول مدى تأثير الانتفاضة على مواقف الأحزاب الإسرائيلية، مع الإشارة الى صعوبة تصور سيناريوهات مستقبلية لما سيكون عليه هذا التأثير، والى أن الانتفاضة لم تخلق، بعد، قوة دفع كافية لإحداث تحولات في المجتمع الإسرائيلى تساعد على تحقيق الأهداف الفلسطينية. وقيل، في هذا الصدد، أن الانتفاضة عطلت التسوية، من وجهة نظر حزب العمل التى تقوم على الخيار الأردنى بالأساس، والذى كان يجرى التمهيد له في إطار ما يهدف إليه هذا الحزب من حل وسط إقليمى، بينما جاءت الانتفاضة لتلغى ذلك الخيار وتؤكد الخيار الفلسطيني. كما أن مشروع "ليكود" يواجه مأزقاً بسبب القنبلة السكانية العربية في الأراضى المحتلة. وهذا ما يفسر ما تنتهى إليه معظم الدراسات من استمرار التوازن داخل إسرائيل على حاله، لأن الانتفاضة لم تصل الى المستوى الذى يؤثر على هذا التوازن، ولأن المجتمع الإسرائيلى نفسه يجد مشكلة فى الانسحاب من الأراضى المحتلة، ولايمكن القياس فى فى هذا المجال على سابقة الانسحاب من سيناء.

ثانيهما: قضية احتمالات التسوية والحرب. وفى إطار هذة القضية برزت عدة اتجاهات أهمها:

- أن الانتفاضة فرضت على إسرائيل، لأول مرة، التعامل مع الفلسطينيين، أى مع القضية الفلسطينية بشكل محدد، بعد أن كانت تتعامل مع صراع عربي-إسرائيلي.

- أن هناك ظواهر تبشر بالخير على الصعيد الفلسطيني، مثل المناخ الجديد بين القوتين العظمتين، والاتجاه الى تسوية الصراعات الإقليمية، وتقدم أولوية القضية الفلسطينية، لدى الولايات المتحدة، من الأولوية الخامسة إلى الثالثة. بينما ذهب رأى

آخر الى أن نمط الصراعات الاقليمية، التي يجري حلها، يختلف كثيرا عن نمط الصراع العربي الإسرائيلي لسببين: أولهما يتعلق بتوازن القوى، والآخر يتصل بعلاقة أطراف هذا الصراع بالقوتين العظميين.

- إذا لم يجد الصراع العربي الإسرائيلي حلاً له فلابد أن يجمد في ظل التهدئة الدولية الراهنة. ولأن الذي يمنع من هذه التهدئة الآن هو استمرار الانتفاضة، فإن برنامجي "ليكود" والعمل يضعان إيقافها كشرط أساسي قبل أى شكل من أشكال الحوار والتسوية. فإذا لم تنجح إسرائيل في إيقاف الانتفاضة عن طريق التحرك السياسي، بعد فشل محاولة إيقافها بالأساليب القمعية، فقد يكون السيناريو البديل أمام إسرائيل هو الحرب كمخرج من مشكلة الانتفاضة. كما أن تحت دخان هذه الحرب يمكن إجراء جراحات عميقة في الضفة وغزة بطرد أعداد كبيرة من سكانهما فيما ذهب رأى آخر إلى أنه لايجب أن نقع في استسهال قرار الحرب، لأن أية قيادة سياسية -بما في ذلك القيادة الإسرائيلية- لابد أن تسأل نفسها عشرات الأسئلة قبل اتخاذ هذا القرار. ومن هذه الأسئلة: حرب ضد من؟ وما أهدافها؟ وما تأثيرها على العلاقات مع مصر ومع أمريكا؟ كما أنه بعد تجربة لبنان ١٩٨٢، واضطرار إسرائيل للانسحاب المهين، لم يعد قرار الحرب الإسرائيلي سهلاً. لكن هذا لايعني -وفقا للرأى نفسه، إهدار احتمال صدور مثل هذا القرار، بشرط عدم التعامل معه على أنه مسألة سهلة تخرج إسرائيل من مشكلاتها، لأنه يمكن أن يدخلها في مشكلات جديدة معقدة.

- أن الولايات المتحدة لم تقبل الحوار مع منظمة التحرير فجأة كما ذكرت الورقة، وإنما كان هناك تحضير لهذا التطور بعد قبول منظمة التحرير للشروط التي وضعها كيسنجر عام ١٩٧٥ للحوار معها. وبالتالي فهو لايعكس تغيراً في الموقف الأمريكي. بينما ذهب رأى آخر إلى أن هذا الحوار يعبر عن تغير في الموقف الأمريكي مدللاً على ذلك بأن المحاور الأمريكي، في جلسة الحوار الأولى بتونس، لقب عرفات بالرئيس President، وبأن هناك تقدماً في أولوية القضية الفلسطينية لدى الولايات المتحدة.

وفي نهاية هذه الجلسة، علق أ. حسنين توفيق على بعض ما ورد بالمناقشات. فبخصوص ما جاء بالتعقيب حول حدود تأثير الانتفاضة على نظرية الأمن الإسرائيلي، قال إن هناك تأثيراً، بالضرورة، خاصة وأن هذة النظرية ظلت تنظر الى الخطر على أنه قادم من الخارج، لكن، لأول مرة، يأتي الخطر من الداخل، وفشل الجيش الإسرائيلي، الذى هزم جيوشاً عربية نظامية، في وضع حد للانتفاضة. كما أنها سببت الكثير من المشكلات لهذا الجيش، وأثارت جدلاً حول الأمن الإسرائيلي أحد أبرز مظاهره نشأة مجلس السلام والأمن، الذى طرح تصوراً جديداً لهذا الأمن. وبخصوص حدود الاتفاق والاختلاف بين العمل و"الليكود"، تساءل الباحث عما إذا كان هناك خلاف حقيقي بينهما حول الدولة الفلسطينية والقدس العربية والمستوطنات والتعامل مع منظمة التحرير. لكن هناك خلافات في بعض الأمور التكتيكية تجعل برنامج حزب العمل أقرب للعرب من برنامج "ليكود".

وحول احتمالات أن تشن إسرائيل حربا، قال إنه مهما كان هذا القرار صعبا فلا ينبغي على العرب أن يستبعدوا قيام حرب تتيح لإسرائيل إنهاء الانتفاضة، وطرد أعداد من عرب الأراضي المحتلة، وخلق انقسام داخلي ، وضرب أية قدرات عربية متنامية، وخاصة في ضوء وقف حرب الخليج ورأب الصدع في الصف العربي.

الفصل الرابع

مناقشة عامة حول تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية على عملية التسوية

أ. السيد يسين
د. أحمد صدقي الدجاني
د. عصام الدين جلال
د. علي الدين هلال
أ. كامل زهيري

مناقشة عامة حول تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية على عملية التسوية

[تميزت هذه الجلسة التى رأسها أ.د على الدين هلال، بمناخ الحوار عبر مناقشة عامة بدأها أربعة من المفكرين والممارسين الذين اهتموا بالقضية الفلسطينية، وهم د. عصام الدين جلال، ود. أحمد صدقى الدجانى، وأ. كامل زهيرى ، وأ. السيد يسين فطلب أ.د. على الدين هلال منهم فى بداية الحوار أن يقدم كل منهم وجهة نظره فيما يتعلق بتقرير "أين تقف إسرائيل اليوم إزاء قضية السلام والتسوية أو الحرب والعنف فى المنطقة؟"، وكيف نفهم نتائج الانتخابات الإسرائيلية ونتائج تشكيل الحكومة الجديدة ليس فقط كواقعة جزئية ولكن أيضاً فى إطار تطور الكيان الإسرائيلى ككل، وفى سياق تطور الصراع العربى الإسرائيلى بشكل عام.

وطلب أ.د. على الدين هلال أن تشهد هذه الجلسة الانتقال من مناقشة جزئية الانتخابات الإسرائيلية والاتجاه لوضع هذه الجزئية فى الإطار الأوسع للمجتمع والنظام السياسى الإسرائيلى والمواجهة العربية - الإسرائيلية.

عروض أربعة

وقد بدأ الحوار فى هذه الجلسة د. عصام الدين جلال رئيس جمعية "الباجواش" المصرية مركزاً على الأفكار التالية:

* هناك ثلاث نتائج رئيسية يمكن استخلاصها من أحداث الانتخابات الإسرائيلية. أولها، أنه رغم بوادر التغيير التى شهدتها المنطقة، فإن الناخب الإسرائيلى لم يتفاعل معها، بما فى ذلك الناخب العربى فى إسرائيل بشكل ملموس. وثانيها، أن مشكلة تبلور التوجهات الخاصة بالهوية استحوذت على قدر ملحوظ من الاهتمام. وثالثها، أن الأقلية الأصولية فى المجال الإسرائيلى، كما هى فى المجال العربى، يمكنها بالتنظيم وتكثيف النشاط والمثابرة أن تحدث أثراً وضجة أكبر من حجمها الحقيقى.

* أن عدم حدوث استجابة إسرائيلية للتغيرات الخاصة بالقضية الفلسطينية لاينبغى أن يثير الكثير من الدهشة لسببين: أولهما، أن هذه التغيرات رغم أهميتها ودلالتها، لاتمثل إلا مجرد بوادر، ولكى يكون هناك انعكاس لتنفيذ ما لابد أن يكون له حد أدنى من القدرة على التأثير. وثانيهما، عامل الزمن المهم فى التعاملات المعقدة كتلك [القائمة بين الأحزاب الإسرائيلية، والتى تفترض فترة زمنية لاستيعاب أى تغيير يحدث. وهذان العاملان لم يتوفرا، بعد، فى التغيرات الأخيرة على الصعيد الفلسطينى بما يكفل لها إحداث تغيير كذلك الذى أدت إليه حرب ١٩٧٣، التى ظهر

انعكاس واضح لها في انتخابات ١٩٧٧ الإسرائيلية التي أبعدت حزب العمل عن السلطة لأول مرة. ومن هنا تأتي أهمية التركيز علي كيفية التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن تتيح استكمال التطورات التي حدثت من أجل إيجاد انعكاس ملحوظ على التوجهات السياسية الإسرائيلية.

* أن الانتفاضية لن تزل بعد عام، ورغم الإبداع الذي تقوم به، معزولة. ولم تزل المساعدة العربية لها تأخذ شكلا خطابياً وكلامياً. والانتفاضات التي حققت نتائج من قبل ارتبط تأثيرها الجذري على سياسة الخصم بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من أول المواجهة أو العمق الجغرافي، ومن هنا تأتي أهمية الدعم العربي للانتفاضية في تحقيق هذا التأثير الذي نتحدث عنه اليوم.

* هناك ظواهر تشير إلى أن اللوبي العربي، الذي ساعد بدون قصد أو تخطيط على تصعيد الصراع وإعطاء الزريعة لاستمرار العدوان والتوسع الإسرائيلي، بدأ يعدل عن هذا الطريق. وتواكب هذا التطور ظواهر إيجابية أهمها وقف حرب الخليج، وكسر "الفيتو الإسرائيلي" على برامج التسليح العربي، وتنوع مصادر الأسلحة العربية، والتئام الصف العربي بعودة مصر إلى مجالات العمل العربي، والوحدة المغربية، واستكمال السوق الخليجي المشترك. وكل هذا يمكن أن يكون له انعكاس ملموس على التوجهات السياسية الإسرائيلية.

وتضاف إلى هذه الظواهر الإيجابية بداية اتجاه لزيادة المشاركة السياسية في بعض البلاد العربية، مثل الجزائر وتونس ومصر، واحتمالات امتداد هذا التطور إلى بلاد أخرى. وهذا ضمان مهم يمكن أن يتيح إمكانية لأن تؤدي التغيرات العربية إلى تأثير واضح على إسرائيل.

* أن هناك اتجاهاً ملحوظاً في السياسة العربية للنزول إلى العضوية والفاعلية وليس الاعتدال، لأن قضية الاعتدال المستخدم هو شبهة على كل حر أن يرفضها. فالحديث هنا، إذن، عن الموضوعية والفاعلية وليس عن القبول والتبعية. ويمكن إذا أحسن استكمال هذا التوجه مع الحرص في تدرجه وحساب الخطوات أن يصبح من المؤثرات المهمة التي تأتي بالنتائج التي نسعى إليها.

* أن الصورة بالنسبة للتوازن العسكري لاتدعو للتفاؤل، لأنه لم يزل في غير صالح التفاهم. فهناك مثلا تراكم الأسلحة الذرية في إسرائيل [حوالي ٢٣٠ رأس ذري في حدود حسابات الجهات الغربية] والطائرات الأمريكية التي تورد لإسرائيل مثل حلف الأطلنطي، ومشروع الطائرة "لافي" الذي لم يستكمل وأنفقت عليه الولايات المتحدة أكثر من مليار و ٣٠٠ ألف دولار، والتطورات الأخيرة على صعيد التعاون الاستراتيجي والتي تتيح لإسرائيل تطوير الصواريخ، وهو مجال لاتدخل فيه بعض الدول الكبرى نفسها، وغيرها. فإسرائيل تعتبر من أنجح الاستثمارات الاستراتيجية الأمريكية. فليس هناك استثمار أمريكي بهذا القدر من المال [٣ مليار دولار سنوياً] يحقق هذا التسلط والتحكم في المنطقة استراتيجية بهذا العمق والغنى.

* إن إحداث التغير لن يتحقق إلا بالفاعلية العربية. فلن تتغير السياسية الأمريكية بالحوار ولا بالمنطق ولا بالإقناع ولا بالاعتدال، وإنما بالفاعلية والعمل العربي. فالأمر في أيدينا، ويتوقف على قدرتنا على إحداث التغيير الذى يؤثر على التوجهات السياسية الإسرائيلية لتتسق مع الحل العادل.

ثم تحدث د. أحمد صدقي الدجاني المؤرخ الفلسطيني والممارس في حقل الثورة الفلسطينية، مقدماً للأفكار التالية:

* أن هناك عنواناً يفترض وجود عملية تسوية، ومن ثم فإننا نبحث في نتائج الانتخابات الإسرائيلية عن هذه العملية. وعملية التسوية الجارية، الآن، تقوم فيها الولايات المتحدة بدور خاص مع موافقة أوربية غربية، ونوع من الموافقة السوفيتية في أجزاء محددة ومخالفة في أجزاء أخرى. والذى حدث في الشهور الأخيرة أن طرفاً أساسياً في الصراع قبل بالسير في هذه العملية ودلل على قبوله هذا.

* أن هناك عدداً من المشاهد المقبلة، على المدى القصير تعقب المشاهد السابقة في المجلس الوطني والأمم المتحدة، وصولا إلى الحوار الفلسطيني الأمريكي. والمشاهد التالية، التي يمكن أن نستشرفها، تتضمن مشهداً يتعلق بالانتفاضة، وآخر بالتمثيل الفلسطيني في الوطن المحتل، وثالثاً بتشكيل حكومة مؤقتة فلسطينية، ورابعاً بعلاقة فلسطينية أردنية، وخامساً بمفاوضات مباشرة تحضيرية، وصولا لمشهد نهائي يتعلق بافتتاح المؤتمر الدولي. والمدى الزمني لهذه المشاهد المفترضة هو عام ١٩٨٩، آخذين في الاعتبار أن ذكر هذه المشاهد لايعني حتمية حدوثها، لأنه لكل مشهد قوى تؤثر فيه، منها إسرائيل التي أثرت عليها الانتفاضة بأن زادت في تطرفها وحيرتها أمام الظاهرة، وأصبحت أمام أسئلة لابد أن تجيب عليها بعد أن حاولت التهرب منها على مدى ٣٠ عاماً. وقد عبرت الانتخابات الإسرائيلية عن حصيلة من المناخ. وإذا أردنا أن نوجز نتائجها لعدنا إلى الرسالة التي وجهها إلينا الناخب الإسرائيلي عام ١٩٨٤: احتلال وحكم عسكرى وعنصرية وتوسع وقوة تفرض ذلك كلة. وهى الرسالة نفسها الى وجهها ناخب ١٩٨٨.

* أن أسلوب التعامل الإسرائيلي مع هذه المشاهد يبدأ بمشهد الانتفاضية التى نص برنامج الحكومة الجديدة على اتخاذ خطوات حاسمة للقضاء عليها. وقد وجهت هذه الحكومة فور تشكيلها عدة رسائل محدودة مثل المباشرة في بناء أول مستوطنة، وإبعاد ١٣ شخصاًمن الأراضي المحتلة، وقتل عدد من أبناء هذه الأراضي وجرح غيرهم. فالثابت أن العدو يريد القضاء على الانتفاضية أولا، وبعدها يمكن أن يتحدث.
والسياسة الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة ستتضمن إرهاباً رسمياً وتحركاً سياسياً وعمليات عسكرية محدودة.

وبالنسبة للإرهاب الرسمي، فهو موجه للانتفاضة بالأساس. أما التحرك السياسي فهو يتعلق بالمشهد الثاني الخاص بالتمثيل الفلسطيني، حيث يرجيح أن يحدث تحرك إسرائيلي عبر العالم للإقناع بفكرة إجراء انتخابات تحت الاحتلال، وفي

إطار الحكم الذاتي. أما بشأن مشهد الحكومة المؤقتة الفسطينية، فالواضح أن العدو يضرب الانتفاضة، ويسعى للانتخابات ليقضي على فكرة أية حكومة تمثل الشعب الفلسطيني. ويتوقع العدو، في ثنايا ذلك، أن يستمر الضغط فيما يخص العلاقة الأردنية الفلسطينية. وبهذه الطريقة يكون قد احتوى في عمليته الإرهابية الرسمية وفي عمليته السياسة التحرك السياسي الفلسطيني.

* أن هناك مخططات إسرائيلية بشأن المنطقة العربية. فلدى العدو مخطط واضح بشأن الأردن يقوم على طرد أعداد كبيرة من أبناء الضفة الغربية إليه. وعملية الطرد، هذه، قد لاتنجو مصر من نتائجها. أما بشأن جنوب لبنان، فإننا نرى الضربات المستمرة الموجهة إليه. وفضلا عن ذلك كله، بدأت إشارات بما يتعلق بالأسلحة الكيماوية في ليبيا وسوريا ومناطق أخرى.

ومن هنا ضرورة أن نحدد، نحن العرب، المنطق الواضح. فياهولنا إذا تركنا الانتفاضة وحدها ونسينا أنها خط الدفاع الأول عن الأمن العربي بعامة. وهذا يقتضي أن نستخدم الأوراق التي بأيدينا، سواء فيما يتعلق بالتفاوض أو بالردع، أو بالمواجهة. وقد تم استخدام بعض الأوراق خلال العام الماضي في جنوب لبنان الذي أصبح بؤرة توتر لم تزل ترهق العدو، ومن خلال المناورات العسكرية المصرية التي عبرت عن استراتيجية مصرية عربية مؤثرة أثارت جزعاً في إسرائيل. لكن ما تم استخدامه من الأوراق العربية قليل للغاية. ولذلك فقد آن الأوان لحصر الأوراق والاستفادة من مناخ الانتفاضة السائد، وهو مايقتضي الثقة بأنفسنا، والثقة بين الحاكم والمحكوم، ومناخ من حرية التعبير يتيح الفرص للتواصل مع جيل الشباب ونحن في حاجة بعد حصر الأوراق إلى اعتماد المبادرة، وطرح أفكار إبداعية وحلول تنطلق من نظرتنا ليهود الحضارة العربية الإسلامية وتشن حملة على الصهيونية من أساسها.

ثم تحدث أ. كامل زهيري نقيب الصحفيين المصريين والعرب الأسبق، الذي طرح الأفكار التالية:

* أنه إذا كان لابد أن نبحث في السيناريو كما يشيع عادة في الدراسات المستقبلية، فإن السيناريو يجب أن يبحث أيضاً في الماضي، وخاصة لكل السنوات القريبة التي تراكم خلالها قدر كبير من الخبرة في الحرب والسلم والتفاوض. والسؤال المهم هنا هو، لماذا تطول القضية الفلسطينية، بالذات، دون غيرها من قضايا التحرر التي أيدناها؟

ويبدو أن هناك عقليتين إحداهما قانونية حرفية، تؤمن بالمنطق الشكلي وعبادة النص، والأخرى عدوانية عنصرية ديناميكنة تؤمن بالربط بين الحرب والمفاوضات، وبأن الدبلوماسية هي السبيل الآخر لتحقيق مالا يتحقق بالسلاح.

وهذا الاختلال بين العقليتين هو الذي يأتي بالنتائج التي ينبغي أن نواجه خطرها، إذا كنا نريد أن نتحدث عن المواجهة العربية والحشد العربي.

* الواضح من تشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات أن "شامير" يقترب من الوزارات المؤثرة في التفاوض، وأن "بيريز" يبتعد إلى المالية والشئون الداخلية· و"شامير" لم يزل يصر على التصور الذى وضعه "بيجن" للحكم الذاتى للسكان بعيداً عن الأراضى والمياة وكل الأمور الخارجية والعسكرية، وهو تصور لايمكن أن يوافق عليه أكثر الفلسطينيين اعتدالا، وهو نفس التصور الذى كان يدعو إليه "جابوتنسكى" مؤسس هذا التيار المتطرف فى الحركة الصهيونية· ولايمكن عند وضع سيناريوهات المستقبل الفكاك من هذا التصور الرسمى الإسرائيلى، مع ملاحظة أن القضية ليست تصورات وعقائد، وإنما هناك الحقائق والأوضاع الدولية وغير ذلك· وقرارات "كيسنجر" مفيدة للغاية لأن الوعد الأمريكى لإسرائيل عام ١٩٧٥ بعدم الاتصال بمنظمة التحرير إلا بشروط محددة، وبضروة الحفاظ على التفوق العسكرى الإسرائيلى· وهو، أيضاً، صاحب فكرة الربط بين التفوق العسكرى والعمل العسكرى والتسوية السليمة· وصاحب فكرة تقسيم العرب إلى معتدلين وراديكاليين·

* أن مشكلتنا هى فى التفكير التجزيئى، أى أننا نأخذ الجانب العسكرى وحده، والجانب المتعلق بالتسوية وحده، دون الربط بينهما، ودون أن تنتبه لماذا جمع "كسينجر" فى تعهده لإسرائيل بين الجانبين· فإسرائيل تحافظ على تفوقها العسكرى وتؤكده خلال المفاوضات، بالاعتداء على لبنان والعراق، كما أنها لاتدخل المفاوضات إلا بعد التأكد من هذا التفوق، ولذلك لايكفى أن نبحث فى الموضوع العسكرى وحده دون أن نبحث فى الموضوع المتعلق بالتسوية، خاصة وأننا أمام عقيدة تجمع بين الحرب والتسوية فى آن واحد·

* مع بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى، لابد أن نتذكر، دائماً، أن المعارض يشد أزر المفاوض· والأسلوب الإسرائيلى والأمريكى فى التفاوض يقوم على وضع سيناريو جانبى وجر الطرف الآخر إليه بعيداً عن القضايا الرئيسية· ولذلك فإن حق تقرير المصير، الذى أكده "وودرو ويلسون" عام ١٩٢٠، أصبح، الآن، هو الحوار مع السفير الأمريكى· والمرجح أن سر الإصرار الإسرائيلى على وقف الانتفاضة هو الوصول إلى ماحدث بعد حرب ١٩٧٣ من فك للاشتباك· ونحن نتميز، فى هذه الفترة على الأقل، بأن الانتفاضة مستمرة بجوار عملية البحث عن التسوية·

وتحدث أ· السيد يسين مدير، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مقدماً الأفكار الرئيسية التالية:

* أن مقارنة الخطاب السياسى العربى، المتعلق بالتسوية مع الخطاب السياسى الإسرائيلى الخاص بالاستعمار الاستيطانى والحرب تقود إلى نتائج مدهشة· فالخطاب العربى، الآن، لامجال له إلا الحديث عن التسوية، الأمر الذى يقتضى إجراء دراسة عن تحولات العقل العربى إزاء إسرائيل والتغيرات الجذرية التى حدثت فى التصورات النمطية التى صيغت عن إسرائيل· ويبدو أن العقل العربى يميل للتحول من المطلق إلى المطلق· فقبل ١٩٦٧ كان الحديث عن الحرب مع إسرائيل، ولم يكن مقبولا أى حديث عن تعاون سلمى معها· لكن فى ١٩٨٨ وصلنا إلى الحديث عن التسوية السليمة واستبعاد خيار الحرب كلية، رغم أن إسرائيل حين تتحدث عن السلام فإن كل

استعدادها يكون من أجل الحرب، فالمشروع الإسرائيلي قائم على التفوق العسكرى بالأساس. وهذه قضية لابد أن نتوقف عندها، لأن السعى للدخول في عملية التسوية مع الاستبعاد الكامل لخيار الحرب لن يؤدى إلى نتيجة. ولابد، أيضاً، من التأمل النقدى في اللغة السياسية التي نستخدمها عن التسوية، لأنها لغة تميل إلى التمنيات أكثر من تحليل الواقع.

* إن المدخل الحقيقي لفهم المستقبل لابد أن يعتمد على تحليل متعمق للاتجاهات الراهنة في المجتمع الإسرائيلي. وهناك مؤشرات، كمية وكيفية تثبت أن هناك تصاعداً في اتجاهات التطرف في المجتمع الإسرائيلي وخصوصاً بين صفوف الشباب.

* إن حديثنا ينبغي أن يركز لا على تأثير الانتخابات على مستقبل التسوية بل على مستقبل الانتفاضة. وهذه قضية بالغة الخطورة بالنظر الى التنبؤات المنشورة عن سلوك الحكومة الإسرائيلية الجديدة في هذا المجال، والذى يرجح أن يتجه إلى استخدام إجراءات محدودة أهمها: الإبعاد الجماعي بشكل غير مسبوق، وتعميم عمليات القتل، وإيقاع أكبر عدد من الخسائر بالشعب الفلسطيني، وفرض حصار اقتصادى شامل يتطور إلى ممارسة سياسة التجويع ضد السكان العرب لتحطيم إرادة المقاومة، وتدعيم الاستيطان لتعزيز الوجود الديمجرافي الصهيوني في الأراضي المحتلة.

* إن هناك حديثاً متواتراً في الدوائر الاستراتيجية الإسرائيلية، الآن، عن شكل الحرب المقبلة. وهناك دراسات عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية الإسرائيلية لتتفق مع هذه الحرب. وترى هذه الدراسات أن من ثمة مشاهد محتملة لحرب جديدة : أولها انهيار اتفاقية السلام مع مصر ومجابهة ائتلاف عربي يضم أكثر من دولة عربية واحتمال إحياء الجبهة الشرقية. وثانيها استمرار اتفاقية السلام مع ظهور الجبهة الشرقية بدون مصر لتشمل الأردن وسوريا والعراق والسعودية. وثالثها نشوب حرب إسرائيلية سورية.

* أنه، بناءاً على هذه الملاحظات، ينبغي وضع الخطاب العربي الخاص بالتسوية في موضعه الصحيح.

مناقشـــة عـــامة

وبانتهاء هذه العروض الأربعة، فتح أ.د. على الدين هلال رئيس الجلسة باب المناقشة
العامة التى شارك فيها عشرة من المشاركين بالندوة، وهم: أ. أحمد الشريف، و د. هناء أحمد عبد الحليم، وأ.د. أنور عبد الملك، و أ. حافظ إسماعيل، و أ. سعيد الحسن، و لواء طلعت أحمد مسلم، و د. محجوب عمر، و د. مصطفى عبد العال، و أ. منار الشوربجى، والسفير وفاء حجازى.

ورغم اتساع نطاق الموضوعات التى طرحت خلال هذه المناقشة، يمكن إدراجها بشكل عام ضمن موضوعين كبيرين هما: التسوية وإمكاناتها، والحرب واحتمالاتها، وذلك على النحو التالى:

أولاً: قضية التسوية ... وإمكاناتها:

تناول معظم المشاركين فى المناقشة موضوع التسوية من زوايا متعددة على نحو يمكن تلخيصه فى عدة اتجاهات رئيسية أهمها:

* أن هناك حركتين متضادتين فيما يتعلق بعملية التسوية إحداهما يمثلها الجانب العربى، والأخرى يمثلها الجانب الإسرائيلى، ولكل من الجانبين قوى تدعمه، وكل من الحركتين تحاول التأثير على الأمر الواقع لتحريكه نحو أهدافها أو مصالحها. ولذلك لايمكن تصور أن المؤتمر الدولى، إذا أمكن عقده، سيحل الصراع العربى الإسرائيلى. فالصراع طويل ويحتاج إلى وقت طويل لحله. لكن هذا المؤتمر حال انعقاده يمكن أن يعزز إحدى الحركتين العربية أو الإسرائيلية، بمعنى أنه قد يعزز الموقف العربى وينقله إلى موقع أفضل، وقد يثبت مواقف إسرائيلية مفروضة.

* أن من الضرورى الاهتمام بالبعد الأمريكى فى عملية التسوية، لأنه ليس بعداً محايداً، وإنما هو بعد متحالف مع إسرائيل. ولذلك لايمكن أن تضغط أمريكا على إسرائيل حتى تعزلها أو تضعفها أمام العرب، وإنما هى تحاول أن تكسب الوقت بمناوراتها الأخيرة، لكى تخفف الضغط على إسرائيل، وتستخلص أكثر تنازلات ممكنة حتى تسليم منظمة التحرير إلى إسرائيل. والموقف الأمريكى مرتبط بمشروع "شولتز" الذى طرحه عام ١٩٨٨، والذى يرتبط، بدوره، بصيغة "كامب ديفيد" التى ترى أمريكا وبعض القوى الإسرائيلية أنها لم تزل سارية، وسنشهد ضغطاً أمريكياً فى هذا الاتجاه خلال الفترة المقبلة.

فى هذا الإطار، أيضاً، برز رأى يؤكد على ضرورة أن تكون الانتفاضة هى التركيز الرئيسى للموقف الفلسطينى فى الحوار مع أمريكا، مشيراً إلى التحرك الإسرائيلى الهادف لإجهاض هذه الانتفاضة، وهو تحرك مواز للخطة الساعية إلى ضربها وسحقها. وبذلك يمكن أن يكون الموقف الأمريكى فى الحوار عاملا مساعداً لهذا التحرك الإسرائيلى على المستويين. ولذلك ينبغى أن يركز المفاوض الفلسطينى على

فاعلية الانتفاضة وقدرتها على التأثير ودوام هذا التأثير، ومن ثم تكون المهمة الرئيسية هي: دعم الانتفاضة.

* أن الدور الدولي في عملية التسوية بالغ الأهمية في مرحلة تشهد تقدماً في تسوية الصراعات الإقليمية، رغم خصوصية القضية الفلسطينية. فالصراعات الأخرى أمكن التوصل إلى نوع من الحلول شبه الواقعية لها في شمال غربي آسيا [كوريا]، وجنوب شرقي آسيا [فيتنام وكمبواتشيا]، وجنوب آسيا [باكستان والهند ثم سيريلانكا] أو جنوب غربي آسيا [أفغانستان، وحرب الخليج]، وجنوب أفريقيا [ناميبيا]، ووسط أمريكا [نيكاراجوا بعد كوبا]. لكن القضية الفلسطينية تظل حالة خاصة لايمكن مواجهتها بالتحليل السياسي التنفيذي القائم على الانتصار أو الهزيمة، والتسوية أو الحرب. [فالتسوية كمفهوم دبلوماسي مادي] والانتصار العسكري كلاهما غير مطروح في الوقت الراهن، لأن كل ما يمكن الوصول إليه هو شل العدوانية الهجومية الاستراتيجية الإسرائيلية.

وفي هذا الإطار لابد من إدراك أن النظام العالمي يدخل مرحلة تفيدهم بحيث لن تعد الثنائية القطبية هي المتحكمة بشكل قاطع في حل القضايا الإقليمية. ففي كل الصراعات التي أمكن التقدم في حلها، لن يكون للدولتين العظميين الفضل الأول، وإن كان لهما الدور الأول. لكن شاركت في هذه الحلول دول كبرى أخرى بشكل مركزي، وحتى حرب الخليج كانت الصواريخ الصينية للسعودية ذات أثر حاسم في وقف النضال.

وهناك دول كبرى أخرى لها مصالح هامة في مناطق معينة، وقامت بدور كبير في حل الصراعات القائمة في هذه المناطق. ولذلك يصبح السؤال هو: كيف نفيد من هذه القوى الجديدة في علاقتها بالقوتين العظميين. فهناك محور جديد يتكون الآن من المصالحة التي ستقود للتعاون بين الاتحاد السوفيتي واليابان، وبين الاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوربية وخاصة ألمانيا الاتحادية، وثمة تقارب سريع بين الصين واليابان، والصين والهند، واليابان والهند. وهذه الدول الثلاث تربطنا بها علاقات عميقة ومتصلة. وإذا أردنا أن نصل إلى شل أو تجميد العسكرية الهجومية العدوانية الإسرائيلية فلابد من السعي للإفادة من هذه المحاور الاتجاهية الجديدة. فالسعي إلى التسوية يظل نوعاً من الدردشة الدبلوماسية إذا لم نع أين مراكز القوى الجديدة، وكيف يمكن تعبئتها.

لكن بالمقابل برز رأي آخر يرى أنه رغم أهمية العوامل الدولية في هذا المجال، إلا أنها ليست العنصر الحاسم بدليل أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يتأثر بها على مدى ٤٠ عاماً في اتجاه تسويته رغم وجود مراحل دولية مختلفة. ولذلك لابد من الاعتراف بالدور الرئيسي للأطراف المحلية، ولما يمكن للطرف العربي أن يقوم به في الوقت الذي يتوفر لأول مرة موقف عربي مؤثر وفاعل على مكونات الأزمة.

* إن أية تسوية يمكن أن تتم في الظروف الراهنة هي تسوية إسرائيلية وبالشروط الإسرائيلية، وأية محاولة للتوصل إلى مثل هذه التسوية لن تحقق إلا

أهداف إسرائيل وبالتالي الإخلال بالأمن القومي العربي.

وقيل في هذا الصدد -أيضاً- إن إسرائيل تعتبر الضفة وغزة جزءاً من أرض إسرائيل، وبالتالي ستضمها إذا وجدت الوضع الدولي مواتياً، لكنها يمكن أن تقبل بما هو دون ذلك في حالة عدم توافر الفرصة الدولية المواتية. والمقصود بما هو دون ذلك أحد أمرين: إما الحل الوسط الإقليمي الذي يتضمن مشروع حزب العمل، أو الحكم الذاتي الذي يتضمن مشروع ليكود، مع الإشارة إلى أن كلا من العمل والليكود لايختلفان على أهداف إسرائيل النهائية.

* أن الصراع العربي الإسرائيلي لن يتوقف حتى في حالة التوصل إلى تسوية ما، ولذلك تصبح المشكلة الحقيقية هي كيفية تحصين الجماهير العربية تجاه العدو في ظل تركيز الخطاب السياسي على الجانب المتعلق بالسلام وهو ما يعتبره البعض نوعاً من البراعة والمناورة والظهور أمام العالم بمظهر حضاري، فرغم أهمية ذلك إلا أن ثمنه فادح على نحو يثير تساؤلا محورياً هو: كيف نحافظ على تعبئة الجماهير في ظل التأكيد على عدم وجود أعداء وعلى استبعاد قيام الحرب، وكيف يمكن تحصينهم ضد الخطر؟

ثانياً: قضية الحرب واحتمالاتها:

وفي إطار هذه القضية طرحت مجموعة من الأفكار أهمها:

* أن التجارب السابقة تثبت أنه كلما توحدت إسرائيل سياسياً، وكلما تجمع العرب وزاد ضغط الظروف الداخلية عليها، فإنها تلجأ إلى العمليات العسكرية ليس فقط بمعنى العمليات الصغيرة، ولكن أيضاً بإشعال نوع من الصراع المسلح في المنطقة. وتهدف إسرائيل بذلك إلى تغيير الأوضاع إقليمياً ودولياً وخلق ظروف جديدة، فضلا عن الحد من عناصر القوة العربية، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة الاستعداد لجميع الاحتمالات.

* أن إسرائيل تتفوق عسكرياً على كل دولة عربية على حدة، لكن قدرتها على استغلال هذا التفوق محدودة. وأول العوامل التي تحد من هذه القدرة استمرار الانتفاضة فلا تستطيع إسرائيل القيام بعمل عسكري على نطاق واسع ضد أية دولة عربية طالما الانتفاضة مستمرة. ولذلك فخيارها العسكري في المستقبل القريب يركز على الانتفاضة وليس على الدول العربية المجاورة.

* أن الحرب العربية الإسرائيلية مستمرة بالفعل ولم تتوقف أبداً، لكن بأشكال أخرى غير الحرب القديمة المعروفة. فهناك الاعتداءات على لبنان والحرب ضد الانتفاضة، فضلا عن الغزو الاقتصادي والثقافي والفكري.

* عبر أحد المشاركين عن رأي فكري لسيادة قضية الحرب في هذه الجلسة

دون إيضاح كيف يمكن لدولة مدينة بحوالى ٤٠ مليار دولار وتواجه عجزاً خطيراً فى ميزان المدفوعات والميزانية أن تدخل حرباً، مع الإشارة إلى أن العلاقات الدولية تأخذ أشكالا متعددة منها مثلا العلاقة بين حكومة ما وشعب فى دولة أخرى، الأمر الذى يثير قضية السعى للتأثير على العناصر المؤيدة للسلام فى الشعب الإسرائيلى بدلا من التفكير فى الحرب.

وإلى جانب هاتين القضيتين الرئيسيتين اللتين حظيتا بالاهتمام الأوفر فى هذه الجلسة، جرت إشارات سريعة إلى موضوعين: أولهما يتصل بالإرادة الفلسطينية التى تتجسد فى الانتفاضة، والتى دفعت القضية الفلسطينية إلى سطح الأحداث وجعلتها محوراً فى الاتصالات الجارية بين القوى العالمية وفى التحرك الإقليمى. فبدون هذه الانتفاضة، لما تقدمت القضية الفلسطينية خطوة واحدة، وليظل الحوار حولها متعثراً بعد أن ظلت فى الملفات لفترة طويلة. وقيل أيضاً فى هذا المجال إن الإرادة الفلسطينية التى تعبر من نفسها بمزيد من الوضوح والإصرار لابد أن تؤثر شيئاً فشيئاً على الواقع العربى لتحركه، مع الإشارة إلى أن دور منظمة التحرير الفلسطينية فى التعبير عن هذه الإرادة لم يصل إلى المستوى المطلوب. وثانيهما موضوع أزمة الهجرة الإسرائيلية التى تتلخص فى تقلص القدرة الإسرائيلية على استحضار مهاجرين جدد بما يؤدى إلى الحد من قدرتها على التوسع فى المستقبل القريب واحتلال أراضى جديدة.

كما أثير خلال هذه المناقشة سؤالان موجهان للدكتور أحمد صدقى الدجانى حول جدوى الحوار الأمريكى الفلسطينى، وماإذا كان التكتيك الفلسطينى تجاه الولايات المتحدة هو الأمثل، وما إذا كان قد تم استثمار الأوراق الفلسطينية على النحو الأفضل.

وكان هذان السؤالان هما مدخل د. الدجانى فى تعليقه على المناقشات، حيث دعا رئيس الجلسة أ.د. على الدين هلال من يرغب من المتحدثين الرئيسين للتعليق فى نهاية هذه الجلسة. وقد ركز تعليق د. الدجانى على إيضاح الطبيعة الراهنة للعلاقة الأمريكية- الإسرائيلية وموقع اتفاق التعاون الاستراتيجى منها. ثم تساءل عن مدى تأثير الحقائق الجديدة التى خلفتها الانتفاضة على الموقف الأمريكى، مشيراً إلى وجود تباين فى التقديرات الفلسطينية والعربية لهذا التأثير. وقال إن البعض يرى أن الحدود القصوى للتغير الذى طرأ على الموقف الأمريكى تقف عند ٣٠٪، بينما يرى البعض الآخر أنها لاتتجاوز ١٠٪. وأوضح أنه برز اجتهادان على الساحة الفلسطينية: أولهما يرى أن قبول الشروط التى تضعها الولايات المتحدة والاقتراب منها يوجد حقائق جديدة على الصعيد الدولى. وثانيهما يرى عدم القبول لأن الولايات المتحدة هى المزنوقة، داعياً إلى الصبر والسعى لاستخدام الأوراق العربية. وقد طرح الاجتهادان فى الدورة الأخيرة للمجلس الوطنى الفلسطينى، وانتصر الاجتهاد الأول وقبله أنصار الاجتهاد الثانى وهو فهم -بتجربة السبيل الذى يقود الاجتهاد الأول إليه، ومشدداً على استخدام تعبير اجتهادين كمؤشر واضح الدلالة على النضج فى العمل الفلسطينى وتجاوز مرحلة الاتهامات المتبادلة.

كما علق د. الدجاني على ماأثير بشأن قدرة بعض الدول العربية التي تواجه أزمة اقتصادية حادة على الحرب، موضحاأن هناك بين السلم والحرب هامش تحرك واسع يمكن استخدامه. وقال إننا حين نتحدث عن الأوراق العربية، فإننا نقصد هذا الهامش دون أن نطالب بما هو معجز.

* وتضمن تعليق أ.د. عصام الدين جلال ماأسماه خمسة ملاحظات تلغرافية على النحو التالي:

- أن يحدث أحياناً خلط بين الأهداف والأوضاع الإسرائيلية دون أن نأخذ في الاعتبار أن الصهيونية تواجه أزمة لاتقل حدة عن الأزمة العربية. وأحد مصادر هذه الأزمة أن الفكرة الصهيونية بدأت متأخرة نصف قرن.

فعملية بناء الاستعمار الاستيطاني بالمفهوم المستمر كانت تقتضي البدء مبكراً ربما منذ اللحظة التي بدأ فيها هرتزل بالتفكير في المشروع الصهيوني.

- أنه لابد من إعادة النظر في أسلوب التفكير في استخدامات القوة العسكرية. فالتفوق العسكري الإسرائيلي لاشك فيه، وأحتمال استمراره أيضاً قائم. لكن استخدامات القوة هي التي تغيرت كثيراً على نحو يؤكد عدم وجود حل عسكري للمشكلة الإسرائيلية.

- أن هناك خطأ في تصور أن الموقف الأمريكي ينطوي على حتمية تاريخية. ولابد من تذكر شيئين: أولهما موقف الولايات المتحدة تجاه حرب ١٩٥٦ والذي كان قائماً على إدراك لتعرض المصالح الأمريكية للخطر وليس على ضعف "اللوبي" الصهيوني. وثانيهما أن الطرف الوحيد الذي قامت فيه حركة مضادة أساسية في الولايات المتحدة كان في أعقاب حرب ١٩٧٣ وخاصة في أيام الانتصار الأولى. ولذلك ستظل أمريكا تساند الأطماع الإسرائيلية طالما أن العرب يسمحون لإسرائيل بتحقيق الأهداف المطلوبة منها.

- أن الحرب والسلام ليسا اختيارين بديلين، وإنما الاختيار دائماً هو: ما أفضل طريق لتحقيق السلام، وقد تكون الحرب والاستعداد لها أو عدم الخشية منها أسلم طريق لضمان السلم.

- أن اللعبة الدولية الآن أميل إلى قبول التأثير العربي إذا أمكن أن يكون لنا تأثير. وقد تركز الحديث هنا على كيفية الاستفادة من الانتفاضة، لكن لم يكن ثمة حديث كاف عن كيفية مساعدة الانتفاضة. وهذه المساعدة تقتضي أن تكون الانتفاضة عربية شاملة، لأن استمرار الانتفاضة محلية لايكفل عائداً مضموناً. فالانتفاضة الشاملة عربياً هي التي ستحقق التأثير الدولي، وتوقف الأطماع الإسرائيلية عن حد يمكن التعايش معه.

* وركز تعليق أ. كامل زهيرى على الانتفاضة باعتبارها ظاهرة لن تحدث فى التاريخ الحديث في إطار القضية الفلسطينية، وقال إن تحليل يوميات الانتفاضة وجغرافيتها يثبت أنها انتشرت جغرافياً وتحالفت فيها الأجيال والطبقات وبدأت فى إنشاء المؤسسات الفلسطينية الداخلية، مشيراً إلى أن الدراسات الخاصة بتأثير الانتفاضة تثبت تأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلى.

وأكد أنه لاخوف على الانتفاضة لأنها عبرت شهود الإجهاض، وحل المناضلون محل الوجهاء، والقيادات البديلة التى حاولت إسرائيل أن تصطنعها، وأخذت تنضج بمؤسساتها وبطريقة الحياة التى أرستها. لكن القضية الخطيرة هى اختلال الإيقاع بين فلسطينى الداخل والخارج، فإيقاع الفلسطنيين فى الخارج مختلف حيث، الأولوية للحلول السياسية. ولايعنى ذلك أن هناك صراعاً بين الداخل والخارج، ولكن هناك سؤالا لهم هو: من سبق الآخر؟ وهل يفرض الحل السياسى بداية أم تتحرك الانتفاضة لتنضج وتأخذ مسارها الطبيعى، وتجرى المفاوضات فى ظل استمرارها. وهذا يلقى علينا مسئولية ضخمة فى العالم العربى لدعم الانتفاضة.

ختام الندوة

وبذلك وصلت الندوة الى نهايتها حيث القى الأستاذ الدكتور على الدين هلال كلمة ختامية ركز فيها على النقاط التالية:ـ

* على مستوى المعلومات هناك مشكلة ظهرت فى هذة الندوة، الأمر الذى يثير قضية مصادر المعلومات عن إسرائيل وكيفية تدقيقها. وربما يدرك الأخوة العاملين فى أجهزة الدولة من شاركونا الندوة أن هناك نوعاً من الفجوة بين هيئات الدول التى يفترض انها تملك المعلومات عن إسرائيل وبين أجهزة البحث العلمى. وربما نفكر كيف نتأكد من وصول المعلومات الرقمية والإحصائية الصحيحة عما يحدث فى إسرائيل للباحثين. وفى هذا الإطار ينبغى إدراك خطورة الاعتماد فى دراسة إسرائيل على الصحافة فقط، ربما لأنها كأداة سياسية للمعلومات قد تتضمن مبالغات وأخطاء مطبعية لايمكن للباحث العلمى الاعتماد عليها.

* على مستوى التفسير والاجتهاد، أثيرت فى الندوة تفسيرات مختلفة. وليس المطلوب أن نصل إلى اتفاق تعسفى، وإنما أن نسمح لكل الآراء بأن تعبر عن نفسها على أمل أنه ربما نصل من خلال هذا الحوار إلى نوع من الاتفاق أو الرضاء العام. وأثير، فى هذا المجال التحذير من استخدام المصطلحات الصهيونية، والتأكيد على أهمية البحث عن مقاييس عربية للظواهر الإسرائيلية.

* على مستوى المضمون فرغم أننا أخذنا الانتخابات كبؤرة للتحليل، إلا أنه ليس من المتصور أستخدامها، كمؤشر وحيد، لتفسير الحياة السياسية الإسرائيلية التى ننظر إليها فى إطار تطورها التاريخى الاستراتيجى.

وعلى هذا المستوى أثير عدد من النقاط أهمها:ـ

- قضية التغير والاستمرار فى برامج وتكوين الأحزاب الإسرائيلة.

- أهمية التمييز -إن وجد- من تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية وتحليل نتائج المفاوضات الائتلافية التى قادت إلى تشكيل الحكومة، حيث طرح رأى يدعو إلى هذا التمييز.

- قضية الطبيعة الانقسامية للمجتمع الإسرائيلى، وما يمكن عمله للتعامل معها ربما لتأكيدها أو لتوجيهها فى إتجاهات معينة.

- قضية القوى الصاعدة فى إسرائيل والتى يمكن الإفادة منها فى استراتيجية عربية ما. وفى هذا المقام تحدثنا تفصيلاً عن حرب ١٩٤٨ وعن اليهود الشرقيين باعتبارهما قوتين صاعدتين يمكن ان تلعبا

دوراً مباشراً أو غير مباشر فى أية أستراتيجية عربية متكاملة.

- ليس متصوراً إمكانية الاختلاف بين شخصين عربيين مهما اختلفت توجهاتهما الأيديولوجية والسياسية حول تقيم دولة إسرائيل، وبالتالى من العبث أن نختلف حول الهدف النهائى والأخير. لكن السؤال المهم هو: ماحدود المسموح به، والممكن؟ وما الذى يمكن عمله فى إطار توازن القوى، وفى ظل الحدود التى يفرضها الوضع الدولى والتى لايمكن لأحد أن يتجاوزها. إذن من الظلم أن نضع أحلامنا القومية على أطراف أصابعنا. فالشعوب العظيمة هى التى تميز بين أحداث ممكنة قصيرة الأجل وأخرى ممكنة متوسطة الأجل، ثم أحداث عظمى فى الأجل البعيد. وغير مطلوب فى كل زمان أن يتحدث الناس عن أحلامهم النهائية، وإنما المطلوب أن نصل إلى حلول مؤقتة دون أن نغلق الباب أمام المستقبل.

وفى هذا المجال أثير السؤال: إلى أين تتجه إسرائيل، وإذا قلنا إنها تتجه إلى مزيد من التشدد، فكيف نتعامل مع هذا الوضع. وطرح فى هذا الإطار موضوع الاحتفاظ بزمام المبادرة فى الأيدى العربية الفلسطينية، وضرورة إرغام إسرائيل على التعامل مع الفلسطينيين بمعنى عدم خلق موقف سياسى أو دبلوماسى تجد فيه أسرائيل بديلاً غير الفلسطينيين للتعامل معهم، ومخاطبة جماعات معنية داخل أسرائيل وهو ما يقتضى بحثاً متعمقاً، وكذلك طرحت ضرورة فرز الأوراق العربية التى تتضمن الدخول فى مفاوضات مع إقامة قدرة وصناعة عسكرية لتحقيق الردع إلى جانب الحفاظ على خيار المواجهة إذا اضطررنا إليه.

رغم أننا ركزنا على الوضع الداخلى لإسرائيل. بإعتباره مفهوم الندوة، إلا انه من الخطأ تصور أنة المفتاح الوحيد لحل الصراع. فهناك مفاتيح أخرى مثل الوضع الفلسطينى والعربى والموقف الأمريكى. والمؤكد أن هناك شرخاً الآن فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية راجع إلى اختلاف فى التقييم السياسى لدور منظمة التحرير. وأثيرت فى هذا الإطار أهمية العلاقات العربية السوفيتية والعلاقات العربية مع القوى البازغة فى الصين واليابان والهند.

* يعتز المركز بأن ثلاثة من البحوث الأربعة التى قدمت لهذة الندوة كتبها شباب، ويعتز أكثر بأن هذه البحوث قوبلت بالتقدير ونوقشت كغيرها من البحوث بما يثبت أن هناك جيلاً من شباب الباحثين قادر على العطاء وسوف يستمر المركز فى هذه السياسة فى كل أنشطته مستقبلاً.

ملاحق الكتاب

ملحق رقم [١] نتائج انتخابات "الكنيست" الثاني عشر

ملحق رقم [٢] توزيع أصول الناخبين حسب المدن والقرى في انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.

ملحق رقم [٣] التصويت العربي في انتخابات "الكنيست" الثاني عشر.

ملحق رقم [٤] تعريف بأعضاء "الكنيست" الثاني عشر.

ملحق رقم [٥] نتائج انتخابات "الكنيست" من الأول إلى الحادي عشر

ملحق رقم [٦] أعضاء "الكنيست" من اليهود الشرقيين، من الأول إلى الثاني عشر.

ملحق رقم [٧] نواب اليهود الشرقيين في الأحزاب الرئيسية، من "الكنيست" الأول إلى الثاني عشر.

ملحق رقم [١]

نتائج انتخابات الكنيست الثانى عشر*

الحزب	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة %
ليكود	٤٠	٧٠٩٣٠٥	٣١ر٣
العمل	٣٩	٦٨٥٣٦٣	٣٠٠
شاس	٦	١٠٧٧٠٩	٤ر٧
أجودات	٥	١٠٢٧١٤	٤ر٥
راتس	٥	٩٧٥١٣	٤ر٣
مفدال	٥	٨٩٧٢٠	٣ر٩
حداش	٤	٨٤٠٣٢	٣ر٧
هاتحياه	٣	٧٠٧٣٠	٣ر١
مابام	٣	٥٦٣٤٥	٢ر٥
تسومت	٢	٩٥٤٨٩	٢
موليدت	٢	٤٤١٧٤	١ر٩
شينوى	٢	٣٩٥٣٨	١ر٧
ديجل	٢	٣٤٢٧٩	١ر٥
التقدميين	١	٣٣٦٩٥	١ر٥
الديمقراطى العربى	١	٢٧٠١٢	١ر٢

* المصدر: هارتس، ٦ نوفمبر ١٩٨٨.

ملحق رقم [٢]

توزيع أصوات المقترعين حسب المدن والقرى في انتخابات الكنيست الثاني عشر
[نسبة مئوية]

الحزب / البلدة	المعراخ ٪	الليكود ٪	أجودات إسرائيل ٪	المفدال ٪	شاس ٪	راية التوراة ٪
تل أبيب	٣٤ر٢٪	٣٤ر٨٪	٣ر٥٪	٣ر٤٪	٤ر٤٪	—
رامات جان	٣٦ر٢	٣٤ر٥	٣ر٢	٣ر٦	٢ر٧	ر٦
جفعات عيدا	٣٤ر٣	٣٤ر٢	—	٩ر٧	٧ر١	ر١
منطقة القدس	١٩ر٦	٣٠ر٦	٨ر٣	٦	٨ر٥	١ر٦
رحوفوت	٣٤ر٧	٢٩ر١	٦ر٢	٤ر٧	٣	١ر٥
حيفا	٤٠ر٢	٢٨ر٤	٢ر٤	٢ر٨	١ر٩	ر٦
كفارسابا	٣٨ر٦	٣٢ر٩	٢ر٣	٤	٣ر٥	ر٣
بيت شان	١٤ر٦	٤٦ر٦	٥ر٩	٨ر٤	١٣ر٧	ر٥
بئر سبع	٢٨ر٢	٩ر٥	٥ر٨	٢ر٦	٩ر٧	ر٦
رامات هشارون	٤٣ر١	٢٧	١ر٣	١ر٤	١ر٩	ر٤
نتانيا	٢٧ر٩	٢٨ر٧	٦ر٢	٥ر٨	٦ر٣	ر٨
رعنانا	٣٩ر٥	٢٧ر٨	٢	٤ر٣	٣ر٢	ر٦
بني براك	١٠ر٩	١٨ر٧	٢٢ر٣	٨ر٣	١١ر١	٢٠ر٦
عسقلان	٢٤ر٩	٤٢ر١	٦ر٥	٥ر٨	٧ر٥	ر٥
منطقة الرملة	٢٣ر١	٣٩ر٣	١٠ر٤	٣ر٥	٦ر٦	—

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على البيانات الواردة في:
نتائج التصويت في المدن والقرى، عل همشمار، ١٩٨٨/١١/٣

ملحق رقم [٣]

التصويت العربي في انتخابات الكنيست الثاني عشر

الحـزب أو القائمة	عـدد الأصوات العربية	النسـبة %
حـداش	٨١١٩٠	٣٤ر٣
العمـل	٤١٧٢٨	١٧ر٨
التقدميـة	٣٢٧٥٢	١٣ر٦
الديمقراطي العربي	٢٦٣٣٦	١١ر٣
ليكـود	١٥٩٣١	٦ر٧
راتـس	١٠٦٣٦	٤ر٤
مـابام	٨٧٠١	٣ر٦
مفـدال	٦٩٥١	٣ر٩
شـينوي	٥٩٥٩	٢ر٥
شـاس	٩٦٨	٠ر٩
هـاتحيا	٨٢١	٠ر٣
اجـودات	٦٠٣	٠ر٢
تسـومت	٥٧٩	٠ر٢
ديجل هاتوراه	٥٧٤	٠ر٢
مـوليدت	٣٠٢	٠ر١
ميماد	٢٨٩	٠ر١

* المصـــــــدر: هآرتس، ٦ نوفمبر ١٩٨٨.

ملحق رقم [٤]

من هم أعضاء الكنيست الثاني عشر؟

ببلغرافيا موجزة عن كل عضو من أعضاء الكنيست الثاني عشر تصلح للأرشيف وللتحليل [نسبة الشباب، الأكاديميين، العسكريين السابقين، مواليد إسرائيل، مواليد الخارج ... ألخ].

* قام مركز التخطيط الفلسطيني بالدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بترجمة هذه الوثيقة من صحيفة عل همشار، ٣١ نوفمبر ١٩٨٨.

من هم اعضاء الكنيست الثانى عشر؟

الليكـــــــود

[١] إسحاق شامير:

رئيس الحكومة الأخيرة -٧٣ سنة- متزوج ووالد لاثنين. من مواليد بولندا- كان رئيساً للوزراء فى السنوات ٨٣-٨٤ بعد استقالة مناحم بيجين، وتبادل رئاسة الحكومة مع بيريز عام ١٩٨٦. وهذه المرة سوف يصبح رئيساً للوزراء، بعدما كلفه رئيس الدولة بذلك. كان قبل ذلك رئيساً للكنيست ووزيراً للخارجية. دخل عام السياسة فى بداية السبعينات، بعد سنوات قضاها فى الموساد. قبل إعلان الدولة كان قائداً فى حركة ليحى مواطن القدس.

[٢] دافيد ليفى:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً -متزوج وله ١٢ من الأبناء. من مواليد المغرب. عامل بناء. عضواً بالكنيست السابع. كان يشغل فى الماضى مناصب وزير الاستيعاب ونائب رئيس الوزراء ووزير البناء والإسكان. كان رئيس إدارة كتلة الليكود فى الهستدروت. مواطن بيت شان.

[٣] إسحاق موداعى:

يبلغ من العمر ٦٠ عاماً متزوج، والد لاثنين. من مواليد فلسطين. مهنته مهندس كيميائى، ورجل قانون واقتصاد. عضواً بالكنيست منذ الكنيست الثامن. كان وزيراً للطاقة ووزيراً للدولة ووزير المالية. كان ملحقاً عسكرياً بلندن - ترك الجيش برتبة مقدم. كان رئيس نقابة النشر والإعلان، ورئيساً للحزب الليبرالى إلى أن اتحد مع حيروت. مواطن هرتسليا.

[٤] اريل شارون:

يبلغ الستين من عمره - متزوج ووالد لاثنين. من مواليد فلسطين. مهنته زراعى عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. لواء احتياط. كان وزيراً للزراعة والدفاع والصناعة مواطن مزرعة هشكميم فى النقب.

[٥] موشى ارنز[ميشا]:

يبلغ من العمر ٦٣ عاماً متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد لتوانيا. مهندس طيران. خدمة بالجيش الأمريكى. كان عضواً بمنظمة أتسل. عضو كنيست منذ كنيست الثامن باستثناء السنوات ٨٢-١٩٨٣ حيث كان سفيراً لإسرائيل فى الولايات المتحدة، عمل وزيراً للدفاع فى الفترة من ٨٣-١٩٨٤- مواطن سفيون.

[٦] إيجال هورفيتس:

يبلغ السبعين من عمره، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. مدير شركات ومهنته مزارع. عضو كنيست منذ الكنيست السابع، وعمل وزيراً للصناعة والتجارة، وللمالية ووزير دولة- صاحب شركات. مواطن كفار فربورج.

[٧] موشه نسيم:

يبلغ من العمر ٥٣ عاماً، متزوج وله خمسة أبناء، من مواليد فلسطين. مهنته محام كان عضواً بالكنيست الرابع، ثم من السابع إلى الآن. عمل وزيراً للعدل ووزير دولة ثم وزير للمالية. مواطن القدس.

[٨] موشه كساف:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً، متزوج وله خمسة أبناء. من مواليد إيران. رجل اقتصاد. عضو كنيست منذ الكنيست التاسع. كان وزيراً للبناء والإسكان، ومشرفاً على تخطيط تعمير الأحياء السكنية، ووزيراً للعمل ورئيس مجلس كريات ملاخي. مواطن كريات ملاخي.

[٩] بنيامين نتنياهو:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً. من مواليد فلسطين. يعيش في تل أبيب. خدم في الوحدة المختارة بجيش الدفاع. أنهى دراسات عليا وماجستير في كلية التكنولوجيا في ماسشوستس بالولايات المتحدة. عضو اللجنة الإدارية لمعهد يهوناتان، وأول مدير له. نظم مؤتمرات دولية حول الإرهاب. كان مفوضاً إسرئيلياً في واشنطن من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ ثم سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة لمدة أربع سنوات، وقد استقال من هذا المنصب حتى يكون مرشح الليكود في انتخابات الكنيست الثاني عشر. كان عضواً بأول وفد يشارك في المحادثات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وكان وراء فتح أرشيف الأمم المتحدة لبحث جرائم النازية في الحرب.

[١٠] إبراهام شارير:

يبلغ من العمر ٥٦ عاماً- متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين، محامي. عضو كنيست منذ الكنيست التاسع. وزير السياحة ووزير العدل في الحكومة الأخيرة. كان قنصلا عاماً لإسرائيل في أطلانتا بشرق الولايات المتحدة -مواطن تل أبيب.

[١١] دافيد ماجن:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد المغرب. عضو كنيست منذ الكنيست العاشر، كان رئيساً لبلدية كريات جات.

[١٢] اهارون ابو حصيره:

يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، متزوج وله ستة أبناء. من مواليد المغرب. عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. كان وزيراً للأديان ووزيراً للعمل ووزيراً للاستيعاب. عمل كرئيس لبلدية الرملة. مواطن أشدود.

[١٣] بنيامين زئيف بيجين:

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، ولد ويعيش في القدس. متزوج وله ستة أبناء، ابن زعيم حركة حيروت مناحم بيجين، يحمل الدكتوراه ويعمل جيولوجياً في المعهد الجيولوجي في القدس. ثم خدم في الجيش العامل، ولكنه عاد بعد ذلك إلى المعهد مرة أخرى.

[١٤] دان تيخون:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً- متزوج ووالد لاثنين، من مواليد فلسطين. رجل اقتصاد. عضو كنيست منذ الكنيست العاشر- وكان نائب رئيس الكنيست الأخير. مواطن القدس.

[١٥] دان مريدور:

يبلغ من العمر ٤١ عاماً -متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. محامي. عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. كان سكرتيراً للحكومة. مواطن القدس.

[١٦] الياهو بن اليسار:

يبلغ من العمر ٥٦ عاماً، بدأ عضويته في الكنيست العاشر بعد أن خدم الموساد. كان سكرتيراً لمكتب رئيس الوزراء، وأول سفير لإسرائيل في مصر، ورئيس لجنة الخارجية والأمن.

[١٧] جدعون فات:

يبلغ من العمر ٥٥ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. رجل اقتصاد عضو كنيست منذ الكنيست السابع. كان وزيراً للبناء والإسكان والصناعة والتجارة والسياحة والعلوم.

[١٨] يعقوب شماي:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً. متزوج وله ثلاثة أبناء مزارع. عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر، رئيس الليكود في الهستدروت العام. مواطن جفعات عيدا.

[١٩] رونه ميلو:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً، متزوج وله ولدان. من مواليد فلسطين. محامي. عضو كنيست منذ الكنيست التاسع. عمل نائباً لوزير الخارجية ونائب وزير بمكتب رئيس الوزراء، كان رئيساً لاتحاد الطلبة بإسرائيل، ورئيس جناح الشباب في حركة حيروت، والقائم على الدعاية. مواطن تل أبيب.

[٢٠] بنحاس جولد شتاين:

يبلغ من العمر ٤٩ عاماً، متزوج، والد لاثنين. من مواليد فلسطين. مدير شركة. عضو كنيست منذ الكنيست العاشر. خريج المدرسة الداخلية العسكرية. ترك الجيش برتبة رائد. عضو مجالس إدارة شركة الكهرباء- مواطن كفار سابا.

[٢١] حاييم كورفو:

يبلغ من العمر ٦٧ عاماً. متزوج، وأب لاثنين. من مواليد فلسطين. محامي، عضو كنيست منذ الكنيست السابع. كان وزيراً للمواصلات ورئيس الائتلاف- مواطن القدس.

[٢٢] ايهود أولمرت:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين- محامي. عضو كنيست منذ الكنيست الثامن- مواطن القدس.

[٢٣] أوريئيل لين:

يبلغ من العمر ٥٣، متزوج له ابن واحد. من مواليد فلسطين، محامي. عضو كنيست منذ الكنيست الحادى عشر. كان في الماضي مشرفاً على دخل الدولة، مدير عام وزارة الطاقة، مواطن تل أبيب.

[٢٤] توفديا علاه:

يبلغ من العمر ٤٣ عاماً. متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد العراق. مدرس، عضو كنيست منذ الكنيست الحادى عشر، رئيس بلدية عفولا- مواطن عفولا.

[٢٥] أريئيل وينشتاين:

يبلغ من العمر ٥٦ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين

-صحفي. عضو كنيست منذ الكنيست العاشر. ترك الجيش برتبة مقدم. كان عضواً في عدة مجموعات شركات ومراسلا اقتصادياً لمعاريف. مواطن القدس.

[٢٦] رؤبان ريفلين [روبي]:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً ويقيم في القدس -محامي ورائد [احتياط]. من أعضاء الجمعية الرياضية بنادى بيتار القدس، وبدءاً من عام ١٩٦٠ عمل كمستشار قانوني. عضو اتحاد كرة القدم، عضو بلدية القدس، وعضو بإدارة مسرح الخان بالقدس. كان عضو مجلس إدارة العال من ٨١-١٩٨٧. من عام ١٩٨٦ تولى رئاسة فرع حزب حيروت بالقدس.

[٢٧] إيجال كوهين:

يبلغ من العمر ٦٠ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين. مزارع عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. كان من نشطاء حركة الموشاف -مواطن موشاف تل عداشيم.

[٢٨] يهودا بيرح:

رجل تعليم قديم ويحمل دكتوراه في التعليم. خدم كضابط تعليم في الجيش ومحاضر لشئون التعليم. في الكنيست العاشر كان عضواً بلجنة التعليم والثقافة، ولجنة العمل والرفاهية. عمل في مجال تطوير وسائل التعليم. كان مديراً بمعهد وايزمان للإصدارات العلمية وعضو إدارة كفار سيلفر.

[٢٩] ميخال ايتان:

يبلغ من العمر ٤٤ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. خريج كلية الحقوق. عضو كنيست منذ الكنيست الحادى عشر. كان يعمل مستشاراً لرئيس بلدية تل أبيب لشئون الرفاهية الاجتماعية، ورئيس جناح الشباب بحركة حيروت، ورئيس مجموعة إنشاء مستوطنة كوخاف يائير. مواطن كوخاف يائير.

[٣٠] متساهو يهوشع:

يبلغ من العمر ٥٧ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء. يعمل مراقب حسابات. عضو كنيست منذ الكنيست الحادى عشر. كان رئيساً لبلدية القدس ورئيس لشركة إسكان. مواطن القدس.

[٣١] يوسف جولدبرج:

يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، ولد ويعيش في متولا- رائد احتياط. في عام

١٩٧٨ عمل رئيس بلدية متولا، وعضو مركز الحزب الليبرالي وعضو مركز الحكم المحلي. عضو سكرتارية مدن التنمية في إسرائيل. يقضي خدمة الاحتياط في قيادة الحراسة على المستوطنات الشمالية وعضو النقابات والشركات الزراعية.

[٣٢] جدعون جادوت:

يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. مدير شركات. عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. يعمل رئيساً لمشروع اليانصيب. مواطن بتح تكفاه.

[٣٣] دوف شيلنسكي:

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً، متزوج وله ابنان، مزارع، عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. كان في الماضي وزيراً للزراعة ونائباً لوزير الزراعة. في الماضي كان رئيساً للمجلس المحلي عتليت. مواطن عتليت.

[٣٤] بيسح جروفر[بيسح]:

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً، متزوج وأب لثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. مزارع. عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. عمل في الماضي كوزير للزراعةونائب وزير الزراعة في الماضي كان رئيس المجلس المحلي لعتليت. مواطن عتليت.

[٣٥] عوزي لنداو:

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، متزوج وأب لثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. محل معارك. عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. في الماضي كان وكيل عام وزارة المواصلات مواطن رعنانا.

[٣٦] تساحي هافجبي:

يبلغ من العمر ٣١ عاماً، مواطن من مواليد القدس. متزوج وله ابن واحد، خدم المظلات، خريج قسم العلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس. كان رئيس اتحاد الطلبة القطري. كان نشطاً في جماعة إنقاذ مستوطنات سيناء. في عام ١٩٨٣ كان مساعداً لوزير المواصلات وبمناسبة انتخابات ٨٤ كان مديراً لدعاية الليكود ثم مستشاراً لوزير الخارجية، اسحق شامير، في عام ١٩٨٦ عين مديراً لمكتب رئيس الوزراء. ابن عضوة الكنيست جئولا كوهين. والده عمنوئيل، كان من زعماء ليحي بالقدس.

[٣٧ شاؤول عامور:

يبلغ من العمر ٤٦ عاماً، ولد في المغرب، يقيم في مجدل هاعمق. متزوج وله ثلاثة أولاد- هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٥٦ -أنهى دراسته الإعدادية في كفار بتيا. كان مديراً لمكتب العمل الاجتماعي ومراقب إقليمي لخدمات الشباب وزارة العمل والرفاهية في الشمال. كان منسق عمليات الاستيطان في الجليل من قبل الوكالة اليهودية ومدير مكتب العمل في مجدل هاعمق. في عام ١٩٧٨ اختير رئيساً لرئيس المجلس من قبل الليكود، عضو بإدارة هيئة الإذاعة لمدة أربع سنوات وعضو مجلس إدارة صندوق التأسيس الإسرائيلي.

[٣٨ سارة دورون:

تبلغ من العمر ٦٦ عاماً، أم لاثنين، من مواليد لتوانيا. عضوة كنيست منذ الكنيست التاسع. شغلت منصب وزير دولة، وعضو بمجلس بلدية تل أبيب ورئيسة إدارة الائتلاف.

[٣٩ زلمان شوفال:

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، من مواليد فلسطين ويقيم في تل ابيب. مقدم احتياط. مساعد بوزارة الخارجية. ترك الوزارة عام ١٩٥٧ ليعمل في مجال البنوك الدولية. في عام ١٩٦٥ انضم لحزب رافي، وبعد ذلك بثلاث سنوات شكل قائمة حكومية. من الذين أقاموا الليكود عام ١٩٧٢، ثم رئيساً للجنة برنامج الليكود. في السنوات ٧٧-١٩٨٠ كان قائماً على الشئون الخارجية بوزارة الخارجية -كان من أقطاب حركة أومتس التي اندمجت في حركة حيروت.

[٤٠ يهوشوع ساجى:

لواء احتياط، ورئيس المخابرات العسكرية الأسبق. عزل من منصبه في أعقاب تقرير لجنة كاهان حول مذبحة صبرا وشاتيلا.

المعـــــــراخ

[١ شمعون بيريز:

يبلغ من العمر ٦٥ عاماً. متزوج وأب لثلاثة. من مواليد بولندا. عمل رئيساً للوزراء ٨٤-١٩٨٦، وبعد ذلك كقائم بأعمال رئيس الوزراء. عضو كنيست منذ الكنيست الرابع حيث كان نائباً لوزير الدفاع. شغل مناصب وزير الاستيعاب ووزير

المواصلات ووزير الإعلام ووزير الدفاع. منذ ١٩٧٧ أصبح زعيماً لحزب العمل ونائب رئيس الأشتراكية الدولية -مواطن القدس.

[٢] اسحاق رابين:

يبلغ من العمر ٦٦ عاماً. متزوج وله أبنان. من مواليد فلسطين. عضو كنيست منذ الكنيست الثامن، شغل منصب رئيس الوزراء ووزير العمل ورئيس الأركان ووزير الدفاع وسفير أسرائيل لدى الولايات المتحدة. مواطن أبيب.

[٣] اسحاق نافون:

يبلغ من العمر ٦٧ عاماً، متزوج وأب لأثنين. من مواليد فلسطين. عضو كنيست منذ الكنيست السادس، الرئيس الخامس للدولة وتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم فى الحكومة الأخيرة. مهنتة الأساسية رجل تعليم -مواطن القدس.

[٤] يسرائيل كيسار:

يبلغ من العمر ٥٧ عاماً، متزوج وأب لأثنين. من مواليد اليمن. رجل أقتصاد وعلم أجتماع. عضو كنيست منذ الكنيست الأخير الحادى عشر. السكرتير العام للهستدروت -مواطن تل أبيب.

[٥] عيزر وايزمان:

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً -متزوج وله أبنان. من مواليد فلسطين. مدير أعمال عضو كنيست منذ الكنيست التاسع . عمل وزيراً للدفاع في حكومة مناحم بيجين ووزير دولة فى حكومة بيريز وشامير. قبل ذلك عمل وزيراً للمواصلات. ترك جيش الدفاع برتبة لواء. كان قائداً لسلاح الطيران ورئيس فرع العمليات. ألف كتابين - مواطن كيسيرية.

[٦] شلومو هليل:

يبلغ من العمر ٦٥ عاماً، متزوج وأب لاثنين. من مواليد العراق. عضو كنيست منذ الكنيست الثانى -باستثناء الكنيست الرابع، والخامس والسادس. كان وزيراً للشرطة ثم للداخلية والشرطة. رئيس الكنيست الحادى عشر. قام بتنفيذ عملية هجرة يهود العراق لإسرائيل وكان سفيراً فى الدول الأفريقية المختلفة ونائب وكيل وزارة الخارجية.

[٧] عوزه برعام:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً، أب لثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. عالم أجتماع

ومستشار تشغيل. عضو كنيست منذ الكنيست التاسع، كان في الماضي رئيساً لتنظيم الطلبة. سكرتير عام الجيل الصاعد بحزب العمل. رئيس فرع الحزب في القدس. يعمل حالياً سكرتير عام حزب العمل.

[٨] موشه شحال:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، متزوج وأب لاثنين. من مواليد العراق. محامي عضو كنيست منذ الكنيست السابع. وزير الطاقة والبنية في الحكومة الأخيرة -مواطن حيفا.

[٩] أورنا نامير:

تبلغ من العمر ٥٨ عاماً -أرملة من مواليد فلسطين، عضو كنيست منذ الكنيست الثامن، وكانت سكرتيرة حركة نعمت [حركة نسائية] في تل أبيب -مواطنة تل أبيب.

[١٠] شوشنا اربيلي الموزلينو:

تبلغ من العمر ٦٢ عاماً. متزوجة من مواليد العراق. مهنتها مدرسة -عضوة في الكنيست منذ الكنيست السادس، وتقلدت مناصب نائب وزير الصحة ثم وزيرة الصحة. قبل وصولها الى الكنيست كانت من أقطاب الهستدروت وحركة نعمت. مواطنة جفعتايم.

[١١] جاد يعقوبي:

يبلغ من العمر ٥٣ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء -من مواليد فلسطين. رجل اقتصاد. عضو كنيست منذ الكنيست السابع. عمل نائباً لوزير المواصلات ووزيراً للمواصلات ثم للاقتصاد والتخطيط. ألف أربعة كتب عن المجتمع والدولة -مواطن تل أبيب.

[١٢] يعقوب صور:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد فلسطين. مهنته مدرس، وعضو كنيست منذ الكنيست العاشر. عمل وزيراً للمواصلات في الحكومية الأخيرة وكان في الماضي عضواً في الكيبوتس الموحد. عضو في كيبوتس نتيف.

[١٣] مردخاي [موطا] جور:

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوج وأب لأربعةأبناء. من مواليد فلسطين -رجل

صناعة عضو كنيست منذ الكنيست العاشر. عمل وزيراً للصحة، وكان رئيساً للأركان العاشر، أصدر كتباً للأطفال وأعمالاً أدبية عسكرية -مواطن تل أبيب.

[١٤] حاييم رامون :

يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، متزوج وله ابن. من مواليد فلسطين -مهنتة محامي عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. رئيس المجلس العام للتبادل الشبابي. كان سكرتيراً للجيل الصاعد في حزب العمل -مواطن رامات هشارون.

[١٥] إبراهام كاتس عوز:

يبلغ من العمر ٥٤ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد فلسطين. خبير زراعي عضو كنيست منذ الكنيست التاسع. نائب وزير الزراعة في الحكومة الأخيرة. عمل في الماضي سكرتير لأتحاد الكيبوتسات ورئيس فرع التنظيم بحزب العمل. عضو كيبوتس نحال عوز.

[١٦] دافيد ليفاى:

يبلغ من العمر ٥٤ عاماً -مطلق- له أبنان. بروفسيور في القانون ومحامي. عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. عمل في الماضي رئيساً لمكتب المحامين بأسرائيل، ورئيس معهد علم الجريمة بجامعة تل أبيب. متحدث باسم وزارة العدل وكبير مساعدى المدعي العام -مواطن تل أبيب.

[١٧] حاييم بارليف:

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً -متزوج وأب لاثنين. من مواليد النمسا. رجل أقتصاد عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. كان وزيراً للشرطة وللتجارة والصناعة. كان رئيس هيئة الأركان الثامن لجيش الدفاع -مواطن رامات هشارون.

[١٨] عامير بيرتس:

يبلغ من العمر ٣٦ عاماً -من مواليد المغرب- يعيش في شدروت. هاجر مع أسرته الى أسرائيل عام ١٩٥٦. وكان ضابطاً بجيش الدفاع الأسرائيلي -أصيب بشدة في قدميه وترك الجيش وهو على مقعد متحرك. أنتقل الى كيبوتس رفيفيم، حيث عمل في أحد المصانع أثناء المعركة الأنتخابية في عام ١٩٨١، قرر أن يشارك في بعض النشاط السياسي في إسرائيل وانضم الى حزب العمل في عام ١٩٨٣ تم أنتخابه رئيساً لمجلس محلي شدروت.

[١٩] رافـــد يدرد:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً -متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد المغرب -عضو

كنيست منذ الكنيست العاشر. كان رئيساً لإدارة الائتلاف ورئيساً للكتلة البرلمانية للمعراخ في الكنيست. حالياً يتولى منصب رئيس مجلس مجلس ادارة شركة [اسكان العاملين]. في الماضي كان رئيس مجلس حاتسور بالجليل -مواطن هرتسليا.

[٢٠] لوفا اربية اليئاف:

يبلغ من العمر ٦٩ عاماً. يعيش في مستوطنة نتسانا. دبلوماسي، ومبعوث للمهام القومية الخاصة. باحث وأديب. السكرتير الثالث لحزب العمل. وعضو سابق بالكنيست كان نائباً لوزير الصناعة والتجارة وحاصل على جائزة إسرائيل في العيد الأربعين للدولة. خصص سنوات طويلة لبحث شئون الجيش والأمن. خدم في الهاجاناه وفي الجيش الأنجليزي منذ ١٩٨٢ قام بمهام خاصة ترتبط بإطلاق سراح أسرى، والبحث عن المفقودين في لبنان. كان أول سكرتير في سفارة إسرائيل في موسكو. سافر في مهام سرية الى المغرب وكردستان ومثل إسرائيل عدة مرات في مجلس أوروبا. أقام في السنوات الأخيرة مشروعاً تعليمياً أستيطانياً للشباب في منطقة نتسانا بالنقب.

[٢١] افراهام [افروم] بورج:

يبلغ من العمر ٣٣ عاماً، متزوج أب لثلاثة أبناء. يعيش في نطف -مستوطنة في يهودا. أنضم الى حزب العمل بعد حرب لبنان. من المهتمين والمتخصصين في القضايا المرتبطة بالعلاقات بين الدينيين والعلمانيين، وإسرائيل ويهود الشتات وقضية السلام. درس علم الأجتماع ودراسات أفريقية في الجامعة العبرية، ودرس في بتسلئيل أساليب رسم الأنتاج. كان ضابط مظلات.

[٢٢] افراهام شوحيط [بيجة]:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، يعيش في عراد، وأحد الذين أقاموا المستوطنة التى في النقب ورأسها منذ أكثر من عشرين عاماً. بدأ في السنوات الأخيرة يسهم في تطوير فرع الحزب بتل أبيب. خلال الأنتخابات الأخيرة عمل رئيساً لفرع التنظيم في الحزب.

[٢٣] شمعون شتريت:

يبلغ من العمر ٤٢عاماً، من مواليد المغرب/ متزوج وله أربعة أبناء. واحد من الذين صاغوا البرنامج الاجتماعي لحزب العمل عام ١٩٨١. هاجر الى أسرائيل في عام ١٩٤٩، وتربى في طبرية. فاز بلقب شاب العهد القديم [الكتاب المقدس]. بعد أنتهاء خدمتة العسكرية أنهى دراسة الحقوق والدكتوراه في القانون من جامعة شيكاغو.

[٢٤] ميخال حاريـــس:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، متزوج وله ثلاثة أبناء. من مواليد رومانيا. عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. رجل اقتصاد. كان رئيس قسم الأتصالات الخارجية لحزب العمل -مواطن جفعاتيم.

[٢٥] بنيامين [فؤاد] بن اليعازر:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً، متزوج وله خمسة أبناء. من مواليد العراق. عضو كنيست منذ الكنيست الحادى عشر. عميد احتياط. آخر منصب تولاه فى الجيش كان منسق العمليات في الأرض المحتلة. وكان المسئول عن إقامة السور الشائك على الحدود مع لبنان. مواطن ريشون لتسيون.

[٢٦] إيلى ديان:

يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، من مواليد المغرب. يعيش في عسقلان. يرأس بلدية عسقلان منذ عشر سنوات. تم انتخابه كرئيس لقائمة مستقلة، انضم لحزب العمل تأييداً للمواقف الأساسية للحزب. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٣، وخدم كضابط في الجيش، وبعد تسريحه درس الحقوق في الجامعة العبرية.

[٢٧] نافا اراد:

تبلغ الخمسين من عمرها، متزوجة ولها ابن. من مواليد فلسطين. مدرسة. عضوة كنيست منذ الكنيست العاشر. كانت رئيس فرع العضوية بحزب العمل. عضو اللجنة المركزية وسكرتيرة حركة نعمت. تعمل نائب رئاسة حركة نساء الاشتراكية الدولية. تقيم في رامات جان.

[٢٨] يوسى بايلين:

يبلغ من العمر اربعين عاماً، ولد ويقيم في تل أبيب. متزوج وله ابنان. يحمل لقب الدكتوراه في العلوم السياسية. انضم لحزب العمل في عام ١٩٧٣. في عام ١٩٧٥ انضم إلى النشاط في مؤسسات قطاع تل أبيب وأصدر مجلة الجيل الصاعد في عام ١٩٨١ قسم ماشوف للشباب. عضو مركز حزب العمل منذ عام ١٩٧٧، وعضو اللجنة السياسية. كان المتحدث باسم حزب العمل. مع قيام حكومة الوحدة الوطنية في عام ١٩٨٤ كان سكرتيراً للحكومة وأخيراً الوكيل السياسى لوزارة الخارجية.

[٢٩] جداليا جال :

يبلغ من العمر ٥٥ عاماً، متزوج وأب لأربعة أبناء. من ١٩٨٥ كان سكرتيراً لحركة الموشافيم. في عام ١٩٦٠ قام بمهمة أمنية في أثيوبيا. قاد فرع الشباب في حركة الموشافيم.

[٣٠] شيفح فايس :

يبلغ من العمر ٥٣ عاماً، متزوج وأب لاثنين. من مواليد بولندا. عضو كنيست منذ الكنيست العاشر. بروفسيور في العلوم السياسية. قبل انتخابة للكنيست كان من المسئولين في بلدية حيفا. أصدر كتباً للأطفال والشباب وفي شئون المجتمع والسلطة. مواطن حيفا.

[٣١] إيلد بن مناحم :

يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، كان مديراً لقسم الأحياء السكنية في حزبه، ولد ويعيش في كفار شاليم.

[٣٢] ميخال برزوهر :

يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، ولد في بلغاريا ويعيش في تل أبيب. بدأ تاريخه السياسي تحت كنف بن جوريون ككاتب لسيرته الذاتية. انتخب في الكنيست العاشر. عمل على توسيع التعليم التكنولوجي. في انتخابات مكتب حزب العمل وحصل على حوالي ٩٠٪ من الأصوات وحصل على المركز الأول -كاتب مقالات ومؤلف كتب كثيرة.

[٣٣] عمنوئيل زيسمان :

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، من مواليد بلغاريا، متزوج وله أربعة أبناء. يقيم في القدس. انضم إلى حزب أحدودت هاعفودا بعد خروجه من الجيش. كان رئيس لجنة الطلبة وبعد ذلك انتخب سكرتيراً لحزب العمل في القدس. خريج كلية الحقوق والعلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس. قام بالتدريس في مدرسة ثانوي التاريخ. انتخب عضواً بمجلس محلي القدس. في الانتخابات القطرية للحزب عام ١٩٨٦ حصل على ٧٩٪ من إجمالي الأصوات. له نشاطات مميزة في المجال البلدي-الاجتماعي وعلى الصعيد السياسي.

[٣٤] افرايم جور:

يبلغ من العمر ٣٢ عاماً، يقيم في أشدود. مرشح من جانب الطائفة الجروزية. عندما كان في الحادية والعشرين من عمره شغل منصب سكرتير حزب العمل في أشدود. عضو مكتب حزب العمل، وعضو إدارة التنظيم بالحزب. رئيس جمعية دعاة المستقبل للطائفة الجروزية وأصدر أول صحيفة يومية باللغة الجروزية في إسرائيل وكان قد زار جروزيا بدعوة من النظام الحاكم هناك.

[٣٥] نواف مصالحة :

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، يقيم في كفار كيرع، وعمل في مكتب الجيل الصاعد

ويمركز الحزب منذ ١٩٧١· وعضو اللجنة المركزية· عضو لجنة الخارجية والأمن ومجلس شئون المجتمع والاقتصاد في الحزب· مثل الهستدروت والحزب في بعثات خارجية -كرئيس وفد يهودي عربي·

[٣٦] حاجد ماريم:

يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، محامي، كان سكرتير حركة الشباب العامل والمتعلم، ممثلا لحركة الكيبوتس الموحد، صاحب ماضي عسكري قتالي في وحدة مختارة·

[٣٧] رعنان كوهين:

يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، من مواليد العراق· يقيم في رامات جان· متزوج وله اربعة أبناء· هاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٥١· حصل على ماجستير في العلوم الشرقية ويعد حالياً للدكتوراه· أول مرة يرشح فيها للكنيست·

[٣٨] ميخا جولدمان :

يبلغ الأربعين من عمره يعيش في كفار تابور· رئيس مجلس محلي كفار تابور منذ ١٤ عاماً· تعلم البناء والهندسة في المعهد الفني بحيفا ومدير بالحكم المحلي بجامعة حيفا· انتخب بالمؤسسات المركزية لحزب العمل، عضو اللجنة السياسية وعضو سكرتير بلدي المرشح الأول لحركة الشباب بالحزب -ينتمي إلى التيار الوسط بالحزب- ينادي بحل إقليمي كأساس للسلام الدائم في المنطقة·

[٣٩] عدنا سولدور:

تبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوجة ولها ابنة واحدة· من مواليد فلسطين· تعمل موسيقية· عضو كنيست منذ الكنيست العاشر· كانت سكرتيرة داخلية بحركة الكيبوتس الموحد -عضو في كيبوتش جيشر·

حركة شاس

[١] حاييم إسحاق بيرتس:

يبلغ الخمسين من عمره، متزوج وأب لأربعة· من مواليد المغرب· حاخام وقاضي شرعي عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر· كان وزيراً للداخلية، ووزيراً للدولة في الحكومة الأخيرة· قبل انتخابه للكنيست كان الحاخام الأكبر لبلدة رعنانا -مواطن القدس·

[٢] رفائيل بنحاس:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً، متزوج وله سبعة أولاد. من مواليد أفغانستان. عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. نائب رئيس بلدية بني براك، ونائب وزير العمل والرفاهية في الحكومة الأخيرة.

[٣] يوسف عزران:

حاخام، يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، متزوج وله ستة أبناء، من مواليد المغرب. درس في مدرسة دينية في لندن وفي مدرسة فونباز التابعة للحاخام شاخ في بني براك. عمل حاخاماً لكريات ملاخي وأنشأ مدرسة دينية ويعمل حالياً حاخاماً لريشون لتسيون، ورئيساً للمحكمة الشرعية في باريس ومديراً لمؤسسة دينية في ستراسبورج.

[٤] إرييه جمليئل:

حاخام يبلغ من العمر ٣٧ عاماً، متزوج وله سبعة أولاد، من مواليد فلسطين. يعتبر في نظر أبناء طائفته يهود اليمن ضليعاً في التوراة. يعمل رئيساً للمدرسة الدينية في شدروت حيث يقيم هناك.

[٥] يائير ليفي:

حاخام، يبلغ من العمر ٣٦ عاماً، متزوج وأب لستة أولاد. مدير عام شبكة المؤسسات التعليمية لحركة شاس المعروفة باسم [أيل هامعين]. لقد عمل مؤخراً مديراً عاماً لحركة شاس. كان رائداً في جيش الدفاع، مديراً لمحاجر وادي الأردن، مديراً لمدرسة دينية في بني براك. يعتبر معتدلا في آرائه السياسية -مواطن بني براك.

[٦] شلومو ديان:

حاخام، يبلغ من العمر ٣٦ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. خريج المدرسة الدينية في القدس وفي بئر يعقوب. من مواليد المغرب يعمل قاضياً شرعياً. عضو مجلس بلدية القدس.

اجودات يسرائيل

[١] موشه زئيف فلدمان:

حاخام، يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوج وله ستة أبناء، من مواليد النمسا. اختاره الحاخام ماجور كي يكون على رأس قائمة أجودات إسرائيل. رئيس المدرسة الدينية أمري إيمت في بني براك.

[٢] مناحم بوروش:

يبلغ من العمر ٧٢ عاماً، أب لخمسة أولاد. من مواليد فلسطين. صحفي -عضو في الكنيست الرابع، ومنذ الكنيست التاسع وحتى الآن كان نائب وزير العمل والرفاهية ونائب رئيس بلدية القدس ويقيم هناك.

[٣] إبراهام ورديجار:

يبلغ من العمر ٦٧ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. من مواليد بولندا. عضو منذ الكنيست السادس باستثناء التاسع والعاشر. يعمل رئيساً لحركة عمال أجودات يسرائيل -مواطن القدس.

[٤] شموئيل هلبرت:

ولد عام ١٩٣٩ في كلوش برومانيا. متزوج وله ستة أبناء. كان عضو كنيست من أجودات يسرائيل في الكنيست العاشر. يحمل لقب حاخام. عضو إدارة لجنة العامل العالمي لحزب أجودات يسرائيل، ومدير عام مركز التعليم المهني. نشر عدة مقالات -يعيش في بني براك.

[٥] اليعازر مزراحي:

يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، من مواليد فلسطين ومواطن رحوفوت. أبوه الحاخام يعقوب مزراحي من زعماء أجودات يسرائيل وكان عضواً بالكنيست. وأليعازر مزراحي هو مدير عام وعمل في تجارة الماس.

راتــــــــس

[١] شولاميت الوني:

تبلغ من العمر ٥٩ عاماً. متزوجة، أم لثلاثة أبناء من مواليد فلسطين. عضو كنيست منذ الكنيست السادس. أثناء الكنيست الثامن عملت كوزير دولة في حكومة إسحاق رابين في عام ١٩٧٣ أسست حركة حقوق المواطن -تعمل محامية كما عملت بالصحافة أصدرت أربعة كتب. تعيش في كفار شمرياهو.

[٢] يوسف ساريد:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً، أب لثلاثة أولاد. من مواليد فلسطين. صحفي. عضو كنيست منذ الكنيست الثامن. أصدر كتاب أشعار.

[٣] ران كوهين:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً، متزوج وأب لأربعة أولاد. مزارع عضو كنيست منذ الكنيست الحادى عشر، عقيد احتياط. من مؤسسى حركة شيلى -وممثل حركة راتس الهستدروت. عضو كيبوتس جان شموئيل.

[٤] ديدى تسوكر:

يبلغ من العمر ٣٥ عاماً، عضو كنيست للمرة الثانية. من مؤسسى حركة السلام الآن.

[٥] مردخاى فرشوفسكى :

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، متزوج وله ابنان. من مواليد ألمانيا. يعمل محامياً. عضو كنيست منذ الكنيست التاسع. عمل مستشاراً قانونياً لبلدية تل أبيب وعضو مجلس المدينة. يعمل رئيساً للإدارة الاسرائيلية لصندوق الثقافة إسرائيل -أمريكا -مواطن تل أبيب.

المفـــــدال

[١] أفنير شاكى:

يبلغ الستين من عمره. متزوج وله سبعة أبناء. من مواليد فلسطين. عضو كنيست منذ الكنسيت السابع. عمل نائباً لوزير التعليم -بروفيسور فى القانون. عضو فى الكنيست السابع والحادى عشر. أصدر خمسة كتب -مواطن رامات أفيف.

[٢] زفلون هامر:

يبلغ من العمر ٥٢ عاماً. متزوج وأب لأربعة أبناء. من مواليد فلسطين. عضو كنيست منذ الكنيست السابع. كان نائباً لوزير التعليم والثقافة ووزيراً للتعليم ثم وزيراً للأديان. كان سكرتيراً للمفدال.

[٣] حنان فورات:

ولد عام ١٩٤٣ فى فلسطين. متزوج وله سبعة أبناء. عضو لجنة التعليم والثقافة خريج مدرسة دينية ثانوية. مزارع. خدم فى المظلات. سكرتير كفار عتسيون- عضو فى جوش أمونيم. كان عضو كنيست من جانب حركة هتحياه.

[٤] إيجال بيغه:

ولد في طبرية عام ١٩٤٢· رئيس بلدية طبرية· بعد أن أنهى تعليمة الأساسي، تعلم في مدرسة بني عقيبا -انتخب كنائب مدينة طبرية من جانب المفدال· في عام ١٩٦٩ وكذلك بعد انتخابات عام ١٩٧٣ انتخب للمرة الثانية نائب رئيس المدينة· متزوج وله ثلاثة أبناء·

[٥] إسحاق ليفه:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً، سكرتير عام المفدال، ابن دينئل ليفي عضو الكنيست الأسبق ورئيس مدرسة دينية ثانوية· متزوج وله خمسة أبناء· هاجر مع أسرته من المغرب في سن العاشرة· خدم كجندي بالمدارس العسكرية الدينية بالمدرعات· رائد احتياط· حاخام عسكري·

حـــــداش

[١] مائير فلنر:

يبلغ السبعين من عمره -متزوج وله ابنان- من مواليد بولندا· صحفي وزعيم حزب، عضو كنست منذ الكنيست الأول· كان عضواً بمجلس الشعب ومجلس الدولة المؤقت· وقع على وثيقة الاستقلال· سكرتير عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي -مواطن تل أبيب·

[٢] توفيق طوبه:

يبلغ من العمر ٦٦ عاماً -متزوج وله ابن· من مواليد فلسطين· صحفي· عضو كنيست منذ أول كنيست· نائب سكرتير عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي -مواطن حيفا.

[٣] شارله بيتون:

يبلغ من العمر ٣٩ عاماً، له ثلاثة ابناء· من مواليد المغرب· عضو كنيست منذ الكنيست التاسع· من مؤسسي حركة الفهود السود·

[٤] توفيق زياد:

يبلغ من العمر ٥٩ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء· من مواليد فلسطين· شاعر، عضو كنيست منذ الكنيست الثامن· يعمل رئيساً لبلدية الناصره·

مابـــــــام

[١] يائير تسفان:

يبلغ من العمر ٥٨ عاماً -متزوج وله ابنان- مدرس وصحفي· عضو كنيست منذ الكنيست العاشر· كان رئيس كتلة موكيدو شيلي في الهستدروت· مواطن رامات جان·

[٢] حاييم [جومس] أورون:

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً -متزوج وله أربعة أبناء- من مواليد فلسطين- عمل مرتين سكرتيراً للكيبوتس القطرى· كان من زعماء حركة السلام "الان"· عمل فى الفلاحة وتربية الدواجن فى كيبوتس لهاف·

[٣] حسين فارس:

مدير مدرسة، يبلغ من العمر ٥٢ عاماً -متزوج وله ثلاثة أبناء· من مواليد فلسطين عضو إدارة نقابة المدرسين· رئيس لجنة مكافحة العنصرية والتعايش فى الجليل الغربى خريج جامعة حيفا قسم اللغة والأدب العربى ودراسات الشرق الأوسط· مواطن عكا·

هتحيـــــــاه

[١] يوفال نئمان:

يبلغ من العمر ٦٣ عاماً، متزوج وله ولدان· من مواليد فلسطين بروفسيور فى الفيزياء. عضو كنيست منذ الكنيست العاشر· كان وزيراً للعلم والتنمية· حصل على جائزة إسرائيل عام ١٩٦٩· عمل مستشاراً لوزير الدفاع وكبار علماء جهاز الدفاع· رئيس حركة هتحياه منذ عام ١٩٧٩، من تل أبيب·

[٢] جئولا كوهين:

تبلغ من العمر ٦٣ عاماً· مطلقة· لها ابن. من مواليد فلسطين· صحفية -عضو كنيست منذ الكنيست الثامن، فى البداية فى الليكود، ثم فى هتحياه· كانت فى هيئة تحرير معاريف· لها كتاب عن نشاطها فى حركة ليحى.

[٣] اليعازر فلدمان:

يبلغ من العمر ٥١ عاماً· متزوج وأب لثمانية أولاد· من مواليد فلسطين· حاخام ورئيس مدرسة دينية· درس الفلسفة وعلم النفس· عضو كنيست منذ الكنيست

الحادى عشر· من زعماء المستوطنين فى الخليل ومن زعماء جوش أمونيم وحركة هتحياه· مواطن كريات أربع·

تسومت

[١] رفائيل [رافول] ايتان:

يبلغ من العمر ٥٩ عاماً -متزوج وله ثلاثة أبناء· من مواليد فلسطين· عضو منذ الكنيست الحادى عشر· كان رئيساً لهيئة الأركان· خدم فى البالماح، وفى جيش الدفاع لمدة ٣٧ عاماً· مزارع· نجار· طيار -يقيم فى تل عداشيم·

[٢] يوناش [تشاتو] تسيدون:

يبلغ من العمر ٦٢ عاماً· عقيد احتياط· من البالماح -حصل على دورة الطيارين الأولى بجيش الدفاع· عمل فى الصناعة بعد أن ترك الجيش· أقام مصنعاً لمنتجات الطيران -مواطن تل أبيب·

شينوى

[١] امنون روبنشتاين:

يبلغ من العمر ٥٧ عاماً -متزوج وله ابنان· من مواليد فلسطين· رجل قانون عضو كنيست منذ الكنيست التاسع· كان وزيراً للاتصالات ومدير كلية القانون بجامعة تل أبيب، ومؤسس حركة شينوى· من تل أبيب·

[٢] ابراهام فوراز:

محامى، عضو مجلس بلدية تل أبيب من جانب شينوى، رئيس مجموعة إنشاء القناة الثانية·

مولدت

[١] رحبعام زئيفى:

ولد عام ١٩٢٦ بالقدس. انضم للبالماح عام ١٩٤٦· حارب فى حرب التحرير مع الكتيبة الأولى للواء يفتح حيث عمل، ضابط مخابرات اللواء· ثم أصبح ضابط

عمليات على الجبهة الشمالية. بعد فرقة قادة الكتائب أصبح ضابط مخابرات بالقيادة الجنوبية. ثم قائد كتيبة في لواء جولاني. ورئيس فرع العمليات في هيئة الأركان، ضابط فرع العمليات ورئيس عمليات الجبهة الجنوبية [خاصة في حرب ١٩٥٦] بعد أن أنهى دراسة القيادة في الولايات المتحدة أصبح رئيس عمليات القيادة الوسطى. خلال السنوات الأربع الأخيرة عمل كمساعد رئيس فرع العمليات. رقي إلى رتبة لواء في فبراير ١٩٦٧. شارك في حرب الأيام الستة. متزوج وله خمسة أبناء- مدير متحف إسرائيل في تل أبيب.

[٢] يائير شفرينسك:

بروفيسور في الكيمياء، ٧٧ عاماً، متزوج وله أربعة أبناء. عمل عالماً في كلية الكيمياء بمعهد وايزمان حتى أحيل إلى المعاش منذ عشر سنوات. كان محاضراً في جامعة تل أبيب -كان من أقطاب هتحياه.

ديجل هاتوراه

[١] أبراهام رافيتس:

حاخام -٥٤ عاماً متزوج وله اثنا عشر ابناً. من مواليد فلسطين -يرأس المدرسة الدينية أورساميح. يعتبر من أكبر الدعاة إلى التوبة. دخل إلى السياسة قبل الانتخابات بشهر واحد. من القدس.

[٢] موشه جفنه:

يبلغ من العمر ٢٣ عاماً. من مواليد فلسطين، من بلدة أوفاكيم بالنقب. متزوج وله ثلاثه أبناء. يقيم في النقب منذ ١٧ عاماً -يعمل في إنشاء مؤسسات تعليم توراتية في الجنوب ورئيس جمعية الطوائف الدينية في النقب.

التقدميـــــة

محمد ميعاره:

٤٩ عاماً، متزوج وأب لأربعة أبناء. من مواليد فلسطين. محامي عضو كنيست منذ الكنيست الحادي عشر. من مؤسسي القائمة التقدمية -من حيفا.

١٩٢

دراوشـــــة

يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، متزوج وله سبعة أبناء- من مواليد فلسطين. مشرف بوزارة التعليم . عضو كنيست منذ الكنيست الحادى عشر -مواطن قرية ايكسل.

ملحق رقم [٥]

نتائج انتخابات الكنيست
من الأول إلى الحادى عشر

الكنيست الأول ٣٠ يناير ١٩٤٩

الحــزب أو القــائـمـة	عدد المقاعد
مـابـاى	٤٦
مـابام واحدوت هعفودا	١٩
الجبهة الدينية	١٦
حـيروت	١٩
الصهيونيون العموميون	٧
الحزب التقدمى	٥
الحزب الشيوعي	٤
القوائم العربية	٢
قائمة السفارديم	٢
قائمة فيتو	٢
قائمة اتحاد اليمينيين	١
المجـــــموع	١٢٠

* المصدر: من الكنيست الأول الى التاسع
هانى عبدالله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل [بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطنية، د. ت].
الكنيست العاشر والحادى عشر
سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر، [بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥].

الكنيست الثانى ٣٠ يوليو ١٩٥١

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
مابای	٤٥
مابای واحدوت هعفودا	١٥
مفدال	١٠
أجودات وبدعال أجودات	٥
حيروت	٨
الصهيونيون العموميون	٢٠
الحزب التقدمى	٤
الحزب الشيوعى	٥
القوائم العربية	٥
قائمة السفارديم	٣
قائمة اتحاد اليمينيين	١
المجموع	١٢٠

الكنيست الثالث ٢٦ يوليو ١٩٥٥

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
مابای	٤٠
مابام	٩
احدوت هعفودا	١٠
مفدال	١١
أجودات وبدعال أجودات	٦
حيروت	١٥
الصهيونيون العموميون	١٣
الحزب التقدمى	٥
الحزب الشيوعى	٦
القوائم العربية	٥
المجموع	١٢٠

الكنيست الرابع ٣ نوفمبر ١٩٥٩

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
مابای	٤٧
مابای	٩
احدوت هعفودا	٧
مفدال	١٢
أجودات وبدعال أجودات	٦
حيروت	١٧
الصهيونيون العموميون	٨
الحزب التقدمى	٦
الحزب الشيوعى	٣
القوائم العربية	٥
المجموع	١٢٠

الكنيست الخامس ١٥ أغسطس ١٩٦١

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
مابای	٤٢
مابام	٩
احدوت هعفودا	٨
مفدال	١٢
أجودات	٤
بدعال أجودات	٢
حيروت	١٧
حزب الأحرار	١٧
الحزب الشيوعي	٥
القوائم العربية	٤
المجموع	١٢٠

الكنيست السادس ٢ نوفمبر ١٩٦٥

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
المعراخ	٤٥
رافي	١٠
مابام	٨
مفدال	١١
أجودات	٤
بدعال أجودات	٢
جاحل	٢٦
الأحرار المستقلون	٥
ركاح	٣
الحزب الشيوعي	٢
هعولام هازيه	١
القوائم العربية	٤
المجموع	١٢٠

الكنيست السابع ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
المعراخ	٥٦
مفدال	١٢
أجودات	٤
بدعال أجودات	٢
جاحل	٢٦
المركز الحر	٢
القائمة الرسمية	٤
الأحرار المستقلون	٤
ركاح	٣
الحزب الشيوعي	١
هعولام هازيه	٢
القوائم العربية	٤
المجموع	١٢٠

الكنيست الثامن ٣١ ديسمبر ١٩٧٣

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
المعراخ	٥١
مفدال	١٠
أجودات وبدعال أجودات	٥
ليكود	٣٩
الأحرار المستقلون	٤
راتس	٣
موكيد	١
ركاح	٤
القوائم العربية	٣
المجموع	١٢٠

الكنيست التاسع مايو ١٩٧٧

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
المعراخ	٣٢
مفدال	١٢
أجودات	٤
بدعال أجودات	١
ليكود	٤٣
الأحرار المستقلون	١
راتس	١
حداش	٥
شاس	٢
الحركة الديمقراطية للتغيير	١٥
شلومو شيون	٢
القائمة العربية الموحدة	١
فلاتوشارون	١
المجموع	١٢٠

الكنيست العاشر ٣٠ يونيو ١٩٨١

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
المعراخ	٤٧
مفدال	٦
أجودات	٤
ليكود	٤٨
تامى	٣
راتس	١
حداش	٤
هاتحيا	٣
تيلم	٢
شينوى	٢
المجموع	١٢٠

الكنيست الحادى عشر ١٣ يوليو ١٩٨٤

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
المعراخ	٤٤
مفدال	٤
أجودات	٢
ليكود	٤١
هاتحيا تسومت	٥
حداش	٤
شاس	٤
شينوى	٣
راتس	٣
التقدمية للسلام	٢
موراث	٢
تامى	١
كاخ	١
أومتز	١
المجموع	١٢٠

ملحق رقم [٦]

أعضاء الكنيست من اليهود الشرقيين من الكنيست الأول وحتى الكنيست الثانى عشر ونسبتهم

الكنيست	عدد الأعضاء	نسبتهم %
من الأول حتي الثامن	٣٧	٨ر٣٠
التاسع	٢٢	٨ر١٠
العاشر	٢٧	٢ر٢٠
الحادى عشر	٣٢	٧ر٢٠
الثانى عشر	٣٧	٨ر٣٠

* المصدر: عل همشمار، ١٣/١١/١٩٨٨.

ملحق رقم ٧

أعضاء المعراخ والليكود والأحزاب الدينية من اليهود الشرقيين في الكنيست الأسرائيلى

		الأول ١٩٤٩	الثانى ١٩٥١	الثالث ١٩٥٥	الرابع ١٩٥٩	الخامس ١٩٦١	السادس ١٩٦٥	السابع ١٩٦٩	الثامن ١٩٧٣	التاسع ١٩٧٧	العاشر ١٩٨١	الحادى عشر ١٩٨٤	الثانى عشر ١٩٨٨
العمل	العدد	٧	٧	٧	١٠	١٠	١٩	١١	١٠	٨	١٣	١٠	١١
	٪	٪٩	١٠	٩	١٤	١٤	٢٤	١٨	١٨	٢٤	٢٧	٢٣	٢١
الليكود	العدد	٣	٣	٣	٤	٤	٣	٦	٧	٨	٩	١٠	٦
	٪	٪٩	٧	٧	١٥	١٣	١٢	٢١	١٩	٢١	١٩	٢٥	١٥
الأحزاب الدينية	العدد	-	-	١	١	٢	٣	٢	٣	٣	٥	٦	٧
	٪	-	-	٪١٠	٩	١٥	١٨	١٤	٢٠	٣٢	٣٥	٤١	٢١

المصـــدر: - المعراخ والليكود
- من الكنيست الأول وحتى الكنيست الحادى عشر:
أشرف راضى الفجوة، مصدر سبق ذكره
- الكنيست الثانى عشر
عل همشمار، ١٩٨٨/١١/٢١
- الأحزاب الدينية من الكنيست الأول وحتى الحادى عشر
سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر
- الكنيست الثانى عشر:
عل همشمار، ١٩٨٨/١١/٢١

قائمة مطبوعات المركز

م	اسم الكتاب	المؤلف
١	التعليم الأساسي فى جمهورية مصر العربية	أ. محمد جمال الدين نوير د. شكرى عباس حلمى
٢	بحوث المؤتمر الثالث لعلم النفس فى مصر	الجمعية المصرية للدراسات النفسية
٣	الاثنوميثودولوجيا	د. زينب شاهين
٤	سيكلوجية المسنين	د. هدى محمد قناوى
٥	نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين	د. آمال صادق د. فؤاد أبو حطب
٦	بحوث المؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر	الجمعية المصرية للدراسات النفسية
٧	بحوث فى التربية الإسلامية	د. سعيد إسماعيل على
٨	البرامج فى التربية الرياضية	د. عبد الحميد شرف
٩	لغة الموسيقى	د. آمال صادق
١٠	تنمية مهارة صياغة وإلقاء الأسئلة لدى الطلاب المعلمين	د. محمد أمين المفتى
١١	مقدمة فى الاتصال والوسائل التعليمية	د. مصطفى عبد السميع
١٢	الإحصاء الحيوى جـ ١، جـ ٢ وملحق الجداول الاحصائية جـ ٣	د. صلاح جلال د. عصام الطويل د. عبدالحليم عشماوى

م	اسـم الكتـاب	المؤلـف
١٣	التربية المعاصرة العدد [١٠]	
١٤	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	مركز البحوث والدراسات السياسية [جامعة القاهره]
	تحت الطبع	
١	الشـمائل المحمدية	
٢	أدب الأطفـال	

رقم الايداع ٨٩/٨٩٥٩ .

مركز
البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى ملحقه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، يختص بتشجيع واجراء ونشر الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات الباحثين فى مجال علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية.

هذا الكتاب

هو محصلة أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية فى يناير ١٩٨٩، والتى كانت مناسبة لفتح باب الحوار بين مجموعة من المتخصصين والخبراء فى الشئون الإسرائيلية من مختلف الجامعات ومراكز البحث فى مصر.

ولعل فى عقد هذه الندوة ونشر أبحاثها ومداولاتها دلالة واضحة تشير إلى أهمية الاستمرار فى دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى اسرائيل وعرض ما يحدث فيها من تغيرات، وانعكاسات ذلك على التوجه نحو التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ومن ثم مستقبل منطقة الشرق الأوسط.



